رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري
المتوفى ٥١٦هـ

منحة الوهّاب في

شرح ملحة الإعراب

تأليف
يوسف منصور الصلاحي

الجيل الجديد ناشرون
صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منحة الوهاب

في

«شرح ملحة الإعراب»

بسم الله الرحمن الرحيم

الجيل الجديد ناشرون

اليمن - صنعاء

هاتف ٢٧٣١٦٢ ٠١

فاكس ٢٧٣١٦٣ ٠١

E-mail :

Aljeel@y.net.ye

Web site:

www.aljeel-aljadeed.com

قسم التوزيع والجملة :

(٢٥٥٢٨٦) **تحويله** (١٠٤)

فرع الجامعة الجديدة هـ ٢٢٧٦٥٠

فرع العين السياحي هـ ٢٧٢٩١٠

فرع عدن هـ ٠٢٠٢٦٦٤٦٩

فرع تعز هـ ٠٤ - ٢٦٥٩٤٥

فرع الحديدة هـ ٠٣ ٢٢٨٨٢٢

فرع حضرموت هـ ٠٥ ٣٥٤٠٢٢

فرع إب هـ ٠٤ - ٤٠١٩٩٠

الطبعة الأولى

مكتبة الجيل الجديد

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة الجيل الجديد

حقوق الطبع محفوظة (©) ٢٠٠٩م لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب او اي جزء منه بأي شكل من الأشكال او حفظه وسحبه في اي جهاز خبيث يمكن او تكثيره بأي طريقة من طرق الكتاب او اي جزء منه ولا يسمح بالاقتباس اي جزء من الكتاب او ترجمته الى اي لغة اخرى دون الحصول على اذن خطي مسبق من الناشر

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منحة الوهاب

في

«شرح مُلْحَةِ الإعرَابِ»

تأليف

يوسف منصور الصلاحي

الجيل الجديد ناشرون

صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

إبراهيم محمد عبد الله الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين وبعد:

فقد اطلعت على كتاب " منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب" لأخينا يوسف منصور الصلاحي فوجدته كتاباً نافعاً للمبتدي ومفيداً للمنتهي.

فيه كثير من مسائل النحو أجاد فيها وأفاد فنسأل الله تعالى أن يتقبل منا ومنه فقد قدم جزاه الله خيراً خير منحة لطلاب العلم

كتبه/ إبراهيم محمد عبد الله الشنقيطي

تقديم فضيلة الشيخ العلامة

محمد سعيد محمد الأمين الشنقيطي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فقد اطلعت على كتاب أخينا يوسف الصلاحي الذي شرح به ملحة الإعراب فوجدته كتاباً مفيداً للمبتدي والمنتهي .

أرجو من الله تعالى أن ينفعنا وإياه بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه. والسلام

كتبه/ محمد سعيد بن محمد الأمين الشنقيطي

مدرس مادة النحو بجامعة الإيمان

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩م

تقديم فضيلة الشيخ

المشري أحمد الهادي الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم وبعد:

فقد قرأت شرح الأخ يوسف الصلاحي لملحة الإعراب فوجدته شرحاً نافعاً ومفيداً لقراء الملحة وغيرهم.

فقد جمع فيه كثيراً من مسائل النحو وعلله مع اختصار غير مخل وعبارات واضحة وتحصيلات مفيدة وأسأل الله تعالى أن يتقبل منه

كتبه/ المشري أحمد الهادي الشنقيطي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمـــة :

الحمد لله يرفع من يشاء من عباده و يخفض آخرين و يجزم ويقطع مـــن أراد مـــن العالمين .و أصلي وأسلم على محمد سيد الأولين و الآخرين وعلى آله و صحبه الذين نصب الله بهم الدين وأضمر الكفر و أظهر كلمة الحق المتين.

أما بعد :-

فمن خلال دراستي لكتاب شرح ملحة الإعراب و نسخة الآداب لجمال الـــدين الحريري وجدت أنه كتاب كثير الفائدة جليل النفع.

و هو مع جلالته و جلالة مؤلفه إلا أنه صعب المنال لا يسهل على المبتدئ فهمه، و قد كان مقرراً على طلاب جامعة الإيمان في المستويات الأُول فكانوا يجدون صعوبةً بالغةً في دراسته و كان الكثير منهم يتصور النحو ألفاظاً معقدة و ألغـــازاً غامـــضة لا سبيل لفهمها أو إدراك معانيها.

و قد قُمت بتدريسه في الحلقات العلمية في مسجد الجامعة مما يقرب من إحـــدى عشرة مرة فكان الطلاب يجدون سهولةً في فهمه و يسراً في استيعابه و بعد ذلك طلب مني الكثير أن أضع شرحاً لمنظومة الملحة حتى يسهل عليهم فهمهـــا وكـــان ذلـــك في ١٤٢٥ هـــ و أنا طالب في السنة الثانية.

و نظراً لضيق وقتي آنذاك وازدحام الواجبات عليَّ فقد كنت أعتذر تارة و أعـــد أخرى و قد أدركت إدارة الجامعة صعوبة هـــذا الـــشرح علـــى الطـــلاب في هـــذا المستوى،فقُرر كتاب تحفة الأحباب في شرح ملحة الإعراب لبحرق الحضرمي في بداية ١٤٢٧ هـــ بدلاً من شرح الحريري وهو كتاب جيد ومفيد إلا أن الطلاب كذلك وجدوا فيه صعوبةً لأنه اختصار لشرح الحريري و فيه تفريعات تصعب على المبتدئ.

لذا قوي العزم على كتابة شرح للنظم كافل بإيضاح معانيه و تحرير ألفاظه ومبانيه مضافاً إليه زوائد عليَة و فوائد جليَة .

فشرعت في ذلك مستعيناً بالله تعالى و سميته "منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب "

وقد راعيت فيه أن يكون واضح العبارة متوسط الشرح فلا هو ممل بطول ولا مخل بقصر وتجنبت فيه التفريعات ومسائل الخلاف التي لا يحتاجها المبتدئ ، ثم رأيت أن أضع حاشيةً عليه تجمع فوائد عزيزة يستفيد منها طلاب العلم عامة فعلقت فيه فوائد و نوادر و شوارد لا غنى لطالب العلم عنها وأودعت فيها الكثير مما تفرق في كتب الفن بأسلوب بديع ونظام أنيق و سميت هذه الحاشية :

"إرشاد أولي الألباب في التعليق على منحة الوهاب في شرح ملحة الإعراب "

فكان بهذا كتابٌ جليل النفع غزير الفوائد عالي القدر سهل المنال .

ورصعت فيه الدرَ حتى تركته يضيء بلا شمس و يسري بلا قمر

ولو لم أكن مؤلفه لوصفته بما عساه أن يزيد في قيمته ويُكثرَ من الرغبة فيه والإقبال عليه ولكن حسبي من ذلك أن يجعل الله عملي فيه عملاً خالصاً مقبولا وسعيي فيه سعياً مرضياً مشكورا وأن ينفع به مؤلفه وقارئه في الدنيا والأخرى والله ولي ذلك والقادر عليه

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و هو حسبي و نعم الوكيل وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتبه / أبو عبد الرحمن يوسف منصور أحمد صالح الصلاحي

٦ - رمضان - ١٤٢٧هـ ٢٨- ٩- ٢٠٠٦م

المقدمـــة :

قال الإمام العلامة القاسم بن علي أبو محمد الحريري البصري[١] رحمه الله :

١- أقـولُ مِـن بَعـدِ افتِتَـاحِ القـولِ بِحمدِ ذي الطَّوْلِ شديدِ الحَولِ

افتتح الناظم رحمه الله تعالى قوله بحمد الله والثناء عليه سبحانه اقتداءً بكتـاب الله العزيز ، ولقول النبي صلى الله عليه و سلم " كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهـو أبتر".

وفي رواية" أقطع" و في رواية "أجذم"

وقوله ذي الطول:أي صاحب الفضل.

وقوله شديد الحول: أي شديد القوة ، و المعنى صاحب القوة الشديدة .

٢- وبَعـدَهُ فأفـضَلُ الـسّلامِ عـلى النّبـيّ سَـيّدِ الأنَـامِ

٣- وآلِـهِ الأطهَـارِ خـيرِ آلِ فـافهَم كَلامي واستَمِعْ مَقَالي

بعد أن أثنى المؤلف على ربه سبحانه وتعالى ثنى بالسلام على نبيه وكـان ينبغـي الجمع بين الصلاة والسلام لقوله تعالى ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَـلُّوا عَلَيْـهِ وَسَـلِّمُوا

---

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري ،من أهل بلد قريب من البصرة يسمى " المشان " ،ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة وسكن البصرة في مَحلَة بني حرام، قرأ الأدب علـى أبي القاسـم الفضل بن محمد القصباني البصري وبرع فيه حتى صار أحد أئمة أهل الأدب واللغة وقد فاق أهل زمانه ، وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة وله تصانيف تشهد بفضله وتقر بنبله، وكفاه شاهداً كتاب "المقامـات" الـتي غلب بها الأوائل وأعجز الأواخر، وكان رحمه الله من ذوي اليسار، ويقال إنه كان له ثمانية عشر ألف نخلة .

وكان لشدة فكره في الأدب يشتغل بجذب لحيته فينتفها وهو غافل لفكرته، له من التصانيف كتاب "المقامـات" وكتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" وكتاب "ملحة الإعراب" وغيرها،

توفي بالبصرة في سادس رجب سنة ست عشرة و خمسمائة عن سبعين سنة . انظر معجم الأدباء ١٦١/٨ ، بغية الوعاة ٢٥٧/٢ ،إنباه الرواة ٢٣/٣

تَسْلِيماً﴾، "ولعل المؤلف اكتفى بالسلام هنا مراعاةً للنظم و أتى بالتصلية دون أن يضمها في نظمه.

وإنما استغنى الناظم بهذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله " على النبي " عن التصريح بذكر اسمه العلم تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم مشارك له فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره.

قوله سيد الأنام : السيد هو من يُلجأ إليه في الشدائد ، وفيه اقتباس من حديث " أنا سيد ولد آدم" والأنام [1]:هم الخلق.

قوله "وآله الأطهار" :هم بنو هاشم وبنو المطلب على الراجح.

٤- يَا سَائِلِي عن الكَلامِ المُنتَظِمْ حَدًّا ونَوعًا وإلى كَمْ يَنقَسِمْ

٥- اسمَع هُدِيتَ الرُّشدَ مَا أقولُ وافهَمْهُ فَهمَ مَن لهُ مَعقُولُ

أي: يامن تسأل عن الكلام في اصطلاح النحاة[2] وعن أنواعه وعن أقسام كل نوع فارع سمعك لقولي وافهمه فهم صاحب العقل السليم .

والحد هو التعريف

ويُعرف الحد : بأنه الجامع المانع ؛أي الجامع لأنواع المعرف المانع لغير المعرف أن يدخل في التعريف .

قوله ونوعاً: النوع هو فرع عن الجنس أي جزء منه.

---

(١) هم الخلق على المشهور، وقيل هم كل من يعتريه النوم ،وقيل هم الجن والإنس، وقيل جميع من على الأرض.

(٢) للنحو لغة ستة معان :القصد والجهة كـ"نحوت نحو البيت" والمثل كـ"زيد نحو عمرو" والمقدار كـ"عندي نحو ألف" والقسم كـ"هذا على خمسة أنحاء" والبعض كـ"أكلت نحو سمكة" وأظهرها وأكثرها الأول، وللإمام الداودي:

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد ومثل ومقدار وناحية ونوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

أهـ. من حاشية الخضري

والجنس هو المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة ،كالحيوان فهو مقول على كثيرين حقائقهم مختلفة ، هذا إنسان وهذا جمل و هذا معز وهكذا.

والنوع هو المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة مختلفين في العوارض أي (الصفات) مثل الإنسان فهو مقول على كثيرين حقائقهم متفقة صفاتهم مختلفة، فهذا أسود وهذا أبيض وهذا طويل وهذا قصير وهكذا....

وقد يتحول النوع إلى جنس إذا اشتمل على أصناف فيكون جنساً لما تحته ونوعاً لما فوقه، مثل العسل فهو نوع لجنس الحلوة وجنس لأنواعه كالدوعني والكشميري وغيرهما ، فهو بالنظر إلى ما فوقه نوع لأن الحلوة جنس والعسل نوعها وبالنظر إلى ما تحته جنس لأن الدوعني والكشميري وغيرهما أنواع جنسهما العسل وهذا يسمى الجنس المتوسط[١].

قوله (هُديت الرشد) جملة دعائية معترضة وأصل الكلام اسمع ما أقول .

قوله " معقول " اسم مفعول حل محل المصدر وهو العقل أي (فهم من له عقل).

---

(١) هذه مباحث منطقية وإنما ذكرناها هنا استطراداً للفائدة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب[١]
"حـــد الكـــلام"

٦- حـدُّ الكَـلامِ[٢] مـا أفـادَ المُستَمِعْ نحـوُ سَـعَى زَيـدٌ وعَمـروٌ مُتَّبِـعْ

شرع الناظم في تعريف الكلام، وذكر أنه ما تحصل به الفائدة و يحسن الـسكوت عليه ،بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر تحصل به فائدة.

والكلام في اللغـة: يطلق على كل ما تتم به الفائدة من لفظٍ أوخطٍ أو إشارةٍ أو غير ذلك[٣].

وفي اصطلاح النحاة:[٤]- ما اجتمع فيه أربعة شرائط وهي: أن يكـون لفظـاً مركباً مفيداً بالوضع .

وقد تضمن بيت الناظم هذه الشروط ،لأن الفائدة تستلزم التركيـب واللفـظ والوضع في ضمن ما مثل به "سعى زيد وعمرو متبع"

---

(١) الباب ما يتوصل به إلى الشيء ،وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد ،ومجاز في المعاني كهذا الباب الذي نحن بصدده.

(٢) هذا هو تعريف الكلام ولم يتعرض الناظم للكلم .

والكلم هو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر سـواء أفـاد نحـو " قـد قـام زيـد " أم لم يفـد نحـو "إن قام زيد " .

إذاً فالكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ،فيجتمعان في قولنا " قد قام زيد " وينفرد الكـلام عـن الكلم في نحو " قام زيد" وينفرد الكلم عن الكلام في نحو " إن قام زيد ".

(٣) كل ما تتم به فائدة فهو كلام في اللغة وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "ما بين دفتي المـصحف كلام الله" فسماه كلاماً مع كونه خطاً بل إن حديث النفس كلام عند اللغويين وينسب للأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

(٤) هذا الكلام في اصطلاح النحاة، فخرج من ذلك الكلام عند اللغويين كما ذكرنا، وخرج الكلام عند الفقهـاء فهو عندهم ما أبطل الصلاة من حرف مفهم كـ" قِ ، عِ " أو حرفين وإن لم يفهما كـ" من، عن ".

واللفظ[١]: هو الصوت المشتمل على بعض حروف الهجاء[٢] سواء أفاد كـ " زيد " أم لم يفد كـ " ديز" مقلوب زيد.

والمركب : أي من كلمتين فأكثر فخرج من ذلك الكلمة المفردة نحو (محمد، بيت، كتاب) فليست كلاماً في اصطلاح النحاة.

والمفيد : أي فائدة تحصل للسامع يحسن السكوت عليها[٣] فقولنا (إذا حضر الموت) هذا لفظ مركب لكنه ليس مفيداً لأنه لا يحسن السكوت عليه.

فإذا قلنا " إذا حضر الموت فلا مفر منه " فهذا الكلام مفيد لحسن السكوت عليه.

الوضع : أُختلف في المراد منه فقيل بالوضع العربي وعلى هذا فيشترط في الكلام أن يكون عربياً، أما الكلام الانجليزي والفرنسي و غيرهما فليس كلاماً في اصطلاح النحاة.

وقيل المراد بالوضع القصد[٤] وعلى هذا فيخرج كلام النائم و المجنون لأن كلامهما ليس عن قصد فليس كلاماً.

ولعل الأول هو الأقرب فيكون المقصود به الوضع العربي.

---

(١) اللفظ مصدر أريد به المفعول أي الملفوظ به كـ " الخلق " بمعنى " المخلوق أ.هـ من شرح الأشموني .

(٢) إنما يقتصر في تعريف اللفظ على الحروف ولا يقال " الحركات " لأن الحركات لا تنفك عن الحروف فهي ألفاظ. وسيبويه يسمي الحركات حروفاً صغيرة فالضمة واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة .

(٣) وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله ،قولان أحدهما:- يشترط ،وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو "السماء فوق الأرض" كلاماً.

الثاني:- لا يشترط وصححه أبو حيان قال وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً.أهـ.همع الهوامع

قلت والراجح أنه لا يشترط لأن شروط الكلام إنما هي بالنظر إلى ألفاظه ومفرداته لا إلى حال المخاطب به.

(٤) من النحاة من اشترط في الكلام القصد، فلا يسمى ما ينطق به النائم أو الساهي كلاماً، وبه جزم ابن مالك وذهب البعض الآخر إلى أنه لا يشترط القصد ،وصحح هذا المذهب أبو حيان وهو الصحيح والله أعلم لأن شرط الكلام إنما هو بالنظر إلى ألفاظه ومفرداته كما بينا آنفاً لا بالنظر إلى حال المخاطِب أو المخاطَب.

وهذا الكلام المفيد الذي اجتمعت فيه هذه الشرائط ينقسم إلى جملة اسمية وجملة فعلية[١]

وأقل ما تتركب منه الجملة الاسمية اسمان نحو " عمرو متبع "

وأقل ما تتركب منه الجملة الفعلية فعل واسم نحو " سعى زيد ".

وهذا ما قصده الناظم بقوله " سعى زيد وعمرو متبع "

ولا يتألف الكلام من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف.

٦- ونَوعُهُ الذي عليهِ يُبنَى اسمٌ وفِعلٌ ثم حرفُ مَعنَى

الكلام جنس و أنواعه ثلاثة لا رابع لها: اسم، فعل، حرف معنى[٢].

وقوله حرف معنى احتراز من حرف المبنى و يقال له حرف الهجاء.

والفرق بين حرف المعنى و حرف المبنى (حرف الهجاء) أن حرف المعنى : كلمة بذاتها نحو (من ، إن ، هل) .

أما حرف المبنى : فهو جزء من كلمة مثل " الميم "من محمد و" الهاء " من هل و" القاف "من قام وزد على ذلك أن حرف المعنى يدل على معنى معين فـ "من " تدل

---

(١) اختلف النحاة هل الأصل الجملة الاسمية أو الفعلية أو كلاهما أصل ،على ثلاثة أقوال، وفائدة الخلاف فيما إذا احتملت الكلمة أن تكون مبتدأ أو فاعلا نحو قوله سبحانه " ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله " فلفظ الجلالة " الله " إما أن يكون فاعلا فعله محذوف والتقدير " خلقهن الله" وإما أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير " الله خالقهن " بحسب الخلاف السابق.

(٢) قال أبو البركات الأنباري " هذه الثلاثة الأقسام التي هي " الاسم ، والفعل ، والحرف "لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ، ويخبر عنه وهو الاسم نحو " الله ربنا " "فأخبرت بالاسم وعنه ،ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو " ذهب زيد " فأخبرت بالفعل ولو أخبرت عنه فقلت " ذهب ضرب " لم يكن كلاماً ومنها ما لا يخبر به ولا عنه وهو الحرف نحو " من ، لن ، لم ، بل " أ هـ من الإنصاف بتصرف

على الابتداء و" إلى" تدل على الانتهاء و" على " تدل على الاستعلاء وهكذا بخلاف حروف الهجاء فلا يدل شيء منها على معنى .

والإجماع قائم على أن هذه الأقسام الثلاثة (الاسم، الفعل، الحرف) فقط هي أقسام الكلام[١].

وخالف في ذلك جعفر بن صابر، و ذكر أن ثمة نوعاً رابعاً سماه خَالِفَةٍ وقصد به اسم الفعل، نحو " صه " فإنه خلف عن اسكت أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيد، ورد عليه بالإجماع و بأنه يندرج تحت الاسم .

---

(١) ومن أدلة تقسيم الكلام إلى هذه الأقسام الثلاثة " الاستقراء " وهو لغةً التتبع من استقريت البلدة إذا تتبعتها قرية قرية .

واصطلاحاً : تتبع الجزئيات والحكم على الكل، فالنحاة تتبعوا كلام مجموعة من بلدان العرب فوجدوا أن هذه الأقسام الثلاثة هي أقسام الكلام ولو كان هناك قسم رابع لعثروا عليه .

ومن الأدلة كذلك أن الكلمة إما أن يكون لها معنى في نفسها أو لا، فإن لم يكن لها معنى في نفسها فهي حرف، وإن كان لها معنى في نفسها؛ فإما أن تقترن بزمان أولا الثانية الاسم والأولى الفعل، وهذا ما يسمى بالاستقراء العقلي.

باب
معرفة الاسم

٧- فالاسمُ مَا يَدخُلُهُ مِنْ وإلى أو كانَ مَجروراً بِحتّى وعَلَى

٨- مثَالُهُ زيدٌ وخَيلٌ وغَنَمْ وذَا وتلكَ والذي ومَنْ وكَمْ

بعد أن عرفنا أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: (اسم ،و فعل ، و حرف)

فاعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وحدوداً يعرف ويتميز بها عن قسيميه ،والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحد وإن كان هو أضبط تسهيلاً على المبتدئ

والاسم لغة : مشتق من السمو وهو العلو في رأي البصريين أو من السمة وهي العلامة في رأي الكوفيين.

واصطلاحاً : كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة نحو(محمد ، بيت ، مدرسة)

فهذه الكلمات دلت على معانٍ في ذاتها ولم تقترن بزمن فهي أسماء.

وبدأ الناظم هنا بذكر علامات الاسم الذي يعرف بها واقتصر من علاماته على حروف الجر لكونها من أعم علاماته إذ تدخل على النكرة والمعرفة والمعرب والمبني.

وللاسم علامات كثر منها[١]:

العلامة الأولى: الجر[٢] ويعبر عنه الكوفيون بالخفض.

ويشمل الجر بأنواعه الثلاثة وهي :

أ- **الجر بالحرف** مثل " جئت من البيت " و " ذهبت إلى المدرسة " فالبيت والمدرسة اسمان لكونهما مجرورين بالحرف (من ، إلى).

وهكذا فكل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم.

---

(١) علامات الاسم كثيرة جداً وكل مصنف في النحو يذكر من العلامات ما يرى أنها أنفع للطالب ومن علاماته كذلك:-

١- الإسناد: وهو من أنفع علاماته وبه استدل على اسمية الضمائر.

٢- رجوع الضمير: وبه استدل على اسمية " مهما " لعود الضمير إليها قال الله " مهما تأتنا به من آية"

ويعرف الاسم بعود مضمر له كما أجل أم معمر

٣- أنه ينعت بخلاف الفعل والحرف فإنهما لا ينعتان.

٤- أنه يضمر ويكنى عنه تقول "زيد ضربته وعمرو لقيته"والفعل لا يكنى عنه فتضمره لا يقال "يقوم ضربته" ولا "أقوم تركته"

٥ - أنه يصغر بخلاف الفعل والحرف . ٦- أنه يكون منادى فلا ينادى إلا الاسم .

٧ - أنه ينسب إليه تقول " البصري ، اليماني " بخلاف الفعل والحرف فلا ينسب إليهما.

٨- مباشرة الفعل أي ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسمية كيف قال سبحانه "ألم تر كيف فعل ربك".

٩- الإشارة إلى مسماه. ١٠- إبدال اسم صريح منه.

ومن علاماته كذلك كونه مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً ،وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء عليه وواو الحال ولحوق ألف الندبة وترخيمه وكونه علماً أو منكراً أو تمييزاً أو حالاً فهذه سبعة وعشرون علامة وما في الأصل خمس علامات فنكون بذلك قد ذكرنا للاسم اثنتين وثلاثين علامة ولم أر من استقصى علامات الاسم كما استقصيتها هنا.

(٢) الجر اصطلاح بصري أما الكوفيون فيعبرون عنه بالخفض ولا ضير فالخلاف لفظي.

ب- **الجر بالإضافة**: والإضافة تكون في كل اسمين بينهما نسبة تقييدية تقتضي انجرار الثاني منهما ،فيسمى الاسم الأول منهما مضافاً والثاني مضافاً إليه نحو (غلامُ زيدٍ) و (خاتم حديدٍ) و (مكرُ الليل).

فكل هذه أسماء لكون الاسم الثاني " زيد ، حديد ، الليل " مجروراً بالإضافة.

والاسم الأول (غلام، خاتم، مكر) أسماءً مضافة والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين.

جـ- **الجر بالتبعية**:- كالنعت فإذا كان الاسم المنعوت أي الموصوف مجروراً كانت صفته مجرورة مثل: (مررت بطالب مجتهد) فطالب منعوت وهو مجرور بحرف من حروف الجر ومجتهد نعت فَجُرَّ تبعاً لمنعوته.

إذاً فالمجتهد مجرور بالتبعية لأنه نعت والنعت يتبع المنعوت في حركة إعرابه رفعاً ونصباً وجراً، وسنتكلم عن التوابع في بابها، فخلاصة الكلام :أن الجر لا يكون إلا في الأسماء وقد يكون الجر بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية[1] كما بينا آنفاً .

العلامة الثانية : التنوين [2] : **وهو لغةً** : التصويت، يقال نَون الطائر إذا صَوت.

---

(١) هذا الكلام مخرج على الغالب وإلا فالذي يختص بالأسماء هو الجر بالحرف وبالإضافة،أما الجر بالتبعية فليس من خصائص الأسماء بل قد يدخل على الفعل نحو قول الله سبحانه " فأثرن به نقعا " فتجد أن " أثرن" فعل ماض مبني على السكون إلا أنه في محل جر لكونه معطوف على اسم مجرور "المغيرات".

إذاً فالجر بالاستقلال خاص بالأسماء أما الجر بالتبع فلا يختص بها بل قد يدخل على الأفعال،والقاعدة أنه يغفر في التوابع ما لا يغفر في الأوائل.

(٢) التنوين على عشرة أقسام هي :

١- تنوين التمكين سمي بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخه في الاسمية والإعراب،فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف،وهو اللاحق للأسماء المعربة ماعدا جمع المؤنث السالم والاسم المنقوص حال التنكير كـ " زيد ، رجل".

٢- تنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو " مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر .=

واصطلاحاً : نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً [١].

= ٣- تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو " مسلمات " فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

٤- تنوين العوض ، فقد يكون عوضاً عن جملة ،هو الذي يلحق "إذ" كقول الله " وأنتم حينئذ تنظرون " أي "حين إذ بلغت الروح الحلقوم " وقد يكون عوضاً عن اسم وهو اللاحق لـ "كل" نحو قوله تعالى " كلٌ له قانتون " أي " كل إنسان " وقد يكون عوضاً عن حرف وهو اللاحق للاسم المنقوص حال تنكيره رفعاً أو جراً نحو " هذا قاضٍ ، مررت بقاضٍ "فهوعوض عن الياء.

٥- تنوين الضرورة : وهو اللاحق للمنادى المبني نحو:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام

٦- تنوين الزيادة ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع " سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً " فنون " سلاسلا " مع كونه ممنوع من الصرف.

٧- تنوين التكثيرٌ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير " هؤلاءِ قومك "

٨- تنوين الحكاية : وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها نحو قولك " مضرابٌ " وزن مفعال ، " ضاربةٌ " وزن فاعلة ، فـ " مفعال ، و فاعلة " ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما .

٩- تنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بحرف علة نحو قول الشاعر

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

١٠- التنوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة نحو:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الأعلام لماع الخفقن

أما الثمانية الأولى فاختصاصها بالاسم ظاهر فلا يكون شيء منها في الفعل،وأما الأخيران فتسميتهما تنويناً مجازكما جزم به الفاكهي تبعاً لجمع من المحققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولشبوهما خطاً.أ.هـ من الكواكب الدرية بتصرف وقد جمع بعضهم أنواع التنوين العشرة بقوله:

مكن وقابل وعوض والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما همز

أ.هـ من حاشية الخضري بتصرف

(١) خرج بقيد السكون نون " ضيفن " للطُفيلي وهو من يأتي مع الضيف ، و"رعشن" للمرتعش وبقيد الآخر نون" غضنفر ، انكسر " وبقولي لفظاً لا خطاً النون اللاحقة لآخر القوافي كالتي في قول جرير الخطفي :-

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

و بعبارة أسهل هو كل فتحتين أو كسرتين أو ضمتين،و التنوين لا يدخل إلا على الأسماء نحو" زيدٌ ، صه ، مسلماتٌ، حينئذ ".

العلامة الثالثة : دخول "أل"[1] فأل لا تدخل إلا على الأسماء كـ "الرجل،البيت ،العلم "و تسمى"أل التعريف".

العلامة الرابعة : أن يكون مضافاً ، وقد سبق بيانه في الكلام على المجرور بالإضافة.

فكما أن المضاف إليه وهوالمجرور بالإضافة لا يكون إلا اسماً فكذلك المضاف لا يكون إلا اسماً نحو(غلام زيدٍ) فزيد مجرور بالإضافة فهو اسم ،وكذلك غلام اسم لأنه مضاف فعلى هذا المضاف والمضاف إليه لابد أن يكونا اسمين.

العلامة الخامسة : دخول حرف النداء : من علامات الاسم كذلك دخول حرف النداء عليه نحو (يا زيد، يا عمر، يا وطن) فلا يدخل حرف النداء على غيرالاسم .

فإن اعترض على هذا بقول الله تعالى ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:من الآية٢٦]، فحرف النداء (يا) دخل على (ليت) وليت حرف وليست اسماً فالجواب أن هذه الياء ليست حرف نداء بل هى حرف تنبيه ،فكأنه أراد أن ينبه السامع حتى يتنبه إلى الكلام الذي سيلقى عليه فالياء هنا للتنبيه وليست للنداء.

---

(١) اعلم أن التعبير بـ " أل ، أم " هو الذي ينبغي لأن اللفظ الثنائي فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال في "هل" الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف في أداة التعريف كما سنذكر ذلك في موضعه سا غ أن يعبر عنها بالألف واللام ولا يجوز ذلك في غيرها كراهة الإطالة وقد كان الخليل رحمه الله يكره أن يقال " الألف واللام " ويقول: كما يقال " بل ، هل " لا بد أن يقال " أل " وهذا مبني على مذهبه في كون الحرفين معاً هما حرف التعرف كما سيأتي بيان ذلك .

وقيل بل هي حرف نداء إلا أنها دخلت على اسم إشاره مقدر والتقدير يا هـــؤلاء ليت قومي يعلمون، فالياء باقية على اختصاصها بالاسم لكنه مقدر .

والقول بأن الياء هنا للتنبيه هو الأصح لأن قائل ذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، ولكيلا يكثر الحذف فلو جعلناها للنداء لحذفنا الفعـــل والفاعل والمفعول لأن التقدير أدعو أو أنادي هؤلاء.

ولأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير.

ملاحظـة: لا يشترط في الاسم أن يقبل كل هذه العلامات بل يكفي أن يقبل ولو علامة واحدة مثلاً "هذا" اسم مع أنه لا يقبل التنوين ولا أل لكنه يقبل الجر والإضافة وحرف النداء إذاً فالكلمة إن قبلت ولو علامة واحدة من هذه العلامات فهي اسم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"الفعـــــل"

١٠- والفِعلُ مَا يَدخُلُ قَدْ والسّينُ عليــهِ مِثــلُ بَــانَ أو يَبِــينُ

١١- أو لِحَقَتْــهُ تــاءُ مَــن يُحــدّثُ كقـولِهِم في لَـيسَ لستُ أَنفُـثُ

لما فرغ الناظم من ذكر علامات الاسم أخذ في بيان علامات الفعل التي يتميز بها عن قسيميه " الاسم والحرف".

والفعل لغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

واصطلاحاً : هو كلمه دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة " الماضي أو الحاضر أو المستقبل "

مثل " قام " كلمة دلت على معنى في نفسها و اقترنت بالزمن الماضي ، فهي فعل ماض و "يقوم" كلمة دلت على معنى في نفسها و اقترنت بالزمن الحاضر أو المستقبل فهي فعل مضارع و"قم" كلمه دلت على معنى في نفسها و اقترنت با لزمن المستقبل فهي فعل أمر.

وذكر الناظم بعضاً من هذه علامات الفعل[1] وهي:

العلامة الأولى : "قـد" ، وهي لا تدخل إلا على الأفعال وما بعدها إما أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان الفعل التي دخلت عليه(قد) ماضياً أفادت التحقيق أو التقريب .

التحقيق مثل: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١]

---

(١) علامات الفعل عموماً تاء الفاعل ويأوه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم وأحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بنون الوقاية واتصاله بنون الرفع البارز.

والتقريب مثل: [قد قامت الصلاه] .

وإن كان الفعل الذي دخلت عليه (قد) مضارعاً أفادت التقليل أو التكثير .

التقليل مثل: [قد ينجح الكسول] .

والتكثير مثل: [قد ينجح المجتهد][1].

وهذه المعاني تعرف حسب سياق الكلام.

العلامة الثانية: "حرفا التنفيس" و هما "السين" و "سوف" [2] .

و سميا بحرفي التنفيس لانهما يصرفان زمن المضارع من الحال إلى الاستقبال ، ولا يدخلان إلا على الفعل المضارع مثل قوله تعالى : ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾ وقوله سبحانه : ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ .

فـ" يعلمون " و " تعلمون " فعلان مضارعان بدليل دخول السين و سوف عليهما.

إذاً فما يأتي بعد السين و سوف لا يكون إلا فعلاً مضارعاً.

العلامة الثالثة: "التاء" وهي تاء الفاعل وهو المراد بقوله " من يحدث " سواء لمتكلم أو لمخاطب أو لمخاطبة.

وتاء التأنيث الساكنة هي من علامات الفعل كذلك .

---

(١) قد تفيد التحقيق بدخولها على المضارع نحو قول الله "قد يعلم ما أنتم عليه"

فائدة: قد بعد اللام للتحقيق دائما نحو "لقد".

(٢) السين وسوف حرفا تنفيس إلا أن " سوف " أشد تنفيساً من " السين " فحين تقول " سأذهب " أي أنك ستذهب بعد قليل فإذا أردت أن تؤخر الذهاب أكثر قلت " سوف أذهب " وقد قال بهذا التفريق جمع من النحاة ، منهم الزمخشري وابن عنقاء والفاكهي وحجتهم في ذلك أن العرب لا تزيد حرف مبنى إلا زادت فيه معنى .

وذهب الكوفيون إلى أن السين مساوية لسوف وهذا قول ابن مالك وتبعه ابن هشام والصحيح الأول والله أعلم.

فتاء الفاعل هي التاء المتحركة بالضم أو بالفتح أو بالكسر مثل (قمتُ ، قمتَ، قمتِ) وهذه التاء تكون في محل رفع فاعل دائما .

وتاء التأنيث الساكنة : هي التاء الساكنة التي تستعمل للمؤنث مثل (قامتْ ، ذهبتْ ، جلستْ) ولا محل لها من الاعراب بخلاف الأولى .

وكلا التائين علامة للفعل ولا يدخلان إلا على الفعل الماضي ، ولهذا استدل البصريون على أن (نعم ، بئس ، ليس ، عسى) أفعال ماضية بدليل دخول التاء عليها تقول:

(نعمت ، بئست ، عست ، ليست)[1] .

فهذه هي علامات الفعل (قد ، السين ، سوف ، التاء) سواءً تاء الفاعل أم تاء التأنيث الساكنة ، فـ " قد " علامة مشتركة بين الفعل الماضي و المضارع و " السين و سوف " علامتان خاصتان بالمضارع ، والتاء علامة خاصة با لماضي .

١٢ أو كانَ أمرًا ذَا اشتِقَاقٍ نحوُ قُلْ ومثلُهُ ادخُلْ وانبَسِطْ واشرَبْ وكُلْ

ذكر الناظم في البيتين السابقين علامة الفعل الماضي والمضارع وذكر هنا علامة فعل الامر ولفعل الأمر ثلاث علامات لا بد من اجتماعهما فيه اقتصر الناظم على واحدة منها:

العلامة الأولى: أن يكون دالاً على الطلب مثل:" قم" دال على طلب القيام.

العلامة الثانية: أن يقبل ياء المخاطبة نحو "اقعد" تقول "اقعدي ".

العلامة الثالثة: وهي التي اقتصر عليها الناظم وهي أن يكون مشتقاً.

---

(١) خلافاً للكوفيين القائلين باسمية " نعم ، بئس" وكذلك خلافاً للفارسي وأبي بكر بن شقير القائلَين بحرفية " ليس" وأنها بمنزلة " ما النافية وخلافاً للكوفيين أيضاً ولابن السراج القائلين بحرفية " عسى " وأنها بمنزلة حرف الترجي " عسى ".

وهذا الاشتقاق لا يختص بالأمر بل يتصف به الماضي والمضارع كذلك فهما مشتقان و إنما خص الناظم الأمر هنا بالاشتقاق للاحتراز من أسماء الأفعال.

وهي لا توجد بكثرة إلا في فعل الأمر مثل: (صه ، مه)[١] ، فإنهما وإن كانا يدلان على طلب فـ" صه" بمعنى اصمت و" مه" بمعنى انكفف إلا أنهما ليسا فعلي أمر لأنهما غير مشتقين.

إذاًفلفعل الامر ثلاث علامات[٢]:

الأولى : أن يكون دالاً على طلب.

الثانية : أن يكون مشتقاً .

الثالثة : أن يقبل دخول ياء المخاطبة عليه.

فـ" قم " مثلاً فعل أمر لأنه دل على طلب القيام ولأنه مشتق من المصدر "القيام" ولأنه يقبل ياء المخاطبة تقول " قومي ".

---

(١) فائدة :- اسم فعل الأمر على ضربين:-

الأول: قياسي وهو أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة " فعال " وتبنيه على الكسر للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر " ضراب ، و نصار" كما قالوا في النزول " نزال "

الثاني: سماعي وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو "صه" بمعنى اسكت و"مه" بمعنى انكفف وهكذا أهـ. سبيل الهدى

(٢) ومن علامات فعل الأمر كذلك قبوله نون التوكيد تقول " اقبلن ، اذهبن " وهذه العلامة ودخول ياء المخاطبة كذلك ليست خاصة به بل قد تدخل على المضارع أيضاً نحو "تقومين ،لأضربنك".

بـاب
معرفـــة الحـــرف

١٣- والحـرفُ مـا ليستْ لـهُ عَلامَـهْ فَقِسْ عـلى قَـولي تَكُـنْ عَلاّمَـهْ

١٤- مثالُـــهُ حتّـــى ولا وَثُـــمَّا وهـــل وبَـــل ولَـــو ولَمْ ولَمَّـــا

الحـــرف لغـة : الطَرَف كحرف الجبل أي طَرَفُهُ وفي التنزيل (وَمِنَ النَّاسِ مَـنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ).

واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها.

فالحرف وإن كان له معنى في ذاته إلا أن هذا المعنى لا يتم إلا بتعلق الحرف بغيره.

نحو " من " فهذا الحرف له معنى في ذاته وهو الابتداء إلا أن هذا المعنى لا يفهم إلا بتعلق الحرف بكلمة أخرى فنقول " جئت من البيت "

ففهم الابتداء بتعلقه بالمجيء ولولا تعلقه به لما فهم.

والحرف ليست له علامة ولك أن تقول أن علامته خلوه من علامـــات الاســـم والفعل و الحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة

إذاً فعلامة الحرف علامة عدمية وهي أنه لا يقبل شيئاً من علامات الاسم كالتنوين وأل وحرف النداء وغيرها ولا من علامات الفعل كقد والسين وسوف وغيرها.

والحرف على ثلاثة أقسام كما أفهمه تعدد المثال في النظم :-

القسم الأول : مختص بالاسم نحو "في ،وحتى الجارة".

القسم الثاني : مختص بالفعل نحو "لم ، ولما ، ولو الشرطية "

القسم الثالث : مشترك بينهما نحو " هل ، وبل ، وثم ، ولا غيرالناهية "

أما لا الناهية فإنها مختصة بالفعل المضارع فقط ولا تدخل على غيره.

فائـــدة : "قوله تكن علاّمة : أصلها عالم فحولت إلى صيغة مبالغة فقيل علاّم أي كثير العلم على وزن فعّال ثم دخلت هذه التاء لتوكيد المبالغة فقيل علاَمة والمقصود به المتبحر الواسع العلم" .انظرالحاشية[1].

---

(١) التاء المربوطة تأتي للأمور الآتية:

أ- تأتي للتأنيث نحو " قائم ، قائمة ".

ب- تأتي للمبالغة نحو " راوي ، راوية " ،" نابغ ، نابغة " وهو الذي يقول الشعر بعد الكبر،ومجيء التاء للمبالغة غير مقيس بل هو مقصور على السماع فقولنا في " دكتور " " دكتوراة " وما أشبه هذا هو من اللحـــن لأنه لم يسمع عن العرب.

جـ - تأتي لتوكيد المبالغة فإذا كانت الكلمة قبل دخول التاء على وزن من أوزان المبالغة المعروفة " فعـــال ، مفعال ، فعول ، فعيل ، فعِل " فيكون دخول التاء عليها لتوكيد المبالغة نحو " علامة ، ملولة " وهذا مقيس وليس مقصوراً على السماع

ملولـــة تقـــاس أمـــا الراويـــة فبابـــه النقـــل كمثـــل الحاميـــة

ج- تأتي للتعريب أي نقل الكلمة من لغة العجم إلى لغة العرب نحو " كياجلة ، لوازجة "

د- وتأتي كذلك للنسب نحو " الأزاقرة ، الأشاعرة " وقد جمع الشاعر بعض ما تأتي له التاء في قوله

وبالغـــت وقـــد تجـــيء للنـــسب وأنثـــت وأكـــدت لـــدى العـــرب

باب
النكـرة والمعرفة

١٥- والاسم ضربَانِ فضَربٌ نَكِرَهْ والآخَـرُ المعرِفَـةُ المُـشتَهِرَهْ

بعد أن وفَّى الناظم بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه بقي عليه ذكر أقسام كل نوع ، فأشار هنا إلى أقسام الاسم بقوله "والاسم ضربان" فذكر أنه ينقسم إلى قسمين:

- نكرة وهي الأصل[١]، و معرفة وهي الفرع .

فالنكرة[٢] : كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر.

مثل: رجل فهو اسم شائع في جنس الرجال لا يختص به زيد دون عمرو أو خالد دون بكر فإذا قيل لك :" جاء رجل" فأنت تتصور أي شخص من الرجال ولا تتصور أحداً بعينه.

---

(١) النكرة سابقة على المعرفة لوجهين :*أحدهما* : أن النكرة اسم للمعنى العام، والعام قبل الخاص، والخاص ليس فيه العام، ألا ترى أن " حيوان " فيه الإنسان وغيره و" الإنسان " ليس فيه الحيوان العام فعلم أن الخاص واحد من العام والكل أصل لأجزائه .

الثاني : أن النكرة تقع على الأشياء المجهولة وعلى المعدوم والموجود والقديم والمحدث والجسم والعـرض نحـو "شيء ، معلوم ، موجود" ، فإذا أردت تعريف هذه الأسماء زدت على ذلك الاسم الألف واللام " وما لا زيادة فيه سابق على ما فيه زيادة.أ.هـ من اللباب.

والقول بأن النكرة هي الأصل والمعرفة هي الفرع هو مذهب سيبويه والبصريين وهو الصواب وذهب الكوفيون وابن طراوة إلى العكس.

(٢) النكرة على نوعين أحدهما:- ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف كـ " رجل ، فرس "

الثاني: ما يقع موقع "أل" المؤثرة للتعريف نحو " ذي ، من ، ما " في قولك " مررت برجل ذي مال وبمن معجب لك وبما معجب له " فإنها واقعة موقع " صاحب ، إنسان ، شيء "

والمعرفة على نوعين أيضاً أحدهما:- ما لا يقبل "أل" ولا يقع موقع ما يقبلها نحو " زيد، عمرو "

والآخر :- ما يقبل "أل" ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو " حارث ، عباس ، ضحاك "

فإن "أل" الداخلة عليها للمح الأصل بها أ.هـ أوضح المسالك

١٦- فَكلُّ ما رُبَّ عليهِ تَدخُلُ فإنهُ مُنكَّرٌ يَا رَجُلُ

١٧- نحوُ: غُلامٍ وكتابٍ وطَبَقْ كقولِهم: رُبَّ غُلامٍ لي أَبَقْ

ذكر هنا ضابطاً لمعرفة النكرة فإذا أردت أن تعرف هل هذا الاسم نكرة أو لا فأدخل عليه "رب" فإن قبلها فهو نكرة مثل "رب غلام مررت به " ، "رب رجل في الدار" ، "رب طالب مجتهد " فغلام ورجل وطالب نكرات لدخول رب عليها.

وإن كان الاسم لا يقبل دخول رب عليه فهو معرفة مثل:" محمد" ، فلا يحسن أن تقول:" رب محمد" وكذلك (الكتاب) فلا يحسن أن تقول:" رب الكتاب" وهكذا..

فرب لا تدخل إلا على النكرات.

وهناك ضابط آخر لمعرفة النكرة وهو دخول (أل) عليه

فإن قبل الاسم دخول (أل) عليه فهو نكرة نحو (كتاب، علم، قلم)

فهذه الأسماء نكرات لأنها تقبل (أل) تقول (الكتاب، العلم، القلم)

وبعد دخول (أل) تتحول النكرة إلى معرفة فكتاب نكرة لأنه يقبل (أل)

و" الكتاب " معرفة لأنه دخل عليه (أل) .

وإن كان الاسم لا يقبل دخول (أل) عليه فهو معرفة مثل: (محمد، زيد، هذا).

فهذه الأسماء معرفة لأنها لا تقبل (أل) فلا يحسن أن تقول (المحمد، الزيد، الهذا).

١٨- ومَا عَدا ذلكَ فَهْوَ مَعرِفَهْ لا يَمتَري فيهِ الصّحيحُ المَعرِفَهْ

١٩- مِثَالُهُ الدَّارُ وزَيدٌ وأَنَا وذَا وتلكَ والذي وذُو الغِنَى

أي أن ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة أي التامة[1] .

---

(١) هذا الكلام يحمل على الغالب وإلا فهناك نكرات لا تدخل عليها رب نحو أين ومتى وكيف، فالأولى ذكر المعارف بالعد لانحصارها ثم يقال وما عدا ذلك فهو نكرة أهـ.من كشف النقاب بتصرف. =

بعد أن تكلمنا على النكرة وضوابطها ننتقل إلى الكلام على المعرفة وأقسامها.

والمعارف محصورة بالعد والمحصور بالعد لا يحتاج إلى حد .

أي أن المعرفة تنقسم إلى أقسام وهي محصورة بهذه الأقسام فلا تحتاج إلى تعريف.

وأقسام المعرفة سبعة هي:

الأول الضمير[1]: وهو ما دل على متكلم كـ "أنا" أو مخاطب كـ "أنت" أو غائب كـ "هو"

والأسماء المضمرة[2] هي أول أنواع المعارف سواءً كانت منفصلة نحو:(أنا، نحن) للمتكلم ، و (أنتَ، أنتِ)للمخاطب و(هو، هي) للغائب أم كانت متصلة كالتاء في نحو "قلتُ" ، والكاف في نحو " رأيتك " والهاء في نحو " ضربته " وهكذا.

والأسماء المضمرة هي أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى

وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب.

= قلت: لا بأس من جعل هذا أوغيره كدخول أل ضابطاً لمعرفة النكرة ويكون ضابطاً أغلبياً والنكرات التي لا تنضبط بهذا الضابط قليلة وجارية على غير الغالب.

(١) الضمير والمضمر وهو اصطلاح بصري، والكوفيون يسمونه كناية ومكنياً لأنه ليس اسماً صريحاً .

والكناية تقابل الصريح كما قال أبو نواس

فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

فائدة : الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهاً وضعياً بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين وهناك وجه ثانٍ من وجوه شبه الضمائر بالحروف وهو الشبه الجمودي فالضمائر لا تتصرف تصرف الأسماء فلا تثنى ولا تصغر أما نحو " هما ، هم ، هن ، أنتما ،انتم ، أنتن " فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها.

وهناك وجه ثالث لشبه الضمائر بالحروف وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها إلى شيء فكل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره.

(٢) إنما سمي مضمراً من قولهم "أضمرت الشيء" إذا سترته وأخفيته ومنه قولهم "أضمرت الشيء في نفسي" أو من الضمور وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف .

الثاني العلم[١]: وهو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

وأسماء الأعلام كلها معرفة مثل: (محمد، عبد الله، أبوعلي، زين العابدين)[٢].

الثالث اسم الإشارة[٣]: وهو ما وضع ليدل على المشار إليه بالإشارة الحسية.

مثل : (هذا) للمفرد المذكر و (هذه) للمفردة المؤنثة (هؤلاء) للجمع .

الرابع الاسم الموصول[٤]: مثل (الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتي).

الخامس المعرف (بأل)[٥] : وقد سبق أن ذكرنا أن النكرة إذا دخلت عليها (أل) صارت معرفة مثل: (الرجل،الكتاب ، القلم).

---

(١) العلم على قسمين علم شخص كـ " محمد ، علي ، خالد " وعلم جنس كـ " أسامة " للأسد ، " ثعالة " للثعلب ، واعلم أن أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأن العلم إذا أضيف أو دخلت عليه أداة التعريف انسلخ عن العلمية .

(٢) أردت بهذه الأمثلة أن أشير إلى أن العلم قد يكون اسماً مفرداً أو مضافاً، كنية أو لقباً.

(٣) إنما قدمت أسماء الإشارة على الأسماء الموصولة في قوة التعريف مع أنهما جميعاً أسماء مبهمة لأن أسماء الإشارة قائمة بذاتها أقول لك " من رأيت " تقول " رأيت هذا " بخلاف الأسماء الموصولة فلا تقوم بذاتها بل تحتاج إلى صلة وعائد فإذا قلت لك " من رأيت" لا يكفي أن تقول " رأيت الذي " بل لا بد من الصلة والعائد حتى يتم المعنى ، كأن تقول " رأيت الذي صحبته بالأمس" وهكذا.

وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للإشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو " هذا حيوان " ، "هذا جماد " ، "هذا رجل" ، " هذا فرس " وهكذا...

(٤) قولي الأسماء الموصولة احتراز من الموصولات الحرفية وهي خمسة "أن" المصدرية، "أنّ" ، "كي" ، "ما" المصدرية الظرفية، "لو". وقد جمعها السندوبي فقال :

وهاك حروفاً بالمصادر أولت ... وذكري لها خمساً أصح كما رووا

وهاهي أنْ بالفتح أن مشدداً ... وزيد عليها كي فخذها وما ولو

(٥) قال أبو حيان " قال أصحابنا أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس"

السادس النكرة المقصودة : والمعنى أن النكرة إذا عينت وقصدت بالنداء نحـــو: (يا رجلُ) إذا قَصَدْتَ به رجل بعينه فإنها تصير معرفة

وهذا النوع يسمى النكرة المقصودة أو المنادى المعين .

السابع: ما أضيف إلى نوع من أنواع المعارف السابقة،فالنكرة إذا أضيفت إلى أي نوع من أنواع المعارف صارت معرفة .

فمثال المضاف إلى الضمير: (غلامي) والمضاف إلى العلم :(غلام زيد) والمضاف إلى اسم الإشارة :(غلامُ هذا) والمضاف إلى الاسم الموصول: (غلام الذي) والمـــضاف إلى المعرف بأل: (غلامُ الرجل) ، فغلام في هذه الأمثلة معرفة بسبب إضافته إلى نوع من أنواع المعارف الستة السابقة[1].

وقد أشار الناظم إلى هذه الأنواع في نظمه.

فقوله: (الدار) إشارة إلى المعرف بـــ "أل" و (زيد) إشارة إلى العلم.

و(أنا) إشارة إلى الضمير و (ذا وتلك) إشارة إلى أسماء الإشارة ، و(الذي) إشـــارة إلى الأسماء الموصولة و (ذو الغنى) إشارة إلى المضاف إلى واحد من هذه المعارف.

ولم يذكر النكرة المقصودة وقد ذكرناها سابقا.

وترتيب هذه المعارف على حسب قوتها (هو على حسب ما رتبناه سابقا) ، فأقوى المعارف في الرتبة بعد اسم الله تعالى الضمير ثم العلم ثم أسماء الإشارة ثم الأسماء الموصولة

---

(١) تنبيه ذكرنا مثالاً للمضاف لكل نوع من أنواع المعرفة إلا المضاف إلى النكرة المقصودة فلم نمثل له لأن النكرة المقصودة مع كونها معرفة إلا أنه إذا أضيف إليها خرجت عن التعريف وأصبحت منادى مضافاً منصوباً نحو "يـــا غلام رجل" أصلها "يا رجل" نكرة مقصودة وهي من أنواع المعارف فلما أضفنا إليها لم تعد نكرة مقصودة إذاً فلا تتعرف النكرة بإضافتها إلى النكرة المقصودة بل إنها تخرجها عن التعريف فالمسألة عكسية، إذ إضافة النكرة إلى هذا النوع من أنواع التعريف يخرجه عن التعريف ويصيره نكرة بعد أن كان معرفة ولم أجد أحداً من النحاة تعرض لهذا المبحث فتنبه.

ثم المعرف بأل[١] ثم النكرة المقصودة ثم المضاف إلى نوع من هذه الأنواع[٢]، وما أضيف إلى نوع من هذه الأنواع فهو بمرتبته في القوة إلا ما أضيف إلى الضمير فهو بمرتبة العلم[٣].

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في كافيته :

والاسم ضربان فضرب نكرة ... والآخر المعرفة المشتهرة
فمضمر أعرفها ثم العلم ... واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا ... أو ذو إضافة بها تبينا
وما أضيف للضمير كالعلم ... والله أرفع الأسامي وأتم

فائدة : كان ابن حزم الفقيه يذهب إلى أن المعارف كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا، وأجيب عليه بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه للآخر.

قلت: رحم الله ابن حزم لم يسلم حتى النحو من ظاهريته

ولا عبرة بهذا القول لما أُجيب عليه ولكونه مخالفاً لإجماع النحاة.

---

(١) ذهب ابن كيسان إلى أن المعرف بال أعرف من الموصول لوقوعه صفة له في قوله تعالى "من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى" والصفة لا تكون أعرف من الموصول ، وأجيب بأنه بدل أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة، وقيل هما في مرتبة واحدة بناءً على أن تعريف الموصول بال.

(٢) هذا الرأي هو الراجح وهو قول سيبويه ومن تابعه وهو مذهب جمهور البصريين كذلك وخالفهم الكوفيون. فقالوا إن العلم أعرف من المضمر، وعليه ابن إسحاق الصيمري فهو أعرف المعارف عندهم ونسب هذا القول إلى السيرافي كذلك واختاره أبو حيان وقال ابن السراج إن أسماء الإشارة أعرف من الضمير ومن العلم، ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع.

(٣) والسبب في ذلك أنك تقول " مررت بزيد صاحبك " فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح . أ.هـ قطر الندى .

باب
"التعـــريـــف"

٢٠- وآلـةُ التَّعريـفِ (أَلْ) فمَـن يُـرِدْ تَعريفَ كَبْـدٍ مُبهَمٍ قـالَ: الكَبِـدْ

٢١- وقـالَ قـومٌ إنّهـا الـلامُ فقـطْ إذْ أَلِفُ الوَصلِ مَتى تُدرَجْ سَقَطْ

النكـــرة تعَرف بأل وقد اختلف علماء النحو في أداة التعريف أهي "أل"كلها أم جزء منها على ثلاثة أقوال :

القـول الأول : إن (أل)كلها حرف تعريف وهذا مذهب الخليـــل ونـــسب إلى تلميذه سيبويه ، إلا أنهما اختلفا في همزتها فقال الخليل :همزتها همزة قطع[1] وقال سيبويه بل همزة وصل ، ودليل أصحاب هذا القول أن اللام لو كانت هي فقط حرف التعريف لجاءت وحدها كلام الجر ولام الأمر وغيرهما فلما جاءت مقرونة بالألف دل هذا على أن "أل" كلها حرف تعريف.

والصواب أن هذا القول للخليل فقط ونسبته إلى سيبويه فيه نظر فليس هو بمذهبه بل مذهبه ما سيأتي في القول الثالث.

القول الثاني : إن اللام وحدها هي حرف التعريف وهـــذا مـــذهب الأخفـــش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) وقد عُزي كذلك إلى سيبويه والـــصحيح أنـــه مذهبه.

---

(١) ذهب الخليل إلى أن "أل" برمتها حرف تعريف وأن همزتها همزة قطع بدليل أنها مفتوحة إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ولا تفتح أو تضم إلا لعارض وليس هنا عارض يقتضي ضـــمها أو فتحها.

والصحيح أنها همزة وصل زائدة وإنما فتحت لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ والله أعلم.

ودليل أصحاب هذا القول أن التعريف ضد التنكير فلما كان التنكير بحرف واحد ساكن وهو التنوين[١] فينبغي أن يكون التعريف بحرف واحد ساكن وهو الـلام، لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.

وردوا على أصحاب القول الأول بأن الألف إنما جيء بها للتوصـل إلى النطـق بالساكن ، لأن العرب لاتبتدئ بساكن وهذا بخلاف لام الجـر ولام الأمـر فإنهمـا متحركتان ، فلام الجر متحركة بالكسر ، ولام الابتداء متحركة بالفتح ، فلا يحتاجـان إلى همزة الوصل.

أما لام التعريف فساكنة فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل للتمكن من النطق بها[٢].

القول الثالـث :إن الهمزة وحدها هي حرف التعريف وإنما جيء باللام حـتى لا تلتبس همزة التعريف بهمزة الاستفهام وهذا أضعف الأقوال وهو قول المبرد .

والراجح من هذه الأقوال هو القول الثاني فاللام هي حرف التعريف والهمزة همزة وصل جيء بها للتوصل للنطق باللام الساكنة والله أعلم .

فعلى هذا يكون الخلاف في أداة التعريف على أربعة أقوال .

---

(١) التنوين يأتي للتنكير إذا دخل على أسماء الأفعال المبنية نحو "صه ، مه ، إيه"فإذا قلت لشخص "صه" بدون تنوين فالمعنى أنك تطلب منه أن يسكت عن الكلام الذي كان يقوله الآن ويتكلم بأي كلام آخر ، فإن قلت له "صهٍ" بالتنوين فقد نكرته فالمعنى أنك تطلب منه أن يسكت عن كل الكلام فلا تريد أن تسمع منه شيئاً.

وكذلك في "إيه" أي أنك استحسنت من المتكلم موضوع معين فطلبت منه أن يزيد الكلام في هـذا الموضـوع فقط ، أما إن قلت له "إيهٍ" بالتنوين فقد استحسنت كل كلامه فالمعنى أنك تطلب منه أن يزيد في الكلام عن أي موضوع يريد ،إذاً فأسماء الأفعال إذا نونت نكرت لذا قال بعضهم:

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف ما سواه بين

(٢) فإن قيل : فلماذا أُتي بهمزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام.

أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر أو بـالفتح فتلتـبس بـلام الابتداء، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام وأبقيـت علـى أصـل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها . أ.هـ من منحة الجليل

القول الأول : إنها "أل" والهمزة همزة قطع.

القول الثاني : إنها "أل" والهمزة همزة وصل وهذا القول ذكرناه ضمن القول الأول وقلنا إنه نسب إلى سيبويه.

القول الثالث : إنها " اللام " فقط.

القول الرابع : إنها " الهمزة " فقط.

رفع
محمد الرحيم الشنقيطي
الأسكندرية المزوكس
www.moswarat.com

باب
"قسمـــة الأفعـــال"

٢٢- وإن أردتَ قِـــسمَةَ الأفعـــالِ لِينجَلي عنكَ صَدَا الإشكَالِ

٢٣- فَهْـيَ ثَـلاثٌ مَـا لَهُـنَّ رابـعُ مـاضٍ وفِعلُ الأمرِ والمُضارِعُ

أي بعد أن قسمنا الاسم إلى نكرة و معرفة فإن أردت معرفة قسمة الأفعال ومعرفة ما يتميز به كل قسم عن أخويه كي تزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس فهي ثلاثـة ماض ومضارع وأمر[١]

قوله لينجلي : أي لينكشف .

والصـدى: بالمقصورة هو العطش، و بالمهموزة "الصدأ " وسخ الحديد.

فاقسام الفعل ثلاثة: ماض و مضارع و أمر[٢].

الأول :الفعل الماضي[٣] : وهو الفعل الذي يدلُّ على وقوع الحدث قبل زمـــن

---

(١) ما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه قـــسمان فقـــط بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع ،إذ أصل افعل "لتفعل" لكنهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحـــذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، لذا فهو عندهم معرب ،وانتصر لهم ابن هشام في المغني والراجح ما في النظم أهـــ. كشف النقاب.

(٢) وسبب انقسام الفعل إلى هذه الأقسام الثلاثة هو اقترانه بالزمان، فكل فعل يدل بصيغته على قسم من أقـــسام الزمان المعينة، ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة "ماضٍ، حاضر ، مستقبل " انقسم الفعل كذلك إلى ثلاثة أقسام.

(٣) إنما قدم الماضي لكونه متقدماً في الوجود والزمن على غيره ولولا ضرورة إصلاح القافية لكان الأولى بالناظم أن يقدم المضارع على الأمر لتقدمه عليه بالزمن ، وقد قيل إن تقديم الماضي ثم المضارع ثم الأمر يعتبر اقتداءً بالقرآن لأن الله ذكر الماضي أولاً " إنما أمره إذا أراد شيئاً " ثم المضارع في قوله" أن يقول له " ثم الأمر في قوله " كـــن " فتنبه .

التكلم[١] نحو " قام ، جلس ، سعى".

الثاني : الفعل المضارع: و هو الفعل الذي يدل على وقوع الحدث حال زمن التكلم أو بعده ويتعين لأحدهما بقرينة.

فقرائن الحال نحو: " الآن ، الساعة " فإذا قلت " يقوم زيد الآن أو الساعة " فإن الفعل " يقوم " يدل على الحال لأنه اقترن بقرينة الحال

وقرائن الاستقبال نحو: "السين، وسوف، وأن،و لن، وبقية أدوات النصب" فحين أن تقول "سيجلس عمرو أو سوف يجلس أو لن يجلس" فإن الفعل "يجلس" يدل على الاستقبال لأنه اقترن بقرينة الاستقبال وهكذا.

وإذا تجرد الفعل المضارع عن قرائن الحال أو الاستقبال فإنه يحمل على الحال لسببين :

---

(١) للفعل الماضي أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يتعين معناه للماضي وهو الغالب.

الحالة الثانية: أن ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء نحو " بعت ، اشتريت " وغيرهما من ألفاظ العقود.

الحالة الثالثة: أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلباً نحو عزمت عليك إلا فعلت كذا أو دعاءً نحو " غفر الله لك " أو وعداً نحو قول الله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر:١) أو عطف على ما علم استقباله نحو:"يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار" ونحو"ويوم ينفخ في الصور ففزع" أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو قول الله" ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده" أي ما يمسكهما.

الحالة الرابعة:- أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو"سواء علي أقمت أم قعدت" إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك فإن كان الفعل بعد أم مقروناً بـ"لم" تعين للمضي نحو"سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم" لأن الثاني ماض في المعنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له ومما يحتمل فيه الاستقبال والمضي إذا كان بعد "كلما" نحو"كلما جاء أمة رسولها" أفاد هنا المضي ويفيد الاستقبال نحو "كلما نضجت جلودهم بدلنهم" أو بعد حيث فالمضي نحو "فأتوهن من حيث أمركم الله" والاستقبال نحو"ومن حيث خرجت فول". أهـ. من همع الهوامع.

الأول : أن الحال أقرب من الاستقبال والحمل على الأقرب أولى.

الثاني : جبراً لما فاته من الاختصاص لذا نخصه بالحال.

الثالث : فعل الأمر: و هو الفعل الذي يدل على طلب حصول الحدث بعد زمن التكلم نحو " قم ، اسعَ ، ارمِ ، اغدُ "

٢٤- فكلُّ ما يَصلُحُ فيهِ أَمسِ فإنهُ ماضٍ بغيرِ لَبْسِ

ذكر هنا علامة الفعل الماضي وهي أن يصلح دخول أمس عليه، فلكي تعرف أن هذا الفعل ماض أو لا أدخل عليه "أمس" فإن قبلها فهو ماض و إلا فلا، مثل:"نام و جلس و أكل" ، فهذه أفعال ماضية لأنك تقول: "نام أمس" و "جلس أمس" و "أكل أمس" ، هذا الحد هو الذي ذكره الناظم إلا أنه ليس جامعاً مانعاً.

أما كونه ليس جامعاً فلأن الفعل الماضي قد لا يصلح دخول أمس عليه وذلك فيما إذا دخلت عليه "إن" أو "لو" الشرطيتان فإنه يصرف إلى الاستقبال، فلا يصح أن تدخل عليه أمس نحو: " إن جاء زيد أكرمته " وكذلك إن دخلت عليه لو الشرطية نحو "لو أقبل عمرو لحدثته" ، فـ " جاء " و " أقبل " فعلان ماضيان و لكن لا يصح أن تدخل عليهما أمس لكون أمس تدل على الماضي و" إن ولو " تدلان على الاستقبال.

فلا تقل: " إن جاء زيد أمس أكرمته " أو " لو أقبل عمرو أمس لحدثته "حتى لا يحصل تناقض بينهما.

وكذلك الأفعال الجامدة نحو :(نعم ، بئس ، ليس ، عسى) فهي أفعال ماضية ولا يصلح دخول أمس عليها لا تقل " نعم أمس " أو " بئس أمس "

فبهذا ليس جامعاً لأنه لم يدخل فيه جميع أنواع المحدود " المعرف ".

وليس مانعاً لأن غير الفعل الماضي قد يصح دخول أمس عليه.

فالفعل المضارع إذا دخلت عليه " لم "النافية صرفت زمنه إلى الماضي[١] فيصح أن تدخل عليه أمس فنقول " لم يذهب عمرو أمس "

فبهذا ليس مانعاً لأنه دخل في الحد غير المحدود .

إذاً فأمس ليست علامة مطردة للفعل الماضي بل هي قاعدة أغلبية فهناك أفعال ماضية لا تدخل عليها هذه العلامة (أمس) وهناك أفعال غير ماضية تدخل عليها (أمس).

والأولى أن يقال في علامة الماضي أنها التاء كما سبق. سواء تاء التأنيث الساكنة أم تاء الفاعل.

فهي علامة مطردة إذ لا يوجد فعل ماض إلا ويقبل التاء وما لا يقبلها فليس ماضياً مطلقاً.

٢٥- وحُكمُهُ فَتحُ الأخيرِ منهُ كَقولِهِم سَارَ وبَانَ عنهُ

حكم الفعل الماضي أنه يبنى على الفتح و في بنائه على الفتح مذهبان:

المذهب الأول: أنه مبني على الفتح دائما سواء أكان هذا الفتح ظاهراً أم مقدراً.

ويكون مقدراً في ثلاث حالات :

الأولى : إذا اتصلت به الألف المقصورة نحو : "سعى ، رمى" فيكون مبنياً على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر.

الثانية : إذا اتصلت به واو الجماعة مثل: "قاموا، ذهبوا، جلسوا" فهذه الأفعال مبنية على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .

---

(١) الماضي على ثلاثة أقسام : الأول : ماضٍ لفظاً ومعنى نحو " قام زيد ".

الثاني : ماضٍ لفظاً فقط ومعناه مستقبل نحو " إن قام زيد أكرمته ".

الثالث: ماضٍ معناً لا لفظاً نحو " لم يقم زيد ".

الثالثة : إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة وهي "تاء الفاعل ونونه ونون الفاعلين،مثل: " دخلت ،دخلنا ،دخلْنَ "ففي هذه الحالة يكون الفعل مبنياً على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي أربعة حركات.

وما عدا هذه الحالات فهو مبني على الفتح الظاهر.

وظاهر كلام الناظم أنه يرجح هذا المذهب بدليل اقتصاره في النظم على ذكر الفتح.

المذهب الثاني: أنه مبني علي الفتح وعلى الضم وعلى السكون فيكون مبنياً على الفتح دائماً إلا إذا اتصلت به واو الجماعة مثل " قاموا ، وجلسوا " فيبنى على الضم ونقول في إعرابه " قام " فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة وواو الجماعة فاعل.

وإذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة "تاء الفاعل و نونه ونون الفاعلين" بني على السكون نحو "دخلت ودخلنا و دخلن" .

ونقول في إعرابه " دخل " فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء فاعل.

وكذلك في " دخلنا " والنون فاعل وفي " دخلن " ونون النسوة فاعل.

فتلخص من هذا أن في بناء الفعل الماضي مذهبين:-

الأول: أنه مبني على الفتح دائماً سواء كان هذا الفتح ظاهراً أو مقدراً.

الثاني: أنه يبنى على الفتح وعلى الضم وعلى السكون.

والراجح المذهب الثاني لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير ولأنه أبعد عن التكلف. والله أعلم.

بـــاب
"فعـــل الأمـــر"

٢٦- والأمـرُ مبنـيٌّ عـلى الـسُّكُونِ مِثَالُـهُ احـذَرْ صَـفْقَةَ المَغبُـونِ

فعل الأمر: هو فعل مقترن بزمن مستقبل أبداً والمطلوب به إما حصول ما لم يحصل نحو﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ أو دوام ما قد حصل نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ أو زيادة ما قد حصل نحو "ياأيها النبي حرّض المؤمنين على القتال" وهو مبني على ما يجزم به مضارعه، فإما أن يبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر وهو ما قصده الناظم هنا أو يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو " اضربن، اجلسن" أو يبنى على الحذف كما سيأتي[1]

٢٧- وإنْ تَـــلاهُ أَلِـــفٌ وَلامُ فَاكسِرْ وقُـلْ (يَقُـمِ الغُـلامُ)

أشار الناظم إلى قاعدة التقاء (الساكنين) وهي أنه (إذا التقى ساكنان يكسر الأول منهما[2]) نحو قوله تعالى ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ[3]﴾،﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾.

---

(١) مذهب البصريين أن فعل الأمر مبني، وهذا هو الراجح خلافاً للكوفيين؛ فقد قالوا بأنه معرب مجزوم بلام أمر محذوفة وزعموا أن أصل اضرب "لتضرب"فحذفت اللام فصار " تضرب" بالجزم ثم حذفت التاء لئلا يتوهم أنه فعل غير دال على الأمر ثم اجتلبت همزة الوصل لأن الضاد ساكنة ولا يبتدئ بساكن، وفي هذا الكلام من التكلف والتعسف ما لا يخفى أهـ. من منتهى الأرب بتصرف.

(٢) هذه القاعدة أغلبية وقد لا يعمل بها لسبب ما نحو قوله تعالى " ومن الناس..." ففتحت نون " من " وكان الأصل أن تكسر لأنها ساكنة وبعدها همزة وصل وهي ساكنة أيضاً إلا أنه إذا كسرت نون " من " ستتوالى كسرتين " كسرة الميم وكسرة النون فلما استثقل توالي كسرتين فتحت النون لقصد التخفيف.

(٣) طريفة : ذكر العلامة المعلمي رحمه الله في حاشيته على الإكمال لابن ماكولا "٣/٩٠-٩١" أنه اشتهر بين كثير من العامة أن فرعون كان من أهل الحجرية "مخلاف في اليمن" راعياً اسمه "عون" فشرد من هناك فقيل "فرَ عون" فسمي "فرعون" وصار إلى مصر فآل أمره إلى ما عرف قال يماني لمصري مازحاً حسبكم أن فرعون منكم فقال=

وفعل الأمر منته بحرف ساكن فإذا جاء بعده حرف ساكن فإن فعل الأمر يكسر لعدم التمكن من النطق بساكنين مثل قوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ .

وإنما قال الناظم " وإن تلاه ألف ولام " ولم يقل وإن تلاه حرف ساكن ، لأنه لا يكون بعد فعل الأمر حرف ساكن غير همزة الوصل ولا يأتي ساكن غيرها وغالباً ما يأتي بعدها اللام ، لذا نص على ما هو غالب فتنبه.

ومثّل الناظم رحمه الله تعالى بالفعل المضارع (ليقم الغلام) وهو يتكلم عن فعل الأمر ليشير إلى أن هذه القاعدة ليست خاصة بفعل الأمر بل كل ما ينتهي بحرف ساكن وجاء بعده (أل)فإنه يكسر[1].

إذاً فهذه قاعدة عامة سواء في فعل الأمر أم في غيره (إن ساكنان التقيا اكسر ماسبق)

٢٨- وإنْ أَمَرتَ مَنْ سَعى ومَن غَدَا فأَسقِطِ الحَرفَ الأخيرَ أَبَدَا

٢٩- تقولُ:يا زيدُ اغدُ في يومِ الأحَدْ واسعَ إلى الخَيراتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

٣٠- وهكذا قَولُكَ في ارمِ مِنْ رَمَى فَاحذُ على ذلكَ فيما اسْتُبِهما

=المصري إنما هو منكم جاء إلينا فقال اليماني كان لدينا راعياً ولم نرضه فطردناه فجاء إليكم فقال لكم أنا ربكم الأعلى " أهـ. مستفاد من الحلل الذهبية.

(١) حاولت أن أخرج للناظم رحمه الله في أغلب ما يهم فيه وإلا فقد كان الصواب أن لا يقتصر هنا على الألف واللام لأنه قد يكون الساكن بعدهما غير الألف واللام وكذلك الصواب أن لا يمثل بالمضارع وهو يتكلم عن الأمر فالسياق للأمر لا لغيره لكنه رحمه الله قد قال في آخر منظومته

"وإن تجد عيباً فسد الخللا جل من لا عيب له وعلا"

وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فمثل هذا لا يقلل من قيمة هذه المنظومة الجليلة.

أي إن فعل الأمر مبني إما على السكون وإما على حذف آخره ؛ فيبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر نحو " قم ، اجلس" ؛ وهذا ما أشار إليه الناظم سابقاً بقوله " والأمر مبني على السكون".

وذكر هنا متى يبنى على حذف آخره واقتصر من ذلك على حالة واحدة وأغفل ذكر الأخرى، إذاً ففعل الأمر يبنى على حذف آخره في حالتين :-

الأولى : إذا كان منتهياً بحرف من حروف العلة مثل (اسع، اغد، ارم) ، فهذه الأفعال مبنية على حذف حرف العلة وهي الألف من (اسع) والواو من (اغد) والياء من (ارم) [١] ، وهذه الحالة هي التي ذكرها في نظمه.

ونقول في إعرابه " اسع " فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الألف والفتحة دليل عليه وهكذا في الباقي.

الثانية : في الأمثال الخمسة[٢] إذ صيغ منها فعل أمر فإنه يبنى على حذف النون مثل: (قوما، اذهبوا، اجلسي) فهذه أفعال أمر مبنية على حذف النون لأنها مصوغة من الأمثال الخمسة (يقومان ، يذهبون ، تجلسين)

ونقول في إعرابه " قوما " فعل أمر مبني على حذف النون لأنه مصوغ من الأمثال الخمسة والألف فاعل وهكذا تعرب " اذهبا واجلسي "

وواو الجماعة في الأول وياء المخاطبة في الثاني كلاهما فاعل.

٣١- والأمرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا ومِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا

---

(١) إذا كان الفعل معتل الوسط سمي أجوفاً نحو " باع ، خاف " وإن كان معتل الأول سمي مثالاً نحو " وقف ، يبس " وإن كان معتل الآخر سمي ناقصاً نحو " رمى ، سعى " وإن كان معتل الثاني والثالث سمي لفيفاً مقروناً نحو " طوى " وإن كان معتل الأول والثالث سمي لفيفاً مفروقاً نحو "وعى ".

(١) تسميتها بالأمثال الخمسة أولى من تسميتها بالأفعال الخمسة لما سيأتي في بابه إنشاء الله.

٣٢- وإن يكُـــن أمـــرُكَ للمُؤنَّـــثِ فقُـلْ لَهَـا: خَـافِي رِجَـالَ العَبَـثِ

أي إذا أردنا أن نصوغ فعل الأمر من المضارع الأجوف وهو ما قبل آخره حرف علة ، مثل: " خاف ، أجاد ، قام " فإننا نسقط حرف العلة فنقول " خف ، أجد ، قم".

والسبب في حذف حرف العلة من هذه الأفعال أن حرف العلة ساكن وجاء بعده حرف ساكن وهو الفاء في " خف " والدال في " أجد " والميم في " قم "

وإذا التقى ساكنان الأول منهما حرف علة فإنه يجب حذفه أما إن لم يكن حـــرف علة فإنه يكسر ولا يحذف كما سبق بيانه .

إذاً فهذه هي قاعدة التقاء الساكنين (إن اجتمع ساكنان كسر الأول منهما إلا إذا كان الأول حرف علة فإنه يحذف)

قال ابن مالك رحمه الله في الكافية:

إن ساكنان التقيا اكسر ما ســـبق وإن يكن لينًا فحذفـــــه اســـتحق

لكن إذا أمرنا المؤنث فإننا نثبت حرف العلة ولا نحذفه فنقول لها (خافي، أجيدي، قومي).

والسبب في عدم حذفه انتفاء علة الحذف وهي التقاء ساكنين فهنا لم يلتق ساكنان لأن الألف ساكن لكن الفاء من " خافي " والدال من " أجيدي " والميم من " قـــومي " قد تحركت بالكسر بسبب ياء المخاطبة فانتفى سبب الحذف .

باب
"الفعل المضارع"

٣٣- وإن وَجدتَ همزَةً أو تَاءَ أو نُونَ جَمعٍ مُخْبِرٍ أو يَاءَ

٣٤- قد أُلحِقَتْ أوَّلَ كلِّ فِعلِ فإنهُ المُضارِعُ المُستَعلي

القسم الثالث من أقسام الفعل المضارع [١]: وهو الفعل الدال على معنى مقترن بأحد زمني الحال نحو " يقوم " أوالاستقبال نحو " سيقوم " ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة[٢].

وعلامته أن يزاد في أوله أحد الأحرف الأربعة[٣]: (الهمزة،النون، التاء، الياء).

---

(١) وسمي الفعل المضارع مضارعاً لأنه شابه الاسم فكأنهما رضعا من ثديٍ واحد، وأوجه الشبه مبينة في الأصل كما سيأتي .

(٢) اختلف النحاة في زمان الفعل المضارع على خمسة أقوال:

القول الأول: إنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن طراوة بحجة أن المستقبل غير متحقق الوجود فإذا قلت "زيد يقوم غداً" فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

القول الثاني: إنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال.

القول الثالث: إنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما وهو رأي سيبويه والجمهور .

القول الرابع:- إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وأبو ذر النحوي وهو المختار بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة وبدليل دخول السين عليه لإفادة الاستقبال ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث.

القول الخامس:- عكسه أي أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال أهـ.من همع الهوامع بتصرف

(٣) العلامة المطردة للفعل المضارع هي " لم " أما أحرف المضارعة " نأيت " فإنما تدخل على المضارع وعلى الماضي، وقد تكون أصلية في الماضي وهذا هو الغالب وقد تكون زائدة نحو " أكرم " أصله " كرُم " أما في المضارع فإنها لا تكون فيه إلا زائدة ، فهذه الأحرف لا بد من وجودها في المضارع لكن ليست علامة له لأنها تدخل على غيره.

المجموعة في قولك " نأيت "

فالهمزة للمتكلم نحو (أقول ، أذهب ، أخرج).

والنون للمتكلم معه غيره نحو (نذهب ، نخرج ، نقول) وقد تكون للمتكلم المعظم نفسه، كقول الله سبحانه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]

والتاء للمخاطب نحو " أنت تذهب ، أنتِ تذهبين ، و أنتما تذهبان " وهكذا.

وكذلك تستعمل للغائب نحو: " هي تذهب، هما تذهبان ".

والياء للغائب نحو: " هو يذهب وهما يذهبان " و للجماعات الغائبات مثل: " هن يذهبن".

وهناك علامة للمضارع أنفع من هذه و أجمع و هي دخول" لم "عليه إذ أنها لا تدخل إلا على الفعل المضارع كما قال ابن مالك في الألفية:

فعل مضارع يلي " لم " كيشم

٣٥- وليسَ في الأفعالِ فِعلٌ يُعرَبُ سِواهُ والتّمثيلُ فيهِ يَضرِبُ

يشير الناظم هنا إلى قاعدة الأفعال وهي أن (الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ولا يعرب منها إلا ما يشبه الاسم).

وقد سبق أن بينا أن الفعل الماضي والأمر مبنيان على الأصل، أما المضارع فإنه معرب والسبب في ذلك هو شبهه بالاسم فلما أشبه الاسم اشترك معه في خاصيته وهي الإعراب .

ولا يوجد في الأفعال فعل يشبه الاسم إلا المضارع لذا فإنه يعرب.

وبسبب هذا الشبه بينه وبين الاسم سمي مضارعاً أي مشابهاً فكأنهما رضعا من ثدي واحد.

والشبه بين الفعل المضارع والاسم من أربعة أوجه :

الوجه الأول الإبهام : فزمن الفعل المضارع مبهم لا يدل على زمن معين بل هو متردد بين الحال والاستقبال.

فحينما نقول :(يقوم زيد) يكون زمن القيام محتمل للحال أ و الاستقبال، إذاً ففيه إبهام في الزمن .

والإبهام صفة من صفات الاسم فحينما نقول:" زيد قائم " فإن قائماً اسم وفيه إبهام في الزمن لأنك لا تدري متى كان قائماً في الحال أم في الاستقبال.

إذاً فالاسم يتصف بالإبهام في الزمن وهذا الإبهام موجود في الفعل المضارع فشابه الاسم بهذه الصفة.

الوجه الثاني التخصيص : عرفنا أن الفعل المضارع زمنه متردد بين الحال و الاستقبال[1] ومع هذا فقد يخصص أي يعين زمنه بقرينة مثل " زيدٍ يقوم الآن "فهنا خصص الفعل المضارع بالحال.

و كذلك (زيد سيقوم)خصص بالاستقبال وبهذا أشبه الاسم لأن التخصيص من صفات الاسم كذلك نقول" زيد قائم الآن " و"زيدُ قائم غداً" فخصصنا الاسم " قائم " في المثال الأول بالحال وفي المثال الثاني بالاستقبال.

---

(١) للفعل المضارع ثلاث حالات :

الحالة الأولى:- أن يتعين فيه الحال وذلك إذا اقترن بـ"الآن أو ما في معناه كالحين والساعة وآنفاً أو نُفي بـ«ما، إن ...» لأنها موضوعة لنفي الحال أو دخل عليه لام الابتداء.

الحالة الثانية:- أنه يتعين للاستقبال، وقرائن الاستقبال دخول " السين وسوف وإذا أو كان وعداً أو وعيداً كقول الله"يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء" أو صحب أداة توكيد كالنونين أو أداة ترجّي "لعلي أبلغ الأسباب" أو أداة شرط جازمة"إن يشأ يذهبكم" أو غير جازمة "كيف تصنع أصنع" أو حرف نصب أو لام قسم أو لا النافية.

الحالة الثالثة:-أن ينصرف معناه إلى الماضي إذا اقترن بـ"لم أو لما أو لو أو إذا أو ربما أو قد التقليلية أو خبراً لكان أو أحد أخواتها أهـ.من همع الهوامع بتصرف

الوجه الثالث دخول لام الابتداء: ولام الابتداء هي التي تدخل على خبر "إن" مثل "إن زيداً لقائم"، وتسمى اللام المزحلقة[١] واللام المزحلفة ولام التوكيد.

وهذه اللام تدخل على الاسم وعلى الفعل المضارع سواء فنقول: "إن زيداً لقائم ، إن زيداً ليقوم" و لا تدخل على الماضي ولا الأمر.

الوجه الرابع[٢] جريان الشبه العروضي : أي الشبه بالحركات و السكنات فالفعل المضارع يشبه الاسم بحركاته وسكناته مثل (يضرب) يشبه اسم الفاعل (ضاربٌ) بحركات حروفه و سكناته.

ولا يشترط تشابه الحركات بل المقصود مقابلة حركة من الاسم بحركة من الفعل، وحرف ساكن في الاسم بحرف ساكن في الفعل (ضَارِبُ، يَضْرِبُ) (ذَاْهِبٌ، يَذْهَبُ).

إذاً : فالفعل المضارع هو الفعل الوحيد الذي يعرب و سمي مضارعاً بسبب مشابهته للاسم ، وأوجه الشبه بينهما أربعة (الإبهام، التخصيص، دخول لام الابتداء جريان الشبه العروض (الشبه في الحركات و السكنات).

٣٦- والأحرُفُ الأربَعةُ المُتَابَعَهْ مُسَمَّياتٌ أحرُفَ المُضَارَعَهْ

٣٧- وسِمطُهَا الحَاوي لَهَا نَأَيْتُ فاسمَعْ وَعِ القَولَ كما وَعَيتُ

---

(١) كان من حق هذه اللام أن تدخل على الاسم ولهذا تسمى لام الابتداء لكن لما كانت هذه اللام للتوكيد و"إن" للتوكيد استثقل توالي مؤكدان فزحلقت اللام إلى خبر " إن " فسميت اللام مزحلقة ومزحلفة.

(٢) بقي وجهان من أوجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع لم أذكرهما في الأصل خشية التطويل على المبتدئ هما :

الوجه الأول : إن المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين فإنها تصدق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك.

الوجه الثاني : أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول " مررت برجل يضرب " كما تقول " مررت برجل ضارب" ، فعلى هذا تكون أوجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع ستة وهي التي اقتضت إعرابه ، إلا أن الشبه السادس ليس خاصاً بالمضارع بل إن الماضي كذلك يقع صفة بعد النكرات

٣٨- وضَـمُّها مِـن أصـلِهَا الرُّبـاعي مثلُ يُجيبُ مِـن أجـابَ الـدَّاعِي

٣٩- ومَـا سِـواهُ فَهْـيَ منـهُ تُفْتَـتَحْ ولا تُبَـلْ أَخَـفَّ وَزنًـا أم رَجَـحْ

٤٠- مثَالُـهُ يـذهَبُ زيـدٌ ويَجِـي ويَـستَجِيشُ تَـارَةً ويَلتَجِـي

سبق و أن ذكرنا أن الفعل المضارع يفتتح بحرف من الأحرف الأربعة الزائدة :

(الهمزة، والنون ، و التاء ، الياء) ، و هذه الأحرف تسمى أحرف المضارعة .

وسمطها أي عقدها الحاوي أي الجامع لها (أنيت ، أو نأيت ، أو نـأتي) فهـذه الكلمات هي جمع للأحرف الأربعة وأولى ما تجمع عليه هذه الأحرف كلمة "أنتي"[1]، وحكم هذه الأحرف أنه يجب ضمها في الفعل المضارع إذا كان أصله في الماضي رباعياً مثل " يُدحرج، يُجيب " فإنه يجب ضم حرف المضارعة في المثـالين لأن أصـلهما في الماضي رباعي تقول : " دحرج ، أجاب " .

ويجب فتح هذه الأحرف من الفعل المضارع إذا كان أصله في الماضي غير ربـاعي سواء أكان أقل أم أكثر و هذا معنى قوله: "ولا تبل أخف وزناً أم رجح " أي ولا تبال أقلت حروفه عن الرباعي أم زادت عليه.

فنقول : "أَذهبُ ، يَجلسُ ، نَقومُ ، تَخرجُ" فيجب فتح حروف المضارعة هنا لأن أصل الفعل في الماضي ثلاثي (ذهب ، جلس ، قام ، خرج).

---

(١) التحقيق في ترتيب هذه الحروف أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم معه غيره والتاء للمخاطب والياء للغائب .

والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ثم عن نفسه ومن معه ثم المخاطب ثم الغائب أ.هـ أسرار العربية ، قلت فعلى هذا يكون الأحسن في جمع هذه الأحرف أن تجمع على " أنتي " .

وكذلك تقول : " يَستجيش ،و يَلتجي " فيجب فتح حروف المضارعة هنـــا لأن أصلهما في الماضي أكثر من أربعة أحرف (استجاش، التجى) الأول سداسي و الثـــاني خماسي.

باب
"الإعـــــراب"

٤١- وإنْ تُـرِدْ أن تعـرِفَ الإعرَابَـا لتَقتفـي في نُطقِـكَ الـصَّوَابا

٤٢- فإنـــهُ بـــالرفعِ ثـــمّ الجَـــرِّ والنَّصبِ والجَزمِ جَميعًا يَجري

الإعراب في اللغة له عـدة معـاني: منها التكلم بالعربية تقول: " أعرب الرجل " إذا تكلم بالعربية.

و منها التحسين تقول: " أعربت الجارية وجهها "إذا حسنته "

ومنها التودد يُقال :"امرأة عروب "أي متوددة قال تعـالى: ﴿عُرُبـاً أَتْرَابـاً﴾ [الواقعة:٣٧] (١).

ومن معانيه :الإظهار و الإبانة تقول: أعربت عما في نفسي " أي أظهرته وأبنتـه، ومنه حديث ابن ماجه وأحمد "والثيب تعرب عن نفسها"(٢)

---

(١) وفي أصله الذي نُقل منه أربعة أوجه : أحدها أنه من قولهم " أعرب الرجل " إذا أبان عما في نفسه ،والحركات في الكلام كذلك لأنها تبين الفاعل من المفعول وتفرق بين المعاني .

الثاني : إنه من قولك " أعرب الرجل " إذا تكلم بالعربية والمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بالعربية.

الثالث : إنه من قولهم " أعربتُ معدة الفصيل " إذا عربت أي فسدت من شرب اللبن فأصلحتها وأزلت فسادها، فالهمزة فيه همزة السلب كقولك " شكا فأشكيته " أي أزلت شكواه.

الرابع : إنه مأخوذ من قولهم امرأة عروب " أي متحببة إلى زوجها فالإعراب يحبب الكلام إلى السامع أ.هـ اللباب بتصرف

(٢) الإعراب في اللغة له عشرة معان اقتصرت في الأصل على ذكر أربعة منها وهي التكلم بالعربية والتحسين التودد والإبانة.

وبقي منها ستة معان هي:

الأول:- الإجالة نحو "أعرب الرجل دابته"أي أجالها في المرعى

الثاني:- التغيير نحو"عربت المعدة" أي تغيرت و"أعربها الله" أي غيرها. =

وهو المناسب لهذا المقام إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.

وفي الاصطلاح[1] : هو تغيير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها .

فحين أن نقول " جاء زيدٌ ، رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ "

هذا التغيير الحاصل في آخر زيد من الرفع إلى النصب إلى الجر هو الإعراب وهذا التغيير ليس اعتباطاً بل هو بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه ،فالعامل " جاء " فعل ماض يريد فاعلاً فرفع " زيد " على أنه فاعله لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً.

والعامل " رأيت "فعل وفاعل ، والفعل "رأى" فعل متعدٍ يحتاج إلى مفعول به فنصب "زيداً " على أنه مفعول به ،والمفعول به لا يكون إلا منصوباً.

و "مررت "فعل وفاعل إلا أن "الفعل "مرَ" فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف جر لذا جُر "زيد" بحرف جر مناسب لمعنى الفعل فالعامل في جر "زيد" هو حرف الجر "الباء".

إذاً فالتغيير الحاصل في آخر " زيد " بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه " عامل يقتضي الفاعلية وعامل يقتضي المفعولية وعامل يقتضي الجر " هذا التغيير هو الإعراب.

= الثالث:- إزالة الفساد نحو"أعربت الشيء" أي أزلت عربه أي فساده.

الرابع:- بمعنى ولد له ولد عربي اللون.

الخامس:- "أعرب الرجل"بمعنى تكلم بالفحش.

السادس:- "أعرب الرجل" بمعنى أعطى العربون.

(١) اختلف في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي على قولين

القول الأول:- إنه لفظي وإليه ذهب الجمهور وابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وتعريفه على هذا القول أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

القول الثاني:- إنه معنوي وذهب إليه أبو الحجاج الأعلم وجماعة من المغاربة ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان وهو قول كثير من المتأخرين.

ولا فائدة من هذا الخلاف إلا أنك تقول على القول الأول مرفوع بالضمة ومنصوب بالفتحة وعلى القول الثاني تقول مرفوع وعلامة رفعه الضمة ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة وهكذا.

وأنواع الإعراب أربعة: " الرفع، النصب، الجر، الجزم " .

٤٣- فالرفعُ والنّصبُ بلا مُمَانعِ قد دَخَلا في الاسمِ والمُضَارِعِ

٤٤- والجرُّ يَستَأثِرُ بالأسماءِ والجَزمُ في الفعلِ بِلا امترَاءِ

المعربات قسمان: " الأسماء و الأفعال المضارعة "[1].

وقد قُسمت هذه الأنواع على المعربات بالتساوي : فالأسماء والأفعال المضارعة يشتركان في" الرفع والنصب ".

تقول "يقوم زيد" فترفع الفعل يقوم والاسم زيد.

وتقول " لن أضرب عمراً " فتنصب الفعل أضرب والاسم عمراً.

والأسماء تختص بالجر نحو " مررت ببكرٍ " والأفعال تختص بالجزم.

---

(١) الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ،وإنما كان أصلاً في الأسماء لأن الاسم تتعاقب عليه معانٍ تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ،وهي الفاعلية و المفعولية والإضافة ،فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك على ذلك أنك لو قلت " ما أحسن زيداً " لكنت متعجباً ولو قلت " ما أحسن زيدٌ " لكنت نافياً ولو قلت " ما أحسنُ زيدٍ " لكنت مستفهماً، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها ،فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبساً فيها والإعراب زيادة والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة، إذاً فاختلاف الإعراب في الأسماء يدل على اختلاف المعاني غالباً ومن غير الغالب الصفة المشبهة فمع اختلاف إعرابها إلا أن معناها لا يتغير وقد ألغز في ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي فقال في منظومته النونية في الألغاز النحوية:

وما الذي إعرابه مختلف من غير أن تختلف المعاني

وخالف في كون الإعراب يأتي لتمييز المعاني قطرب " محمد بن المستنير " فقال إن الإعراب إنما دخل الكلام استحساناً لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض والسكون يثقل على اللسان لذا حركت الكلمات لقصد التخفيف وهذا الكلام بعيد والصواب ما قدمنا ذكره .

نحو "لم يذهب"[١] .

٤٣- والرفعُ ضَمٌّ آخرِ الحُروفِ والنّصبُ بالفتحِ بلا وُقوفِ

٤٤- والجَرُّ بالكسرةِ للتَّبيينِ والجَزمُ في السَّالِمِ بالتَّسكينِ

ذكر هنا العلامات الأصلية لأنواع الإعراب فعلامة الرفع الأصلية " الضمة " وعلامة النصب الأصلية " الفتحة " و علامة الجر الأصلية " الكسرة " و علامة الجزم الأصلية " السكون " .

(١) إنما اختصت الأسماء بالجر والأفعال بالجزم لأن الأسماء خفيفة لخفة مدلولها فهي تدل على معنى في نفسها فقط ، وأما الأفعال فهي ثقيلة لكثرة مدلولاتها ولوازمها فمدلولاتها الحدث والزمان ولوازمها الفاعل والمفعول والتصرف فثقلت الأسماء بالجر وخففت الأفعال بالجزم طلباً للتعادل .

وكذلك أن الجر إنما دخل الأسماء من بابين " حروف الجر ، الإضافة " أما حروف الجر فإنما دخلت الأسماء لتوصل معاني الأفعال القاصرة إليها نحو " ذهبت إلى المسجد، مررت بزيد " وهذا ليس موجوداً في الأفعال فلم تدخل عليها حروف الجر أما الإضافة فدخلت الأسماء لقصد التعريف أو التخصيص لأن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة عرفت وإذا أضيفت إلى نكرة خصصت وهذه المعاني ليست موجودة في الأفعال لذا لم تدخلها الإضافة.

بـاب
"تنوين الاسم المفـرد"

٤٧- ونَوِّنِ الاسمَ الفَريدَ المُنصَرِفْ إذا دَرَجتَ قَائلاً ولم تَقِفْ

٤٨- وقِفْ على المنصوبِ منهُ بالألفْ كمِثلِ ما تَكتُبُهُ لا يَختَلِفْ

٤٩- تَقولُ: عَمرٌو قد أضَافَ زيداً وخَالِدٌ صَادَ الغَدَاةَ صَيداً

التنويـن لغةً: التصويت .

اصطلاحاً : هو نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً.

ولكي تنون الكلمة فلا بد من اجتماع ستة شروط فيها هي :

الأول : أن يكون المنون اسماً[1] فلا ينون الفعل أو الحرف كما بينا سابقا في علامات الاسم وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله "ونون الاسم"

الثاني : ألا يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالم، أما إن كان مجموعاً جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم فإنه ينون وأشار إلى هذا بقوله "الفريد"

---

(١) اختلف النحاة في علة اختصاص الاسم بالتنوين: فذهب سيبويه إلى أنه علامة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ، وذهب الفراء إلى أن العلة في ذلك بيان الفرق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا ليس بصحيح لكونه تعليل للشيء بنفسه لأنه يصير إلى قولك التنوين يفرق بين ما ينون وما لا ينون .

وقال آخرون إن العلة هي التفريق بين الاسم والفعل، وهذا فاسد لكون الممنوع من الصرف لا ينون مع أنه اسم، وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمضاف وهذا فاسد لكون الممنوع من الصرف قد يضاف وقد يكون مفرداً، فلو كان التنوين هو الفاصل بين المفرد و المضاف للزم ألا يكون المفرد إلا منصرفاً ولا يتأتى هذا أ.هـ من اللباب بتصرف.

وعلى هذا أرى أن الراجح هو قول سيبويه بأن التنوين إنما دخل الاسم بياناً لخفته وتمكنه في باب الاسمية والله أعلم.

الثالث : أن يكون الاسم منصرفاً فلا ينون الممنوع من الصرف مثل " رأيت إبراهيم الليلة " فلا ينون " إبراهيم " لأنه ممنوع من الصرف كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الرابع : أن يكون الاسم في درج الكلام، أما إن وقفت عليه فلا تنونه بل تقف عليه بالسكون إن كان مرفوعاً أو مجروراً وإن كان منصوباً وقفت عليه بالألف ، وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

إذا درجت قائلا ولم تقف
وقف على المنصوب منه بالألف

فتقول : (جاء زيد) ، (مررت بزيد) فتقف على"زيد" بالسكون لأنه مرفوع في المثال الأول و مجرور في الثاني.

وتقول (رأيت زيدا) فنقف عليه بالألف لأنه منصوب وقد رسمت الألف في حالة النصب.

والوقف تابع للرسم بخلاف الاسم المرفوع و المجرور فلم يرسم في آخرهما شيء لذا يوقف عليهما بالسكون[1].

---

(١) والسبب في كونه يوقف على المرفوع والمجرور بالسكون من وجهين:

أحدهما: أن الوقف تابع للرسم.

الثاني: أنه إذا وقفنا على المجرور بالياء فإنها ستلتبس بياء المتكلم فإذا قلت " مررت بغلامي " ظن السامع أن هذه الياء هي ياء المتكلم وأنت لا تريد هذا فوجب إزالة اللبس بعدم الوقوف بالياء

وإذا وقفنا على المرفوع بالواو فإننا سننقض القاعدة التي تنص على أنه " لا يوجد في اللغة العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة" لذا وجب أن نقف بالسكون.

وهذا بخلاف الاسم المنصوب فإنه يوقف عليه بالألف لأنه رسم بها والوقف تابع للرسم ولأنه لا يتحصل بذلك لبس أو إشكال.

وأما الاسم المنصوب المختوم بتاء التأنيث فيوقف عليه بالسكون مثل: (رحمت عمت) ، و العلة في ذلك أنه لم تكتب بالألف فلا يوقف بالألف لأن الوقف تابع رسم.

فخلاصة القول إن التنوين لا يكون إلا في درج الكلام أما إن وقفت على الاسم فيمنع تنوينه.

٤٨- وتُسقِطُ التَّنوينَ إنْ أضَفتَهْ أو إنْ يَكنْ باللامِ قَدْ عَرَّفتَهْ

٤٩- مِثَالُهُ : جاءَ غُلامُ السوَالي وأقبَلَ الغُلامُ كَالغَزَالِ

ذكرنا أربعة من شروط التنوين، وبقي شرطان ذكرهما الناظم رحمه الله تعالى في هذين البيتين وهما:

الخامس : ألا يكون الاسم مضافاً مثل: " غلام زيد " فإن " غلام "لا ينوّن لأنه مضاف والتنوين لا يدخل بين المتضايفين .

والسبب في ذلك أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ولا يقع التنوين في وسط الكلمة وإنما يقع في آخرها[1] .

وكذلك أن التنوين زائد والإضافة زائدة فيكره توالي زيادتين على الكلمة.

---

(١) فالإضافة تدل على الاتصال، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع بينهما وما أحسن قول بعضهم :

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكاني

وأحسن منه قول الآخر:

وكنا خمسة عشر في الشام على رغم الحسود بغير آفة

فقد أصبحت تنوين وأضحى حبيبي لا تفارقه الإضافة

وألطف منهما قول الآخر:

علمته باب المضاف تفاؤلاً ورقيبه يغريه بالتنوين

أضف إلى ذلك أن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً[١].

السادس : ألا يكون الاسم المراد تنوينه معرفاً بأل مثل: " الكتاب " فلا ينون لأن التنوين يأتي للتنكير و "أل" تأتي للتعريف فحصل التنافي بينهما.

فخلاصة الكلام أن التنوين لا يكون إلا فيما اجتمعت فيه ستة شرائط :

١- أن يكون اسماً. ٢- مفرداً. ٣- منصرفاً .

٤- في درج الكلام. ٥- غير مضاف. ٦- ولا معرف بـ"أل"

---

(١) وتوضيح ذلك أن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما ، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل على الاتصال ولا يكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ،وكذلك أن التنوين للتنكير والإضافة تفيد التعريف أو التخصيص ففي الجمع بينهما تناقض.

باب
"الأسماء الستة"

٥٢- وسِتَّةٌ تَرفَعُهَا بالواوِ ... في قولِ كُلّ عَالِمٍ ورَاوِي

٥٣- والنَّصبُ فيها يا أُخَيَّ بالألفْ ... وجَرُّهَا بالياءِ فاعرِفْ واعتَرِفْ

٥٤- وَهْيَ أخُوكَ وأبو عِمرَانَا ... وذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثمَانَا

٥٥- ثمّ هَنُوكَ سادسُ الأسماءِ ... فاحفَظْ مَقالي حِفْظَ ذي الذَّكاءِ

عرفنا سابقاً العلامات الأصلية للإعراب

فعلامة الرفع الأصلية " الضمة " و علامة النصب الأصلية " الفتحة "

وعلامة الجر الأصلية " الكسرة " و علامة الجزم الأصلية " السكون ".

إلا أن هناك أبواب مستثناة من هذه القاعدة، أي إنها لا تعرب بهذه الحركات الأصلية بل تعرب بما ينوب عنها .

وقد ينوب عن هذه الحركات الأصلية حركات وقد ينوب عنها حروف وهذه الأبواب المستثناة سبعة أبواب :

"الأسماء الستة، المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الاسم الممنوع من الصرف، الفعل المعتل، الأفعال الخمسة "

وسيأتي الكلام عنها باباً باباً إن شاء الله تعالى.

وأول هذه الأبواب الأسماء الستة إذ تعرب بحروف تنوب عن الحركات الأصلية ،

فترفع بالواو نيابة عن الضمة و تنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة[١].

وقد نقل الناظم هنا الاتفاق على كلامه هذا في قوله (في قول كل عالم و راوي).

و ليس بصحيح بل فيه خلاف و إنما هذا هو المشهور عن النحاة.

فحكى الاتفاق في موضع الخلاف.

وهذا الذي ذكره الناظم هنا هو مذهب جمهور البصريين.

وقد ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف و غلط جماعة من المعاصرين فنسب هذا المذهب إلى جمهور البصريين[٢].

---

(١) وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف ولم تعرب بالحركات لأن الأصل هو الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف فرع ،والأصل الإفراد والتثنية، والجمع فرع فأعربنا الأصل الذي هو" المفرد بالأصل التي هي "الحركات " وأعربنا الفرع "الذي هو التثنية و الجمع" بالفرع "التي هي الحروف" واستثنينا من الأصل هذه الأسماء لأنها تثنية لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلكونها لا تعرب هذا الإعراب إلا إذا كانت مضافة ، والمضاف والمضاف إليه شيئان، وأما معنى فلأن الأب يستلزم ابناً والأخ يستلزم أخاً وهكذا...

(٢) اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على أقوال كثيرة أحصاها السيوطي في همع الهوامع فكانت اثني عشر وجهاً ، وأشهر هذه الأقوال أربعة:

القول الأول : إنها معربة بالحروف " الواو ، الألف ، الياء " وهذا مذهب جمهور البصريين وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه وهو الذي جرى عليه الناظم هنا.

القول الثاني : إنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت " أقبل أبوك " فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه والفارسي ورجحه ابن مالك في التسهيل وأبو حيان وابن هشام وغيرهم ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين .

القول الثالث : إنها معربة بالحركات والحروف فإذا قلت " جاء أخوك " فأخوك : فاعل مرفوع بالضمة والواو، وعلى هذا قس حالتي النصب والجر ،وهذا هو مذهب جمهور الكوفيين.

القول الرابع:-إنها معربة بالحركات، والحروف إشباع وإليه ذهب المازني والزجاج.

والراجح في هذه المسألة هو القول الأول وهو بعيد عن التكلف وفيه حمل السماع على ظاهره وإقامة الحروف مقام الحركات في الإعراب والله أعلم.

و هذه الأسماء الستة هي " أبوك ، أخوك ، حموك ، فوك ،ذو مال ، هنـــوك[١]"[٢]

ولا تعرب هذه الأسماء الإعراب المذكور سابقاً إلا بثلاثة شروط :

الـشرط الأول : أن تكون مفردة : فلو كانت مثناة أعربت إعراب المثنى رفعـــاً بالألف، ونصباً وجراً بالياء فتقول: (جاء أبوان ، رأيت أبوين ، مررت بأبوين) .

وإن كانت جمعاً أعربت إعراب جمع التكسير رفعاً بالضمة و نصباً بالفتحة وجـــراً بالكسرة تقول: (جاء آبائكم ، رأيت آبائكم ، مررت بآبائكم).

الشرط الثـاني : أن تكون مكبرة : فلو كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة تقول: (هذا أُخيٌّ ، رأيت أُخياً ، مررت بأُخيٍ).

الشرط الثالث : أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم : فلو لم تكن مضافة أعربـــت بالحركات الظاهرة تقول: (هذا أبٌ ،رأيت أباً، مررت بأبٍ).

---

(١) الأحسن في " الهن " أن يعرب بالحركات لا بالحروف وتعد هذه الأسماء خمسة لا ستة وهذا ما قرره كثير من النحاة وقد أسقطه من هذه الأسماء الفراء والزجاج لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ، سنن النسائي الكبرى – (٥ / ٢٧٢)

والتزم الفراء نقص في الهن دليله حديث جد الحسن

(٢) الأسماء الخمسة فيها ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء وتسمى لغة الإتمام والثانية لغة القصر وهي أن تكون بالألف مطلقاً واشتهرت نسبة هذه اللغة إلى بني الحارث وخثعم وزبيد وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها وعلى هذه اللغة جاء قول أبي نجم العجلي

إن أباهـــا وأبـــا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

والثالثة : لغة النقص وهي حذف الواو والألف والياء والإعراب بالحركات الظاهرة، وهذه اللغة نادرة وعليها جاء قول رؤبة بن العجاج وهو يمدح عدي بن حاتم

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن شابه أبه فما ظلم

والأفصح في هذه اللغات لغة الإتمام وتليها لغة القصر وتليها لغة النقص والأفصح في "الهن" لغة النقص.

وكذلك إن كانت مضافة لياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات المقدرة التي يمنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو :" هذا أخي، رأيت أخي، مررت بأخي".

وتختص "ذو" عن سائر أخواتها بزيادة شرطين هما :

الأول : أن تكون بمعنى صاحب، لأنها قد تأتي بمعنى الذي فتسمى " ذو الموصولة " أو " ذو الطائية " ، وإنما سميت بهذا الاسم نسبة إلى " طيء " وهي قبيلة من قبائل العرب كانوا يستعملون " ذو " بمعنى الذي " فيقولون :"جاء ذو قام " أي الذي قام.وسمع عنهم " لا وذو في السماء عرشه" أي والذي في السماء.

والفرق بين ذو التي بمعنى صاحب وذو الطائية التي بمعنى الذي فرقان[1]:

الأول : فرق لفظي : وهو أن " ذو الطائية " مبنية على الواو دائماً تقول "جاءني ذو قام " ، "رأيت ذو قام" ، "مررت بذو قام".

وأما ذو التي بمعنى صاحب فتعرب إعراب الأسماء الستة تقول "جاءني ذو علم" ، " رأيت ذا علم " ، " مررت بذي علم ".

الثاني : فرق معنوي: وهو أن ذو الطائية لا تكون بعدها إلا جملة. كقول الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

فذو هنا طائية بمعنى الذي لوقوع الجملة الفعلية بعدها، والمعنى الذي حفرت والذي طويت، وذو الطائية هذه لا يمكن أن يقع بعدها مفرد بعكس ذو التي بمعنى

---

(١) بقي بين ذو الموصولة وذو التي بمعنى صاحب فرقان أحدهما:- أن المشهور في ذو الموصولة البناء والإفراد والتذكير، أما ذو التي بمعنى صاحب فمعربة وتؤنث وتثنى وتجمع.

الثاني:- أن ذو الموصولة لا تقع صفة لنكرة لأنها معرفة ويقع بعدها الفعل صلة لها أما التي بمعنى صاحب فتوصف بها النكرة ويقع بعدها اسم معنى، ومن هذا نستفيد أن ذو الموصولة معرفة وذو التي بمعنى صاحب نكرة إلا إن أضيفت إلى المعرفة فتعرف نحو "جاءني ذو الفضل".

صاحب إذ يجب إضافتها إلى اسم مفرد (جاءني ذو علم وذو فهم) وكقول الله تعالى ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].

إذاً فما يأتي بعدها جملة فهي ذو الطائية التي بمعنى الذي، وما يأتي بعدها اسم مفرد فهي التي بمعنى صاحب.

باب
"حـرف العلـة"

٥٦- والـواوُ والياءُ جميعًـا والألـفْ هُنَّ حروفُ الاعتِلالِ المُكتَنِفْ

حروف العلة[١] ثلاثة الألف المفتوح ما قبلها والياء المكسور مـا قبلـها والـواو المضموم ما قبلها.

ووجه المناسبة بين هذا الباب والذي قبله (باب الأسماء الستة) أن تلـك الأسمـاء تعرب بهذه الحروف .

ووصف هذه الحروف بقوله " المكتنفة " لأنها لا تكون إلا إلى جانب حروف سابقة لها فتكون حروف العلة متوسطة أو أخيرة وكنف الشيء جانبه.

ولا تكون مبتدأة لأنها لا تكون حروف علة إلا إذا كان ما قبل الألف مفتوحاً وما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً.

(١) وإنما سميت حروف العلة بهذا الاسم لأن العلة هي المعنى المغير للشيء وهذه الحروف يكثر تغييرها.

بـــــاب
"إعــراب الاســم المنقـوص"

٥٧- والياءُ في القاضي وفي المُستَشرِي ســـاكنَةٌ في رَفعِهَـــا والجَـــرِّ

٥٨- وتُفـــتَحُ اليـــاءُ إذا مـــا نُـــصِبَا نحـــوُ لَقِيـــتُ القَـــاضِيَ المُهَـــذَّبَا

لما ذكر سابقاً حروف العلة ناسب أن يذكر هنا أن **المعتل**[1] **من الأسماء قسمان**: (منقوص، مقصور) فذكر المنقوص هنا والمقصور بعده.

والاسم المنقوص هو :الاسم المعرب الذي آخره (ياء) مخففة لازمة مكسور مـــا قبلها .

فخرج من ذلك الفعل مثل: (يرمي) والاسم المبني مثل :(الذي) ومـــا كـــان منتهياً بياء مشددة مثل: (قرشي)أو بياء غير لازمة مثل الأسماء الخمسة حال الجر أو كان منتهياً بياء لازمة مخففة لم تُسبق بكسر مثل: (جدْي ،ظبْي).

فهذه كلها لا تدخل في حكم الاسم المنقوص وهي محترزات التعريف بل تُعامـــل معاملة الاسم الصحيح،إلا الفعل نحو " يرمي " فإنه يعرب إعراب الاسم المنقـــوص إلا أنه لا يسمى منقوصاً اصطلاحاً.

وتسمى ما انتهت بياء لازمة مخففة قبلها سكون نحو "جدي ، ظبي" الأسماء المعتلة المعربة إعراب الصحيح.

---

(١) الاسم المعتل هو ما آخره ألف قبلها فتحة أو ياء قبلها كسرة وسمي معتلاً لأن حرف إعرابه حرف علة .
ويوصف الاسم بكامله بالاعتلال وإن كان حرف العلة جزءاً منه كما يوصف بالإعراب وهو في حرف منه .

وسمي الاسم المنقوص منقوصاً لأنه نقص عن ظهور علامات الإعراب عليه فلا تظهر عليه إلا الفتحة فقط ، وقيل بل سمي بذلك لأنه يحذف منه الياء حال التنكير كما سيأتي.

ولا يمنع أن تكون العلتان معاً سبباً لتسميته منقوصاً والتعليل الأول أوجه.

وحكم الاسم المنقوص أن تقدر فيه علامات الإعراب في حالتي الرفع والجر فنقول: (أقبل القاضيْ ، سلّمت على القاضيْ) فتسكن الياء في الحالتين[١].

ونقول في المثال الأول :(القاضي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل.

ونقول في المثال الثاني:(القاضي) اسم مجرور بحرف الجر " على " وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل .

أما في حالة النصب فإن الفتحة تظهر عليه ولا تقدر لخفتها فزال مانع الثقل[٢].

فنقول: (حدثت القاضيَ) فالـ" قاضي " مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

---

(١) الاسم المنقوص إذا جمع جمع مذكر سالم تحذف ياؤه لثقل الضمة عليه حال الرفع والكسرة حالتي النصب والجر فنقول : "جاء القاضون، ورأيت القاضين، ومررت بالقاضين"

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب كمعاملته إياه في حالتي الرفع والجر فيقر فيه الفتحة على الياء ولايظهرها وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى

ولو أن واشٍ باليمامة داره ودارِي بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال " أن واش " فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب لكونه اسم إن ، قال المبرد وهذه ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر .

والأصح جوازه في سعة الكلام وقد قرأ جعفر الصادق رضي الله عنه " من أوسط ما تطعمون أهليكم " بسكون الياء. أ.هـ من شرح ابن عقيل

قلت: وإنما كانت هذه الضرورة من أحسن الضرورات لما فيها من حمل الأقل " وهو نصب المنقوص "على الأكثر" وهو رفعه وجره" والأقل يحمل على الأكثر دائماً.

٥٩- ونَـــوِّنِ المُنكَّـــرَ المَنقُوصَـــا في رفعـــهِ وجـــرِّهِ خُـــصُوصَا

٦٠- تقـــولُ هـــذا مُـــشترٍ مُخَـــادِعُ وافـــزَعْ إلى حَـــامٍ حِمَـــاهُ مَـــانِعُ

الاسم المنقوص : إما أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً أو نكرةً.

فان كان معرفاً بأل مثل (جاء القاضي) أو مضافاً مثل (جاء والي البصرة) فإن ياء الاسم المنقوص تثبت ساكنة و يعرب الاسم الإعراب المذكور آنفاً للمنقوص .

وإن كان نكرةً حذفت ياؤه في حالتي الرفع والجر و ينون وهذا التنوين عوض عن الياء وهو المسمى بـــ "تنوين العوض".

فنقول: (هذا قاضٍ و مررت بقاضٍ)[1] ويكون الإعراب مقـــدراً علـــى اليـــاء المحذوفة.

أما في حالة النصب فإنها تثبت الياء وتنون (رأيت قاضياً).

---

(١) في حال التنكير تحذف الياء فتقول " هذا قاضٍ ، مررت بقاضٍ " والأصل " هذا قاضي ، مررت بقاضي" إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن فحذفوا الياء لالتقاء ساكنين، و حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين :-

أحدهما : إن الياء إذا حذفت فإنه يبقى في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه لذلك حذفت الياء الأولى.

الوجه الثاني : إن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك أي أنها لم تدخل لمعنى فلما وجـــب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى أ.هـــ من أسرار العربية بتصرف.

قلت هناك وجهان آخران هما أحرى بالذكر من هذين الوجهين لكونهما أوضح لبيان سبب اختـــصاص اليـــاء بالحذف وهما :

الوجه الأول : لأن الياء هي الحرف الأول و ما يجري على القاعدة هو أن الحذف في التقاء الساكنين إنما هـــو للحرف الأول لا الثاني.

الوجه الثاني : أنه لا يحذف في التقاء الساكنين إلا حرف العلة كما بينا آنفاً

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يـــك لينـــاً فحذفـــه أحـــق

والياء هي حرف العلة لا التنوين لذا تعين حذفها والله أعلم .

٦١- وهكـذا تفعـلُ في يَـاءِ الـشَّجِي وكـلُّ يـاءٍ بعـدَ مكـسُورٍ تَجِـي

٦٢- هــذا إذا مــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَــهْ فافهَمْهُ عنّي فَهمَ صَافي المَعرفهْ

ذكرنا أن شرائط الاسم المنقوص أن يكون اسماً معرباً منتهياً بياء مخففة لازمة قبلها كسرة، وهنا أشار إلى بعض هذه الشروط وهي كونه يختم بياء مخففة مكسور ما قبلها و قوله " و هكذا تفعل في ياء الشجي "

إشارة إلى أن الاسم المنقوص يأخذ حكمه في الإعراب والتقسيم الـسابق سـواء أقلت حروفه كـ "الشجي أم كثرت كـ "المشتري ، والمستقصي ".

فـائـــدة :

هذا الحكم للاسم المنقوص يتعدى إلى الفعل المعتل بالياء نحو " يرمـي " والمعتـل بالواو نحو" يدعو " إلا أنه لا يطلق عليهما اسم المنقوص اصطلاحاً ونقول في إعرابهمـا "يرمي " فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورهـا الثقل ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

و "يدعو" كذلك مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره منع مـن ظهورها الثقل.

وفي حالة النصب تظهر عليهما الفتحة لخفتها تقول " لن يرميَ ،وإذن يدعوَ "

ومنه قول الله " لن ندعوَ من دونه إلهاً ".

إذاً فالفعل المعتل بالياء أو الواو تقدر فيهما الضمة فقط للثقل أما في حالة النصب فلا تقدير.

وكذلك في حالة الجزم يظهر الإعراب بحذف آخره نحو " لم يدع " و " لم يـرم " ومنه قول الله "ولا تمش في الأرض مرحاً".

فـ" لا " ناهية جازمة.

و" تمش " فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء.

أما الجر فلا يدخل الأفعال كما بينا آنفاً.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"إعراب الاسم المقصور"

٦٣- وليسَ للإعرابِ فيما قد قُصِرْ مِن الأسامي أَثَرٌ إذا ذُكِرْ

٦٤- مثالُهُ يَحيَى ومُوسى والعَصَا أو كَحَيًا أو كَرَحًا أو كَحَصَى[1]

٦٥- فهذهِ ءاخرُهَا لا يَختلِفْ على تصاريفِ الكَلامِ المُؤتَلِفْ

القصر لغةً : الحبس و منه قوله تعالى ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن:٧٢] ، أي محبوسات على أزواجهن.

واصطلاحاً :الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها.

فخرج من ذلك الفعل كـ" يخشى " و الاسم المبني كـ " هذا "والأسماء الخمسة حال نصبها لأن ألفها ليست لازمة نحو " رأيت أخاك " فهذه محترزات التعريف إلا أن الفعل المختوم بالألف وإن كان لا يسمى مقصوراً اصطلاحاً إلا أنه يعرب إعرابه بحركات مقدرة منع من ظهورها التعذر.

وقولنا " مفتوح ما قبلها " ليس فيه احتراز لأنه لا يوجد ألف إلا مفتوح ما قبلها فهي صفة كاشفة.

والصفة الكاشفة : بمعنى أنه لا يوجد الموصوف إلا بهذه الصفة وهكذا فلا توجد ألف إلا مفتوح ما قبلها.

وسمي الاسم المقصور بهذا الاسم لأنه قصر عن ظهور علامات الإعراب عليه.

---

(١) لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى اسم علم كـ"يحي ،وموسى" ومعرف بأل كـ"العصا" ومنكر أصل ألفه واو كـ "رحا " ومنكر أصل ألفه ياء كـ"حيا " مفرداً كما سبق أو جمعاً كـ"حصى.

وقيل لأنه قصر عن مد الإشباع فلا يقال " موساء ، و يحياء " وكلا التعليلين صحيح ، والتعليل الأول أوجه .

وحكم الاسم المقصور أن تقدر فيه جميع علامات الإعراب[١] بسبب التعذر أي عدم قبول الألف للحركة[٢] لكون الألف لا تحرك قط[٣].

فنقول " جاء موسى ، و رأيت موسى ، و مررت بموسى ".

فموسى في المثال الأول فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

وهكذا تقدر في المثالين الآخرين إلا أنه يجر بالفتحة المقدرة لكونه ممنوعاً من الصرف.

فائدة :

المعتل من الأسماء قسمان :

١- ما ينتهي بالياء و هو المنقوص .

---

(١) الاسم المقصور إذا جمع جمع مذكر سالم تحذف ألفه وتبقى الفتحة دليلاً عليها مثاله رفعاً قوله تعالى "وأنتم الأعلون" وجراً نحو قوله سبحانه "وإنه عندنا لمن المصطفين".

(٢) وإنما لم تظهر في الألف الحركة لأنها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن استطاعته فلم تجتمعا ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة أ.هـ من اللباب

(٣) ومن محاسن بعض الفضلاء وهو محمد بن خوان المعروف بابن الرعاد أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق إليه ويشكو إليه نحوله فقال :

سلم على المولى البهاء وصف له ... شوقي إليه وأنني مملوكه

أبداً يحركني إليه تشوقي ... جسمي به مشطوره منهوكه

لكن نحلت لبعده فكأنني ... ألف وليس بممكن تحريكه

أهـ. من شذور الذهب.

يقول إنه بلغ من الضعف وعدم القدرة على الحركة بسبب نحول جسمه وهزاله أنه أشبه الألف التي لا تقبل الحركة.

٢- ما ينتهي بالألف وهو المقصور.

ولا يوجد اسم معتل بالواو أي منتهي بواو مضموم ما قبلها لأنه لا يوجد في اللغة العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

فـــائـــدة:

حكم الاسم المقصور يتعدى إلى الفعل المعتل بالألف نحو "يخشى" إلا أنه لا يسمى مقصوراً اصطلاحاً وتقدر فيه الضمة والفتحة تقول "هو يخشى" و "لن يخشى".

فالأول : مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

والثاني: مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع ظهوره التعذر.

أما في حالة الجزم فإن الإعراب يظهر عليه بحذف آخره نحو " لم يخش "

وكقول الله "ولا تنس نصيبك من الدنيا".

فـ"لا" ناهية جازمة و " تنس" فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف حرف العلة الألف.

أما الجر فلا يدخل الأفعال كما بينا سابقاً.

فائـــدة :

تبين مما سبق أن الإعراب قسمان لفظي وتقديري.

فاللفظي هو ما لا يمنع من النطق به مانع نحو " أقبل بكرٌ ، قابلت بكراً ، سلمت على بكرٍ" ، فهنا الإعراب لفظي فقد ظهرت علامات الإعراب عليها.

أما التقديري فهو ما يمنع من النطق به مانع من تعذر أو استثقال أو مناسبة.

إذاً فالإعراب التقديري يكون في ثلاثة أسماء:

الاسم الأول: المقصور والمانع هو التعذر.

الاسم الثاني: المنقوص والمانع هو الثقل.

الاسم الثالث: المضاف إلى ياء المتكلم والمانع اشتغال المحل بحركة المناسبة.

والناظم تكلم عن الأول والثاني وأغفل الثالث.

والمضاف إلى ياء المتكلم تقدر عليه جميع حركات الإعراب لاشتغال المحل بحركة المناسبة ، نحو " هذا غلامي ، كلمت غلامي ، تحببت إلى غلامي".

فالأول خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل " الميم " بحركة المناسبة وهكذا تقول في إعراب الباقي.

ومعنى اشتغال المحل بحركة مناسبة أنه كان الأصل في الاسم أن يُعرب بحركات ظاهرة فتقول " هذا غلامٌ " ثم أردنا أن نأتي بياء المتكلم لتفيد الإضافة إلى المالك إلا أن الياء لا بد أن يكسر ما قبلها لذا كسرنا ما قبلها وهو الميم من غلام وجعلنا الإعراب مقدر عليه وقلنا إن المانع من ظهور الإعراب هو اشتغال آخر الاسم الذي هو محل الإعراب بحركة الكسرة التي تناسب الياء[1].

---

(١) اقتصرنا في الشرح على ذكر ستة مواضع مما تقدر فيها الحركات وهي المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم والفعل المعتل بالواو والمعتل بالياء والمعتل بالألف.

وإنما اقتصرت في الشرح على ذكر هذه المواضع لأنها هي الأسباب التي ترجع إلى جوهر اللفظ.

وبقي مواضع يقدر فيها الإعراب وأسبابها عارضة طارئة وقد حاولت أن أستقصي هذه المواضع وهي التي يقدر فيها الإعراب ولا توصف حركاتها الطارئة بحركات إعراب فوجدت أن هذه المواضع عشرة هي:-

الموضع الأول: الاسم الذي أتبع آخره لحركة ما بعده كقراءة "الحمدِ لله" بكسر الدال من الحمد إتباعاً لكسرة اللام ونقول في إعرابه "الحمد" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع. =

= الموضع الثاني: الاسم المحكي كأن يقول لك قائل مررت بمحمد فلك أن تقول له "من محمد" بالجر مع أنه خبر ونقول في إعرابه "محمد" خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

الموضع الثالث: الفعل المكسور للتخلص من التقاء ساكنين نحو قول الله "قم الليل" فـ"قم" فعل أمر إلا أن آخره كسر لالتقاء الساكنين.

ونقول في إعرابه "قم" فعل أمر مبني على السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء ساكنين.

الموضع الرابع: الاسم المشغول بحركة حرف الجر الزائد نحو قول الله " هل من خالق غير الله" فـ"من" حرف جر زائد و"خالق" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

أو قل مرفوع محلاً مجرور لفظاً.

الموضع الخامس: الاسم المشغول بحركة التوهم نحو قول الشاعر

بدا لي أني لست مدركاً ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

فجر "سابق" على توهم أنه قال لست بمدرك فـ"سابق" معطوف على مدرك فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم.

أو قل مجرور لفظاً منصوب محلاً.

الموضع السادس: الموقوف عليه كأن تقول "جاء محمد"بالسكون حين تقف عليه وتقول في إعرابه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف

الموضع السابع: الحرف المدغم في مثله نحو "يقول له أخوه" بسكون لام يقول لإدغامها في لام "له"

ونقول في إعرابه "يقول" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتي به للإدغام.

الموضع الثامن: ما سكن آخره لأجل التخفيف ويخرج عليه قراءة "فتوبوا إلى بارئكم" بسكون الهمزة في "بارئكم" وكقراءة أبي عمرو "وما يشعركم" بسكون الراء في يشعركم وتقول في إعراب الكلمة الأولى "بارئكم" مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتي به لأجل التخفيف، وكذا القول في إعراب المثال الثاني.

الموضع التاسع: ما اشتغل بحركة النقل كقراءة "ألم تعلمَ إن الله" بحذف همزة "أن" ونقل حركتها إلى ميم تعلم، ونقول في إعرابها "تعلم" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل. =

= الموضع العاشر: ما اشتغل بحركة المجاورة نحو قولهم " هذا جحر ضبٍ خربٍ" فـ"خربٍ" نعت للخبر "جحر" مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

الموضع الحادي عشر: ما اشتغل بحركة الروي كقول الشاعر

أغرك مني أن حبك قاتلِ وأنك مهما تأمري القلب يفعلِ

فـ"يفعل" جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي أو قل مجزوم بالسكون والكسرة للروي

فهذه عشرة مواضع بالإضافة إلى الستة المذكورة في الشرح تقدر فيها الإعراب

فنقول " حركة الاتباع والحكاية والتخلص من التقاء ساكنين وحركة الحرف الزائد والتوهم والوقف وحركة الحرف المدغم

والتخفيف والنقل والروي كل هذه الحركات لا توصف بأنها حركات إعراب وإنما هي حركات طارئة والإعراب مقدر في آخر الكلمة.

ولم أسبق ولله الحمد بذكر هذا المبحث بتمامه على حد علمي فدونك هو فإنه عزيز.

باب
"التثنيـــــه"

٦٦- ورَفْـــعُ مـــا ثَنَّيتَـــهُ بـــالألفِ كقولِـكَ الزّيـدَانِ كانَـا مَـألَفِي

٦٧- ونـــصبُهُ وجـــرُّهُ باليـــاءِ مـــن غـيرِ إشـكالٍ ولا مِـرَاءِ

٦٨- تقـــولُ زيـــدٌ لابِـــسٌ بُـــردَيْنِ وخالـــدٌ مُنطَلِـــقُ اليَـــدينِ

التثنية هي الباب الثاني من مستثنيات الأصل في قاعدة الإعراب فتعرب بالحروف النائبة عن الحركات.

والمثنى : هو كل اسم[1] دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه مثل : "زيدان، قلمان، مسلمتان، قائمتان"[2]

---

(١) وإنما كانت التثنية خاصة بالأسماء ولم يثن الفعل لأربعة أمور هي :

الأول:أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه والغرض من التثنية تعدد المسميات والجنس لا تعدد فيه .

الثاني : أن الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان فلو ثني لدل على حدثين و زمانين وهذا محال .

الثالث: أن الفعل لا بد له من فاعل فعلى هذا فيكون جملة، وتثنية الجمل محال ولهذا لا يثنى لفظ " تأبط شراً وإنما يقال في تثنيته " جاء ذوا تأبط شراً "

الرابع: أن الفعل لو ثني لقلت في رجل واحد قام مرتين أو مراراً " قاما زيد " ، " قاموا زيد " وهذا محال .

ولم تثن الحروف لوجهين :-

الأول : أنها نائبة عن الأفعال فإذا تعذر ذلك في الأصل ففي النائب أولى .

الثاني : أن الحروف جنس واحد كالفعل .أ.هـ من شرح المفصل بتصرف

(٢) يشترط في التثنية ثمانية شروط مجموعة في قوله:

شرط المثنى أن يكون معربـاً ومفـــرداً منكـــراً ما ركبـا

موافقاً في اللفظ والمعنى لـه مماثـــل لم يغن عنـــه غيره

فالشرط الأول: أن يكون معرباً لا مبنياً . الشرط الثاني :أن يكون مفرداً، أي غير مثنى ولا جمع.

الشرط الثالث: أن يكون نكرة. الشرط الرابع: ألا يكون مركباً . =

وحكم الاسم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة " جاء الزيدان "

وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة "رأيت الزيدين"، "مررت بالزيدين"

إذاً فحروف إعراب المثنى[١] هما " الألف رفعاً ، والياء نصباً وجراً[٢].

٦٩- وتَلحَقُ النُّونُ بِما قد ثُنِّي مِنَ المَفَارِدِ لِجَبرِ الوَهْنِ

عرفنا سابقاً أن من شروط التنوين أن يكون الاسم مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم نحو:- " زيدٌ ، زيودٌ ، هنداتٌ "

= الشرط الخامس:أن يكون له مماثل في الوجود.

الشرط السادس والسابع: أن يكون المماثل موافقاً له في اللفظ والمعنى . الشرط الثامن:أن لا يستغني عن تثنية الاسم بتثنية غيره، فإنهم لم يثنوا"سواء" اكتفاء بتثنية "سي".

فلا يثنى المبني أما " ذان ، تان ، اللذان ، اللتان "فليست تثنية وإنما هي على صورة التثنية فهي ملحقة بها لأنها مبنية ،وتثنية المبني ممنوع ولا يثنى العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية بأل أو النداء ولا يثنى العلم لأنه يدل على التشخيص والتثنية تدل على الشيوع والتعدد فيتنافيان ولا يثنى المركب ولا المخالف في اللفظ أو المعنى وهكذا بقية الشروط أهـ. من حاشية الخضري بتصرف

(١) ما ذكرنا من إعراب المثنى هو المشهور في لغة العرب وهناك لغة أخرى وهي إلزام المثنى الألف مطلقاً في الرفع والنصب والجر.

وهي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة وخرج عليه قوله تعالى " إن هذان لساحران " بتشديد نون إن وقول النبي صلى الله عليه وسلم "لا وتران في ليلة " أ. هـ من منحة الجليل بتصرف.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها إعراب وإليه ذهب الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان لأبي علي قطرب بن المستنير والزجاج والزجاجي وزعم قوم أنه مذهب سيبويه والصحيح أنه ليس بمذهبه.

وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب.

وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب.

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الإعراب فيهما بحركات مقدرة في الألف والواو والياء واختاره الأعلم والسهيلي.

وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع أ. هـ من الإنصاف وهمع الهوامع.

أما المثنى و جمع المذكر السالم فلا ينونان، فحينما حُرما من التنوين زيد في آخرهما النون عوضاً عن التنوين[١] فنقول " مسلمان، مسلمون ".

وهذه النون عوض عن التنوين في " مسلمٌ " فجبرت الوهن " الضعف " الذي كان قد لحق المثنى بسبب حرمانه من التنوين.

---

(١) اختلف النحاة في تعليل زيادة النون في التثنية والجمع على سبعة أقوال:-

الأول:- أنها زيدت دفعاً لتوهم الإفراد أو الإضافة، دفعاً لتوهم الإفراد في نحو " هذان ، المهتدين " فلو حذفت النون لتوهم أنهما مفردان، ودفعاً لتوهم الإضافة في نحو " رأيت بنين كرماء " فلو حذفت النون لتوهم أن الكرماء هم الآباء وأنك رأيت أبناء هؤلاء الكرماء وأنت لا تريد ذلك إنما تريد أن الكرماء هم الأبناء في " كرماء "نعت لبنين وإلى هذا ذهب ابن مالك.

الثاني:- ما ذكرناه في الأصل من أنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد وهذا قول ابن كيسان وهو الذي يجري على ألسنة المعربين.

الثالث:- أنها عوض عن الحركة في الاسم المفرد وإليه ذهب الزجاج.

الرابع:- أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً وإليه ذهب ابن ولاد والجزولي.

الخامس:- أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفرده كـ" محمد ، علي " وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كـ " زينب ، فاطمة " وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كـ "القاضي ، الفتى" ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفرده كـ " الحبلى " وإلى هذا ذهب ابن جني.

السادس:- أنها زيدت فرقاً بين نصب المفرد ورفع المثنى إذ لو حذفت النون من قولك " عليان " لأشكل عليك الأمر فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع وإليه ذهب الفراء.

السابع:- أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء ساكنين. أ.هـ من منحة الجليل بتصرف

قلت والراجح والله أعلم هو القول الأول ولا يخلو قول من الأقوال السابقة من انتقاد فالأول هو الراجح إن شاء الله تعالى.

باب
"جمع المذكر السالم"

٧٠- وكـلُّ جَمـعٍ صـحَّ فيـهِ وَاحـدُهْ ... ثـم أتَـى بعـدَ التَّنَـاهي زَائِـدُهْ

٧١- فَرَفعُـهُ بـالواوِ والنـونُ تَبَـعْ ... مثلُ شَجَاني الخَاطِبُونَ في الجُمَعْ

٧٢- ونـصبُهُ وجـرُّهُ باليـاءِ ... عنـدَ جميـعِ العَـرَبِ العَرْبَـاءِ

٧٣- تقـولُ حَـيِّ النَّـازِلينَ في مِنَـى ... وسَلْ عنِ الزَّيدِينَ هل كانوا هُنَا

جمع المذكر السالم[1] هو الباب الثالث من مستثنيات الأصل فيعرب بالحروف نيابة عن الحركات، وهوكل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد و عطف مثليه عليه.

ويشترط[2] في جمع المذكر السالم أن يكون علماً لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث الساكنة.

---

(١) ويسمى كذلك المجموع على حد التثنية ، والمجموع بحرفي هجاء ، جمع التصحيح ، جمع السلامة

(٢) ما يجمع جمع مذكر سالم قسمان: جامد ، وصفة ،ويشترط في الجامد أن يكون علماً لمذكرعاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علماً كـ " رجل " أو كان علماً لغير مذكر كـ " سعاد " أو كان علماً لمذكرغيرعاقل نحو "لاحق" اسم لفرس فلا يجمع هذا الجمع لاختلال شرط من الشروط السابقة.

وكذلك إن كان علماً لعاقل مختوم بتاء التأنيث نحو " طلحة " أو كان مركباً تركيباً إسنادياً نحو "شاب قرناها" فلا يجمع إجماعاً، فإن كان التركيب مزجياً نحو "سيبويه"فلا يجمع على الأصح إما إن كان التركيب إضافياً نحو "عبد الله ، غلام زيد" فيستغنى بتثنية المضاف عن المضاف إليه فنقول "عبيد الله ، غلمان زيد" .

ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكرعاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب " أفعل فعلاء " ولا من باب " فعلان فعلى " ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فإن فقد شرطاً من هذه الشروط كإن كان صفة لمؤنث نحو " حائض " أوصفة لمذكر غير عاقل نحو "سابق" صفة لفرس أو صفة لمذكر عاقل فيه تاء تأنيث نحو " علامة " أو كان من باب " أفعل فعلاء" ، نحو " أحمر حمراء" أو من باب "فعلان فعلى" نحو "سكران سكرى" أو استوى=

فغير العلم كـ" رجل " والمؤنث كـ" سعاد ، و هند " و غير العاقل كـ" لاحق "اسم فرس، واشق" اسم كلب " ، وما كان به تاء تأنيث ساكنة كـ"حمزة ، و طلحة" ، لا يجمع شيء من هذا جمع مذكر سالم لفقد الشروط المتقدم ذكرها.

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالواو نيابة عن الضمه نحو: "جاء المسلمون"، وينصب و يجر بالياء نيابة عن الفتحة و الكسرة مثل: "رأيت المسلمين، مررت بالمسلمين ".

وقوله "عند جميع العرب العرباء" ليس كذلك بل فيه لغات أخرى تذكر في الحاشية و إن كانت قليلة الاستعمال إلا أنها قد سمعت عن العرب والإعراب المذكور هنا هو المشهور[١] فحكى الاتفاق في محل الخلاف كما صنع ذلك في باب الأسماء الستة.

ولعله قصد في هذا وذاك ذكر الإعراب المشهور.

٧٤- ونُونُهُ مَفتوحةٌ إذ تُذكَرُ والنُّونُ في كلِّ مُثَنًّى تُكسَرُ

قد يلتبس المثنى بالجمع في حالتي النصب و الجر لأنهما ينصبان و يجران بالياء.

لذا ذكر الناظم هنا كيف نفرق بينهما ، فنفرق بينهما أن نون المثنى مكسورة[٢] " رأيت الزيدينِ، مررت بالزيدينٍ" ، ونون الجمع .....

=في الوصف المذكر والمؤنث نحو " صبور ، وجريح " فلا يجمع شيء منها جمع مذكر سالم.أ.هـ من شرح ابن عقيل بتصرف

(١) من العرب من يلزم هذا الباب الياء ويعربه بالحركات الظاهرة وتسمى لغة غسلين نحو " جاء المسلمينُ ، رأيت المسلمينَ ، مررت بالمسلمينِ " ومنهم من يلزمه الواو ويعربه بالحركات الظاهرة وتسمى لغة عربون نحو " جاء المسلمونُ ، رأيت المسلمينَ ، مررت بالمسلمينِ " ومنهم من يلزمه الواو ويعربه إعراب الاسم الممنوع من الصرف.

أفادنيه شيخي العلامة محمد سعيد الشنقيطي حفظه الله ورعاه.

(٢) حق نون المثنى الكسر وهناك لغة في فتحها وعلى هذا جاء قول الشاعر وهو رجل من ضبة

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا =

مفتوحة[١] " رأيت الزيدينَ " أو "مررت بالزيدينَ" ، وكذلك ما قبل نون الجمع يكسر وما قبل نون المثنى يفتح.

فتأمـــــل :

٧٥- وتَـسقُطُ النُّونـانِ بالإضَـافَهْ نحـوُ رأيـتُ سـاكِني الرَّصَـافَهْ

٧٦- وقـد لَقِيـتُ صـاحبَيْ أَخِينَـا فاعلَمْـهُ في حـذفِهِمَا يَقينَـا

نون المثنى و نون الجمع تسقطان حال الإضافة فنقول في المثنى "جاء غلاما زيد" ، "لقيت صاحبي أخينا" ، "مررت بجبلي المدينة" .

أصلها "غلامان ، و صاحبين ، و جبلين" فسقطت النون للإضافة

ونقول في الجمع "هؤلاء مسلمو اليمن" ، "رأيت ساكني الرصافه " ، "مررت ببني زيد" أصلها "مسلمون ، ساكنين ، بنين" سقطت فيها النون للإضافة.

والسبب في حذف النون حال الإضافة أن كلاً منهما زائد، فالنون زائدة والإضافة زائدة ويكره أن تتوالى زيادتان في كلمة.

لذا وجب سقوط إحدى الزيادتين فأسقطنا الزيادة الأولى " النـون " ولم نـسقط الإضافة لأهميتها في الذكر[٢].

= وذكر الشيباني وابن جني أن من العرب من يضم النون في المثنى وعلى هذا ينشدون قول الشاعر:

يـا أبتـا أرّقني القـذانُ فالنـوم لا تطعمه العينـانُ

أ.هـ من منحة الجليل بتصرف

وحكى بعضهم أن فاطمة قالت " يا حسنانُ "

(١) حق نون الجمع الفتح وقد تكسر شذوذاً لا لغةً ومنه قول جرير الخطفي

عرفـنا جعفر وبني أبيـه وأنكرنـا زعانـف آخريـنِ

أ.هـ من شرح ابن عقيل

(٢) فائـدة:- إذا سميت بما أصله جمع مذكر سالم نحو ابن حمدون وابن زيدون فالنحاة يذكرون أن لك في هـذا العلم خمس لغات: =

بـاب
"جمع المؤنث السالم"

٧٧- وكـلُّ جمـعٍ فيـهِ تـاءٌ زَائِـدهْ فَارفَعْـهُ بالـضّمّ كرَفـعِ حَامِـدَهْ

٧٨- ونـصبُهُ وجَـرُّهُ بالكـسرِ نحـوُ كَفَيـتُ المُسلماتِ شَرّي

أي وكل جمع فيه تاءٌ و ألف زائدتان[1] وإنما حذف الألف لأجل النظم ، ولأنه يجوز حذف المعطوف عليه كما قال تعالى :" سرابيل تقيكم الحر " أي والبرد فحذف المعطوف عليه جوازاً.

= اللغة الأولى: أن تعامله معاملة الجمع فترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء وتتعين هذه اللغة فيما زادت حروفه عن سبعة أحرف كما لو سميت رجلاً ياشهايبابين.

اللغة الثانية: أن تلزمه الياء وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين.

اللغة الثالثة: أن تلزمه الواو وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين.

اللغة الرابعة: أن تلزمه الواو ثم تعربه إعراب الاسم الذي لا ينصرف وعللوا منع الصرف بوجود العلمية وشبه العجمى.

اللغة الخامسة:- أن تلزمه الواو وتلتزم فتح النون في الأحوال الثلاثة الرفع والجر والنصب ويكون الإعراب حينئذ بحركات مقدرة على الواو والنون عوض عن التنوين وعلى هذا يصح ما التزموا فيه الواو كابن زيدون وابن عمرون وابن حمدون على إحدى اللغات الثالثة والرابعة والخامسة وما التزموا فيه الياء كابن سبعين جاريا على اللغة الثانية.أهـ ، من منتهى الأرب بتصرف

(١) فليس من هذا الجمع "أموات، وأصوات، وأقوات، وأبيات" لأن التاء فيها أصلية لوجودها في المفردات "ميت، وصوت، وقوت، وبيت". وليس من هذا الجمع أيضاً "قضاة ،وغزاة ،وسعاة ،ورماة" لأن التاء وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيها أصلية، فأصل قضاة "قضية" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت "قضاة" وأصل غزاة "غزوة" تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت "غزاة" وكذا الباقي.

وجمع المؤنث السالم[١] : هو كل اسم[٢] دل على أكثر من اثنتين[٣] بزيادة ألف وتاء في آخره.

وحكم هذا الجمع أنه يرفع بالضمة مثل: " جاءت المسلماتُ " و ينصب و يجر بالكسرة مثل " رأيت المؤمنات " فالمؤمنات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة[٤].

---

(١) انتقد بعض النحاة هذه التسمية لكونها غير مانعة لأن المذكر قد يجمع هذا الجمع نحو " حمامات ، وطلحات "جمع " حمام ، وطلحة "ولأن المفرد قد يكسر في هذا الجمع نحو " سجدات ، وحبليات " جمع " سجدة ، وحبلى " فالأول حرك وسطه والثاني قلب ألفه ياء.

وعلى هذا سماه بعضهم " ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وأول من أطلق عليه هذا الاسم ابن مالك وتبعه ابن هشام، قلت والأولى تسميته بجمع مؤنث سالم وهذه التسمية إنما هي مخرجة على الغالب وقد قال الكفراوي "وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب ، وقال الأهدل في الكواكب " قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ أعني قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ما جمع بالألف والتاء وإن اختلفت أفراده تسمية للشيء باسم جزئه الأكثر " أ هـ .

وهذه التسمية مقابلة لجمع المذكر السالم والخلاف في ذلك لفظي والأحسن البقاء على تسمية القدامى فهي أخصر وما يخرج منها فهو خارج عن الغالب..

(٢) كل اسم ختم بتاء التأنيث يجمع هذا الجمع إلا سبعة ألفاظ هي "شفة، وشاة، وأَمَة، وامرأة، وقلة، وأُمة، وملة" وقد جمعها بعض أشياخنا من الشناقطة بقوله:

في شفة شاة أَمة مع امرأة ... وقلة لا يجوز الجمع بالتاء

وأُمة ملة كذاك عدهما ... من كان يعنى بتدريس وإفتاء

(٣) إذا أردت أن تجمع مذكراً مختوماً بالتاء نحو " طلحة " جمعته هذا الجمع فتقول " طلحات "ولا يجوز جمعه جمع مذكر سالم ، وقال الكوفيون تسكن عينه وتحذف تاؤه ويجمع جمع مذكر سالم فتقول " طلْحون " وقال ابن كيسان كذلك إلا أنه فتح عينه.

(٤) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه؛ فقيل ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً حملاً لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم – الذي هو أصل جمع المؤنث – على جره فجعلا بالياء وهذا هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم وهو الذي جرى عليه الناظم هنا .

وقيل هو مبني على الكسر في محل نصب مثل " هؤلاء ، وحذام " ونحوهما وإليه ذهب الأخفش

و"مررت بالقانتات " فالقانتات مجرور بحرف الجر الباء و علامة جره الكسرة.

وهذا الجمع كذلك من مستثنيات الأصل لأنه ينصب بحركة نائبه عن الفتحة وهي الكسر فهو من الأبواب المستثناة من الأصل لنيابة الكسرة عن الفتحة في حالة النصب[1].

وبقي من الأبواب المستثناة؛ باب ما لا ينصرف ،وباب الأفعال الخمسة ،وباب الفعل المعتل الآخر وسيذكرها الناظم في آخر المنظومة.

ولما ذكر الناظم باب التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ناسب أن يذكر بعد هذه الأبواب باب جمع التكسير لذا ذكره هنا بقوله

---

(١) ما يجمع هذا الجمع من الأسماء ستة:- الأول: ما ختم بتاء مربوطة لما يعقل أو لا يعقل لمؤنث حقيقي أو لفظي.

الثاني: ما ختم بالألف المقصورة أو الممدودة كـ " سلمى، وصحراء "

الثالث: المؤنث الحقيقي الذي لم تلحقه تاء التأنيث كـ " زينب، وسعاد "

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو " جبيل ، وكتيب " تجمعهما على " جبيلات ، وكتيبات "

الخامس: وصف المذكر الذي لا يعقل " وقدور راسيات "

السادس: كل اسم خماسي لم يسمع عن العرب أنها جمعته جمع تكسير نحو " إصطبل، إصطبلات "

وقد جمعها الشاطبي بقوله

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

أي أن غير هذه الأنواع الستة يقتصر فيه على السماع نحو "سموات ،وأرضات ،وثيبات ،وشمالات ، وأمهات"لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة أهـ. من حاشية الخضري

وقيل ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً أ هـ من منحة الجليل بتصرف

بـاب
"جمـــع التـكسـيـر"

٧٩- وكـــلُّ مـــا كُـــسِّرَ في الجُمـــوعِ كالأُسـدِ والأبيـاتِ والرُّبـوعِ

٨٠- فَهْـوَ نظـيرُ الفـردِ في الإعـرابِ فاسـمَعْ مقَـالي واتَّبِـعْ صَـوَابي

الجمع قسمان : جمع تصحيح و جمع تكسير(١)

وجمع التصحيح قسمان " جمع مذكر سالم ، و جمع مؤنث سالم " و قـد سـبق الحديث عنهما.

وأما جمع التكسير فهو كل اسم دل على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغير ضروري يحدث لمفرده عند الجمع.

وسمي تكسيراً لأن المفرد يُكَسَّر حين يتحول إلى الجمع مثل : "رجـل ، رجـال" وهذا التغير على ستة أقسام :

---

(١) ينقسم جمع التكسير إلى قسمين؛ جمع قلة وجمع كثرة واختلف فيهما فقيل يتفقان بدايـة ويختلفـان نهايـة، أي يبتدآن بثلاثة ، ويستمر جمع القلة إلى العشرة والكثرة إلى مالا نهاية وقيل يختلفان بداية ونهاية لأن جمع الكثـرة يبدأ من فوق العشرة .

والقول الأول أوجه والله أعلم ولجمع القلة أربعة أوزان الأول: "أفعله" نحو "أسلحة" جمع سلاح الثاني : أفعل" نحو "أكلب" جمع كلب.

الثالث: "فعله" نحو "صبية" جمع صبي.

الرابع: "أفعال" نحو "أجمال" جمع جمل وقد جمعها ابن مالك بقوله:

أفعلة أفعل ثم فعلة ثمة أفعال جموع قلة

وما عدا هذه الأوزان فهي جموع كثرة هذا في جمع التكسير، أما في جمعي المذكر السالم والمؤنث السالم فـإذا لم يعرف الجمع بأل ولم يضف فهو جمع قلة وإلا فجمع كثرة. أفادنيه شيخي العلامة اللغوي محمد سعيد الشنقيطي حفظه الله وسدد على طريق الخير خطاه .

الأول : تغير في الشكل مثل: (أسد ، أُسد – نمر ، نُمر).

الثاني : تغير بالزيادة مثل: (صنو ، صنوان [١]).

الثالث : تغير بالنقص مثل :(كتاب، كتب – سرير ، سرر)

الرابع : تغير بالنقص و الشكل مثل: (هَمه ، هَم – تخمة ، تخم).

الخامس : تغير بالزيادة و الشكل مثل: (رجل و رجال – ثوب ، أثواب).

السادس : تغير بالزيادة و النقص و الشكل مثل: (غلام، غلمان – رغيف وأرغفة).

وقد نظمها بعضهم بقوله :

صنوان التخم الأسد الرجال رسل و غلمان لتغيير مثال

فصنوان :مثال للتغيير بالزيادة ، و التخم:مثال للتغيير بالنقص و الشكل، والأسد: مثال للتغيير بالشكل، و الرجال: مثال للتغيير بالزيادة و الشكل ،و رسل: مثال للتغيير بالنقص والشكل، و غلمان :مثال للتغيير بالزيادة و النقص و الشكل.

وحكم هذا الجمع كحكم الاسم المفرد فيرفع بالضمة نحو: (قام الرجال) وينصب بالفتحة نحو: (رأيت الرجال) و يجر بالكسرة نحو: (مررت بالرجال).

وهذا هو الأصل في الإعراب فجمع التكسير على الأصل وليس من المستثنيات.

---

(١) صنو من الألفاظ المشتركة يقال لحفرة تحفر في الأرض ،ويقال لأخي الرجل لأبيه أو لأمه، ويقال للنخلة إذا كانت مع أخرى في أصل واحد أ هـ. حاشية الكفراوي

باب
"حـــروف الجـــر"

٨١- والجرُّ في الاسم الصحيحِ المنصَرِفْ بأحرفٍ هُنّ إذا ما قيلَ صِفْ

٨٢- مِـــن وإلى وفي وحتـــى وعَـــلى وعَن ومنذُ كَمْ وحَاشَا وخَلا

٨٣- والبـاءُ والكـافُ إذا مـا زِيـدَا واللامُ فاحفَظْهَا تكنْ رَشيدَا

٨٤- ورُبَّ أيضًا ثـمّ مُذْ فيما حَضَرْ مِـن الزّمـانِ دونَ مـا منهُ غَبَرْ

٨٥- تقـولُ مـا لفيتـهُ مُـذْ يَومِنَـا ورُبَّ عبـدٍ كـيّسٍ مـرَّ بنَـا

سبق وأن ذكرنا أن الجر من علامات الاسم الخاصة به، و يجر الاسم بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية[1].وبدأ الناظم هنا بالكلام عن الجر بالحرف.

وسميت حروف الجر بهذا الاسم لأنها تعمل الجر كما أن حروف النـــصب تعمـــل النصب وحروف الجزم تعمل الجزم.

وكذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي تضيفها وتوصلها إليهـــا ومـــن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة .

---

(١) هذا ما سبق بيانه في علامات الاسم من أن الجر إما أن يكون بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية أما الجر بالمجاورة نحو "هذا جحر ضب خرب " بجر "خرب" لمجاورته "ضب" مع أنه نعت لـــ" جحر" فكان حقه الرفع إلا أنه جر بالمجاورة فلا عبرة به بل يعرب نعت ل" جحر"مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار وقد سبق أن ذكرنا هذا فيما يقدر فيه الإعراب. وكذلك الجر بالتوهم كقول الشاعر:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فجر "سابق" على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر وهذا لا يعد قسماً مستقلاً لأن عامله هـــو الحـــرف المتوهم لا التوهم نفسه.

وذكر الناظم حروف الجر وهي أربعة عشر حرفاً[١]:

من[٢] ومن معانيها الابتداء نحو (أتيت من المسجد) وإلى ومن معانيها الانتهاء نحو (ذهبت إلى الجامعة) وفي ومن معانيها الظرفية نحو (مكثت في البيت) وحتى ومن معانيها انتهاء الغاية نحو(حتى مطلع الفجر) وعلى ومن معانيها الاستعلاء نحو (ارتقيت على السطح).

وعن[٣] ومن معانيها المجاوزة نحو (رميت السهم عن القوس) و منذ ومعناها الابتداء في الزمن نحو(ما رأيته منذ يومنا) و حاشا ومن معانيها الاستثناء نحو (جاء القوم حاشا

---

(١) الصواب أن حروف الجر واحد وعشرون ذكر الناظم منها أربعة عشر حرفاً وهي المشهورة وبقي عليه سبعة أحرف هي:

" كي ، ولعل ، ومتى ، وعدا ، وتاء القسم ، وواوه ، ولولا " فأما كي فإنها تجر ثلاثة: الأول ما الاستفهامية نحو " كيمه "

الثاني: ما المصدرية وصلتها كما في قول الشاعر :-

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر وللنفع

الثالث:- أن المصدرية وصلتها نحو "جئت كي أن تكرمني" .

وأما لعل فالجر بها لغة عُقيل ومنه قول كعب الغنوي

فقلت:ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضرٍ لهن نئيجج

وأما عدا فهي من أخوات حاشا وخلا ولم يذكرها الناظم معهما ، وأما التاء والواو فهما من حروف القسم وسيأتي ذكرهما فيما يلي هذا الباب و لم أذكر باء القسم لأن الناظم قد ذكرها في هذا الباب. وأما لولا فهي من حروف الجر عند سيبويه ولكنها لا تجر إلا المضمر تقول " لولاي ، ولولاك ، لولاه "

انظر شرح ابن عقيل.

(٢) وهي أم حروف الجر لأنها انفردت بجر الظروف التي لا تتصرف كـ " قبل ، وبعد ، وعند " ولذا قدمها الناظم في الذكر.

(٣) "عن، وعلى" يستعملان اسمين وذلك إذا دخلت عليهما "من" فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق

زيد) ، وخلا ومعناها الاستثناء نحو(رأيت الناس خلا عمرو) ، والباء ومن معانيها التعدية نحو (مررت بالوادي) والكاف ومن معانيها التشبيه نحو (الجارية كالبدر) واللام ومن معانيها الملك نحو (الغلام لزيد) و رب[١] ومن معانيها التقليل نحو (رب عبد مر بنا) و مذ (ما لقيته مذ يومنا).

وقوله "ثم مذ[٢] في ما حضر من الزمان دون ما منه غبر"

أي أن مذ لا تجر إلا الزمن الحاضر فقط نحو "ما رأيته مذ اليوم "

دون ما منه غبر " أي أنها لا تجر الزمن الماضي " الغابر " بل ترفعه مثل (ما رأيته مذ يومان).

ويكون"مذ" مبتدأ و يومان خبر ،وقيل " مذ " خبر مقدم و " يومان " مبتدأ مؤخر جوازاً[٣].

= فالأول كقول قطري بن الفجاءة الخارجي

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي

فـ"عن" هنا اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء

الثاني كقول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا

غدت من عليه بعدها تم ظِمْؤها تصل وعن قيض بزيز مجهل

فـ"على" هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الأصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند أهـ من التصريح بتصرف

(١) "رب" حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين والصحيح الأول.

(٢) مذ إذا تلاها الألف واللام فإنها تضم لأن أصلها منذُ والساكنان إذا التقيا يكسر أولهما إلا إذا كان له أصل في التحرك فيرد لأصله.

(٣) مذ ومنذ إذا وقع بعدهما فعل فهما اسمان منصوبا المحل على الظرفية مضافان للجملة التي بعدهما نحو "جئت مذ خرج أخوك " فـ " مذ " ظرف مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه وهو مضاف وجملة " خرج أخوك " في محل جر بالإضافة ، وكذلك القول في "منذ" وإن وقع بعدهما جملة اسمية فهما ظرفان مضافان للجملة بعدهما. =

وقول الناظم: و الجر في الاسم الصحيح المنصرف ليس احترازاً من غير الصحيح "المعتل" أو من الممنوع من الصرف فإنهما يجران إلا أن الجر في المعتل يقدر عليه و في الممنوع من الصرف تنوب عنه حركة الفتحة بدلاً عن الكسرة.

فكلامه هنا ليس دقيقاً حيث يوهم أن الجر يختص بالصحيح المنصرف وليس كذلك .

ولعله قصد الجر بالكسرة الظاهرة فهي لا تكون إلا في الصحيح المنصرف فعلى هذا لا إشكال.

ثم أشار الناظم إلى ما انفردت به رب عن سائر أخواتها بقوله:

٨٦ ورُبَّ تأتي أبداً مُصَدَّرهْ ولا يَليها الاسمُ إلا نَكِرَهْ

٨٧ وتارةً تُضمَرُ بعدَ الواوِ كقولِهِم ورَاكبٍ بَجَاوي

رب حرف جر شبيه بالزائد وتختص عن سائر حروف الجر بأمور هي[1]:

الأول : وجوب تصديرها في أول الكلام .

= وقيل بل مضافان لاسم زمن محذوف مضاف للجملة نحو " أحببت الخير مذ أنا صغير " فـ " مذ " مضاف وجملة " أنا صغير " في محل جر بالإضافة على القول الأول، أما على الثاني فـ " مذ " مضاف لاسم زمن محذوف والتقدير " أحببت الخير مذ زمن أنا صغير "والجملة مضافة لـ "زمن".

(١) اعلم أن رب حرف جر شبيه بالزائد وليس بأصلي لأنه لا متعلق له.

فائدة:- حروف الجر ثلاثة أنواع:-

الأول:- أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق وهو الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر.

الثاني:-لا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق وهو الحرف الزائد كالباء في " بحسبك درهم " ومن في قولك " ما زارني اليوم من أحد.

الثالث:- أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق وهو الشبيه بالزائد وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في " لعل " والتقليل في " رب "أ هـ. من منحة الجليل بتصرف

الثاني : أنها لا تجرُّ إلا النكرة[١] .

الثالث : أنه يجوز أن تحذف و تجر مع حذفها بعد الواو أو الفاء أو بل و تضمر بعد الواو كثيراً و بعد الفاء وبل قليلاً ،بعد الواو كقول امرئ القيس :-

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

أي: و رب ليل .

وبعد الفاء كقوله كذلك :

فمثلك[٢]حبلى قد طرقت ومرضعي فألهيتها عن ذي تمائم محولي

أي فرب مثلك .

وبعد بل كقول رؤبة بن العجاج :

بل بلدٍ ملء الفجاج قَتَمُهْ لا يُشترى كَتانهُ وجَهْرَمُه

أي بل رب .

---

(١) قلت وقد تجر المعرفة إذا كان تابعاً نحو ما سمع عن العرب من قولهم "رب رجل وأخيه" ، "رب ناقة وفصيلها" فجرت "رجل" وهو نكرة ثم جرت "أخيه" وهو معرفة وإنما جرته مع كونه معرفة لكونه تابعاً ويغفر في التوابع مالا يغفر في الأوائل وكذلك القول في المثال الثاني.

(٢) قد يشكل هذا لأنه قد سبق وأن قلنا إن رب لا تجر إلا النكرة فكيف جرت هنا "مثل" مع كونه مضافاً إلى الضمير والمضاف إلى الضمير معرفة والجواب على ذلك أن "مثل، وغير، وسوى" لا تتعرف ولو أضيفت إلى معرفة لشدة توغلها في الإبهام فـ"مثلك" يصدق على كل مماثل لك ولو بجزئية يسيرة و"غيرك" تصدق على كل مغاير لك كذلك و"سوى" تصدق على كل مساو لك كذلك.

بـــاب
"حـروف القســـم"

٨٨- ثـمّ تَجُـرُّ الاسـمَ بَـاءُ القَـسَمِ وَوَاوُهُ والتّـاءُ أيـضًا فـاعلَمِ

٨٩- لكـنْ تَخُـصُّ التّـاءَ باسـمِ اللهِ إذا تَعجَّبـتَ بـلا اشـتِبَاهِ

ومن حروف الجر كذلك حروف القسم وهي ثلاثة:

(الباء ، الواو ، التاء) وإنما أفردها الناظم عن باب حروف الجر لإفادتها معنى زائد عن الجر وهو القسم .

والباء أم الباب لأنها تمتاز عن غيرها بـثلاثة أمور **أحـدها**: أنها تجر الاسم الظاهر و المضمر تقول " أقسم بالله لأفعلن...." و " أقسم بك لأفعلن.... "[1]

الثاني : أنه يذكر معها فعل القسم و يحذف تقول: (أقسم بـالله لأ فعلـن...) و (بالله لأفعلن...).

الثالث: أنها تستعمل في السؤال نحو:" بالله أخبرني".

و الواو لا تجر إلا الاسم الظاهر نحو (والله ، ورب الكعبة، والذي نفسي بيـده) ، فلا تدخل على الضمير ولا يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال "أقسم والله" ولا تـستعمل في السؤال فلا يقال "والله أخبرني" كما يقال "بالله أخبرني".

---

(١) لا شك أنه لا يجوز الحلف بغير الله لما صح في السنة النبوية من النهي عن ذلك لذا فلا بد أن يحمل هذا على أنه قسم بالله وأن المخاطب بقولنا بك هو الله سبحانه.

أما التاء[١] فلا تجر من الأسماء الظاهرة إلا لفظ الجلالة "الله" تقول "تالله" أو لفظ رب مضاف إلى الكعبة تقول "ترب الكعبة" ولا تجر غيرهما .

و قد سمع عن العرب قو لهم (تحياتك وتالرحمن) و هذا شاذ لا يقاس عليه .

وقد أفادني شيخي العلامة محمد سعيد الشنقيطي قول أحدهم

وتحياتك وتا الرحمن ندرتا ولا يقاس ذان

(١) فائدة: إذا كان القسم بالواو أو بالتاء فيكون الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف وجوباً، وإذا كان بالباء فيكون التعلق بفعل محذوف جوازاً.

باب
"الإضـــافـــة"

٩٠- وقـد يُجَـرُّ الاسـمُ بالإضَـافَهْ كقـــولِهِم دارُ أبي قُحَافَـــهْ

٩١- فتـارةً تـأتي بمَعنـى الـلامِ نحـوُ "أتَـى عَبـدُ أبي تَمَّـامِ"

٩٢- وتـارةً تـأتي بمعنَـى مِـنْ إذا قلـتَ مَنَـا زيـتٍ فَقِسْ ذاكَ وذَا

بعد أن ذكر الجر بالحرف ثنى بذكر الجر بالإضافة.

والإضافة لغةً: الإسناد، قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنـا إلى كل حاري جديد مـشطب

أي أسندناها.

واصطلاحاً: ضم اسم إلى اسم آخر بحيث تكون بينهما نسبة تقييديـة تقتـضي انجرارثانيهما: نحو (غلامُ زيد) (عبد الله) فيسمى الاسم الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه و لا يكون إلا مجروراً[1].

---

(١) اختلف النحاة في الجار للمضاف إليه ما هو على أربعة أقوال:-

القول الأول:- أنه مجرور بالمضاف بدليل اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله وهذا قول سيبويه والجمهور وهو الصحيح.

القول الثاني:- أنه مجرور باللام المحذوفة وعليه الزجاج وهذا ضعيف لأن حذف الجار وإبقاء عمله شاذ يأبـاه جمهور البصريين.

القول الثالث:- أنه مجرور بالإضافة وهو الذي يجري على ألسنة المعربين وعليه السهيلي وأبي حيان.

القول الرابع:- أنه مجرور بحرف مقدر ناب عنه المضاف إليه وعليه ابن الباذش وما فيه مـن التكلـف كـاف لسقوطه. أ.هـ من همع الهوامع بتصرف

ولا ينون الاسم الأول[١] منهما حال الإضافة فلا تقل " غلامٌ زيد "

وتنقسم الإضافة إلى قسمين :

القسم الأول : الإضافة المحضة : و تسمى إضافة معنوية و تختص بأربعة أمور هي:

الأول: أنه يقدر في الكلمة الثانية منهما حرف من حروف الجر(اللام أو من أو في) ، فنقدر "اللام" نحو:(غلام زيدٍ) و التقدير: (غلام لزيدٍ).

وتقدر "من" نحو :(ثوب خز) و التقدير" ثوب من خز ".

وتقدر "في" نحو: (مكر الليل) و التقدير: (مكر في الليل).

الثاني: أنه لا يجوز فيها دخول أل على المضاف الأول فلا تقل : (الغلام زيد) ولا(الثوب خز) و لا(المكر الليل).

الثالث: أنه لا يقدر التنوين في المضاف الأول فلا يمكن أن تقول "غلامٌ زيد" وأنت تريد الإضافة.

الرابع : أنها تفيد التعريف أو التخصيص بمعنى أنه إذا أضفنا نكرة إلى نكرة فالنكرة الأولى تخصص وإذا أضفنا نكرة إلى معرفة فإن النكرة الأولى تعرف.

فحينما نقول " غلام رجل" فإننا خصصنا النكرة الأولى " غلام " لأنها أضيفت إلى نكرة ومعنى تخصيص النكرة أي التقليل من شيوعها

فبعد أن كان "غلام " واسع الشيوع خصصناه بكونه " غلام رجل " فليس غلاماً لامرأة ولالصبي بدليل إضافته إلى رجل .

---

(١) وإنما حذف التنوين حال الإضافة لوجهين:- أحدهما أن التنوين يدل على انتهاء الاسم والإضافة تدل على نقصانه لاحتياج الأول للثاني فلم يجتمعا.

الثاني:- أن التنوين في الأصل يدل على التنكير والإضافة إما تخصص أو تعرف فلم يجتمعا.

وإذا قلنا: (غلام زيد) فإن النكرة " غلام " تصير معرفة لأنها أضيفت إلى معرفة، ولهذا قلنا سابقاً إن من أنواع المعارف المضاف إلى معرفة، فالنكرة تصير معرفة.

القسم الثاني : الإضافة غير المحضة :- و تسمى إضافة لفظية، و ضابطها أنها إضافة الوصف العامل إلى معموله وتختص بخمسة أمور هي:-

الأول: أنه لا بد أن يكون المضاف الأول اسم فاعل مثل: (ضارب زيد) أو اسم مفعول (مضروب عبده) أو صفه مشبه (حسن الوجه).

الثاني: أن تقدر فيها التنوين في المضاف الأول فتقول :" ضاربٌ زيداً ، مضروبٌ عبدُه و حسنٌ وجهُه " فتلغي الإضافة بسبب التنوين.

ولهذا سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها لا تتمحض للإضافة بل يجوز الفصل بين مضافيها بالتنوين.

الثالث: أنه يجوز فيها دخول " أل " في المضاف الأول بشرط أن تكون في المضاف الثاني نحو (الضارب الرجل)[1].

---

(١) وهذا ما أفاده ابن مالك في الخلاصة حيث قال:

ووصـــل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعـــد الشعر

وتدخل أل على المضاف الأول في هذه الإضافة في حالة من خمس حالات:-

الحالة الأولى:- أن يكون المضاف مثنى نحو:"الضاربا زيد"

الحالة الثانية:- أن يكون المضاف جمع مذكر سالم نحو:"الضاربو زيد".

الحالة الثالثة:- أن يكون المضاف إليه معرف بالألف واللام نحو:"الضارب الرجل"

الحالة الرابعة:- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو:"الضارب رأس الرجل".

الحالة الخامسة:- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نحو:"مررت بالرجـــل الضارب غلامه".أهـــ من قطر الندى

فائدة " ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته لملازمة القرينة الدالـــة علـــى تعريفه وضعاً أهـــ. من همع الهوامع

الرابع: أنه لا يقدر في هذه الإضافة حرف من حروف الجر "اللام ، أو من ، أو في" التي تقدر في الإضافة المحضة.

الخامس: أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً و لهذا سميت لفظية أي أنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف (الإضافة بدلاً عن التنوين) ولا تفيد أمراً معنوياً من التعريف والتخصيص.

إذاً فالإضافة إضافتان:

الأولى : إضافة محضة: (وتسمى إضافة معنوية) و سميت محضة لتمحضها للإضافة وعدم جواز الفصل بين مضافيها بالتنوين .

و سميت معنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً و هو التعريف " إذا أضفنا نكرة إلى معرفة" أوالتخصيص " إذا أضفنا نكرة إلى نكرة "

الثانية : إضافة غير محضة ، وسميت غير محضة لعدم تمحضها للإضافة بل يجوز الفصل بين مضافيها بالتنوين .

وسميت لفظية لأنها لا تفيد أمراً معنوياً (التعريف أو التخصيص) بل تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف أي الإضافة بدلا عن التنوين.

باب
"الأسماء الملازمة للإضافة"

٩٣- وفي المُضَافِ ما يَجُرُّ أبدَا مثلُ لَدُنْ زيدٍ وإن شئتَ لَدَى

٩٤- ومنهُ سُبحانَ وذُو ومِثلُ ومَعْ وعندَ وأُولُو وكلٌّ

٩٥- ثمَّ الجِهَاتُ السّتُّ فوقٌ وَوَرَا ويَمنَةٌ وعَكسُهَا بِلا مِرَا

٩٦- وهكذا غيرُ وبعضُ وسِوَى في كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَن رَوَى

بعد أن ذكر باب الإضافة ناسب أن يعقب ذلك بذكر بعض الأسماء الملازمة للإضافة[1] فذكر أن من الأسماء ما هو ملازم للإضافة دائماً فلا يقع بعدها إلا مضاف إليه مجرور.

ومن هذه الأسماء ؛ (لدن) كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) ومنها لدى نحو قوله سبحانه (لَدَى الْبَابِ) ومنها (سبحان) مثل :(سبحان الله) و(ذو) نحو: (ذو الجلال والإكرام) و منها (مثل) نحو: (مثل زيد) و(مع) نحو: (كنت مع الغلام)

و(عند) مثل: (عند الناس) و (أولو) نحو : (أولو قوة) و (كل) مثل: (كل طالب)

---

(١) الأسماء الملازمة للإضافة قسمان:

أحدها:- ما يلازم الإضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً بلا إضافة نحو " عند ، ولدى ، وسوى ".

الثاني:- ما يلازم الإضافة معنى دون لفظ نحو " كل ، وبعض ، وأي " فيجوز أن يستعمل مفرداً بلا إضافة.هذا من ناحية اللفظ أما المعنى فتبقى على الإضافة.

وهذا معنى قول ابن مالك: وبعض الأسماء يضاف أبدا وبعض ذا قد يأت لفظاً مفردا

أ هـ.من شرح ابن عقيل بتصرف

ومنها الجهات الست: (فوق ، وراء ، يمنة ، يسرة ، تحت ، أمام) و منها غير وبعض وسوى. فهذه الأسماء كلها ملازمة للإضافة.

وقول الناظم رحمه الله " وفي المضاف ما يجر أبداً " صريح في أن المضاف هو الجار للمضاف إليه.

وهو الصحيح من أقوال النحاة.

قوله " في كلم شتى " أي أن هناك كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم يذكرها.

بـــاب
"كـــــم الخـبريـــــة"

٩٧- واجرُرْ بكمْ ما كنتَ عنهُ مُخبِرَا مُعَظّـــمًا لِقَـــدرِهِ مُكَثِّـــرَا

٩٨- تقـولُ: كَـمْ مـالٍ أفَادَتْـهُ يَـدِي وكـــم إمَـــاءٍ مَلَكَـــتْ وأَعبُـدِ

وجه مناسبة ذكرهذا الباب بعد ذكر الإضافة أن الاسم الواقع بعد كم الخبرية لا يكون إلا مضافاً إليه.

وتنقسم كم إلى قسمين : كم الخبرية ، كم الاستفهامية .

والفرق بينهما فرقان : فرق لفظي و فرق معنوي .

الفرق اللفظي: أن كم الاستفهامية تمييزها منصوب ولا يكـــون إلا مفـــرداً[١] تقول:"كم قلماً معك"

والخبرية تمييزها مجرور[٢] و تارة يكون مفرداً و تارة يكون جمعـــاً تقـــول: (كـــم عبدعندك،كم عبيدعندك)

الفرق المعنوي : أن كم الاستفهامية الكلام بعدها طلب لا يحتمل الـــصدق و لا الكذب والمقصود منها الاستفهام .

وكم الخبرية الكلام بعدها خبر[٣] يحتمل الصدق أو الكـــذب والمقـــصود منـــها التكثير.

---

(١) هذا هو الصواب خلافاً للكوفيين القائلين بالجواز.

(٢) إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فيبقى التمييز مجروراً عند الكوفيين نحو "كم عندك رجل"

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز جره بل يُنصب لأن الإضافة قد بطلت بسبب الفصل.

(٣) الكلام ينقسم إلى قسمين: خبر وإنشاء ، فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته لا بالنسبة للمتكلم إذ قد لا.

=

بـــــاب
"المبتـــــدأ و الخـبر[١]"

٩٩- وإنْ فَتَحتَ النّطقَ باسمٍ مُبتَدَا فارْفَعْـهُ والأخبـارَ عنـهُ أبَـدَا

١٠٠- تقـولُ مِـن ذلـكَ "زيـدٌ عَاقِـلُ" و"الصّلحُ خيرٌ"و"الأميرُ عَادِلُ"

بدأ الناظم بذكر المرفوعات وافتتح المرفوعات بالمبتدأ والخبر.

والمبتدأ[١] هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية.

= والإنشاء ينقسم إلى قسمين ؛انشاء طلبي كالأمروالنهي والاستفهام والعرض والتحـضيض والـتمني والرجـاء والنداء والثاني غير طلبي كصيغ العقود نحو "بعت ، اشتريت ، وهبت ، تزوجت".

(١) إنما بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لأن المبتدأ هو أصل المرفوعات وإنما كان كذلك لثلاثة أوجه:-

أحدها:أن المبتدأ اسم تصدر الجملة به والفاعل يتأخر عن الصدر.

الثاني: أن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخره والفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير

الثالث: أن المبتدأ عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير.أ.هـ من اللباب بتصرف

قلت وتقديم المبتدأ هو صنيع بعض النحاة كابن مالك في ألفيته وابن هشام في القطر والعكـبري في اللبـاب والسيوطي في همع الهوامع وغيرهم.

وبدأ بعضهم بالفاعل كابن آجروم وابن هشام في شذور الذهب وغيرهما والسبب في ذلك أنـه هـو أصـل المرفوعات وعزي هذا القول للخليل وعللوا ذلك بوجهين:

أحدهما :- لأن رفعه تمييز بينه وبين المفعول به بخلاف بقية المرفوعات فلا غرض مـن رفعهـا والأصـل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

الثاني:- أن العامل في الفاعل وجودي لفظي والعامل في المبتدأ عدمي معنوي.

وقيل كلاهما أصل واختاره الرضي ونقله عن الأخفش وابن السراج

ولعلي أميل هنا إلى ترجيح الرأي الثاني وهو أن الفاعل هو أصل المرفوعات لكون الرفع فيه للفرق بينه وبين المفعول والإعراب إنما كان أصلاً في الأسماء لغرض التفريق والتمييز بين المعاني المتواردة عليه.

وقبل هذا وذاك فالخلاف لفظي لا ثمرة فيه وقد قال أبو حيان رحمه الله "وهذا الخلاف لا يجدي ثمرة".

والخبر هو ما يسند إلى المبتدأ وتتم به الفائدة.

ولا يشترط أن يكون اسماً بل قد يكون فعلاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

وحكم المبتدأ والخبر الرفع .

فأما المبتدأ فيشترط فيه أن يكون معرفة لا نكرة لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء فرع عن تصوره فلا بد إذاً أن يكون معرفة.

ولا يُبتدئ بالنكرة إلا بمسوغ من المسوغات الأربع الآتية[٢]:

الأول: أن تكون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾، فـ(عبد) مبتدأ وهو نكرة والذي سوغ مجيئه نكرة أنه وُصف بقوله " مؤمن " و" خير" هو الخبر.

الثاني: أن تكون مضافة إلى ما بعدها نحو (غلام رجل قائم) فـ" غلام " مبتدأ وهو نكرة وسوغ مجيئه نكرة كونه أضيف إلى ما بعده.

الثالث : أن يكون خبر النكرة " شبه جملة " متقدم عليها نحو: (في الدار رجل، وفوق الشجرة عصفور) وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقدم المبتدأ على الخبر.

الرابع : أن يسبق النكرة نفي نحو (ما أحدٌ في الدار) أو استفهام نحو قوله تعالى ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]

---

(١) التسمية بالمبتدأ والخبر هي المشهورة ،وسيبويه يقول المبني والمبني عليه، والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول والبيانيون يقولون المسند والمسند إليه.

(٢) المسوغات كثيرة أنهاها ابن عقيل في شرح الألفية وابن عنقاء في الدرر البهية إلى أربعة وعشرين وابن عصفور في كتابه المقرب إلى نيف وثلاثين وقد قال بعض المحققين كابن هشام والمرادي إن مرجع المسوغات إلى التعميم والتخصيص و قال أبو حيان في أرجوزته المسماة بـ" نهاية الأعراب في علمي التصريف والإعراب " بعد أن ذكر جملة من المسوغات

وكل ما ذكرت في التتميم يرجع للتخصيص والتعميم

قال الفاكهي تبعاً لابن الحاجب مرجعها إلى التخصيص بوجه ما.

والخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- مفرد . ٢- جملة .

٣- شبه جملة[١] .

الخبر المفرد[٢] هو ما ليس جملة ولا شبه جملة مثل : "زيد عاقل" ، "الطالبات قائمات " ، "المسلمون مقصرون".

والخبر الجملة[٣] ينقسم إلى جملة اسمية وجملة فعلية فمثال الخبر الجملة الاسمية (زيد أبوه قائم) فجملة " أبوه قائم " جملة اسمية وهي في محل رفع خبر المبتدأ زيد .

---

(١) وإنما كان الجار مع مجروره والظرف شبيهين بالجملة لأنه إن قدر المحذوف فعلاً نحو "استقر" كان من قبيل الإخبار بالجملة، وإن قدر اسماً نحو "مستقر" كان من قبيل الإخبار بالمفرد فكان آخذاً بطرف من المفرد وطرف من الجملة، فلذا كان شبيهاً بالجملة وشبيهاً بالمفرد ، فحذف ذلك من باب الاكتفاء فقيل شبه جملة هذا هو الصحيح في هذه المسألة وفيها مذاهب أخرى

(فقد ذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلاً منهما متعلق باسم محذوف والتقدير "زيد مستقر عندك أو كائن عندك أو في الدار" وقد نسب هذا القول لسيبويه ، وقيل إنهما من قبيل الجملة وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير "زيد استقر أو كان عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً فعلى هذين القولين لا يسمى كل من الظرف أو الجار والمجرور شبه جملة بل هما على القول الأول من قبيل الخبر المفرد؛ وعلى القول الثاني من قبيل الخبر الجملة ، وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون التقدير مستقراً ونحوه وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه وعليه ابن مالك وجماعة) وهو ما قدمنا ذكره في سبب التسمية بشبه الجملة ، فهذه التسمية تبنى على هذا القول وهذا القول هو الراجح إلا أن التقدير بالمفرد أولى لأنه الأصل في الخبر. والله أعلم

أهـ. ما بين المعقوفتين من شرح ابن عقيل.

(٢) ملاحظة: يختلف تفسير المفرد في النحو من باب إلى باب، فيقصد به في باب الإعراب ما لا يكون مثنى ولا جمعاً ولا من الأسماء الخمسة ،ويقصد به في باب الخبر ما لا يكون جملة ولا شبه جملة، ويقصد به في باب النداء وباب لا النافية للجنس ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فتفسيره يختلف بحسب الأبواب التي يذكر فيها.

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط الأول:- أن تكون مشتملة على رابط والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو "زيد أبوه قائم" أو إشارة إلى المبتدأ نحو قول الله "ولباس التقوى ذلك خير" أو تكرار المبتدأ =

ونقول في إعرابه " زيد " مبتدأ أول مرفوع بالضمة ، " أبوه " مبتدأ ثاني مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، " قائم " خبر المبتدأ الثاني " أبوه " و المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول " زيد " إذاً فالجملة الاسمية " أبوه قائم" هي خبر المبتدأ " زيد ".

ومثال الخبر الجملة الفعلية (زيد يقوم أبوه) فجملة "يقوم أبوه " جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ زيد وكذلك نقول في (زيد قام أخوة).

ونقول في إعراب الأولى " زيد " مبتدأ مرفوع بالضمة ، " يقوم " فعل مضارع مرفوع بالضمة ، " أبوه " فاعل مرفوع بالواو.

والجملة الفعلية " يقوم أبوه " في محل رفع خبر المبتدأ " زيد "

أما الخبر شبه الجملة فينقسم إلى الجار و المجرور والظرف .

فمثال الجاروالمجرور (زيدٌ في الدار) ومثال الظرف (العصفور فوق الشجرة).

وكقول الله (والركب أسفل منكم) فالركب مبتدأ و" أسفل " ظرف منصوب في محل رفع خبر.

١٠١- ولا يَحُولُ حُكمُهُ مَتَى دَخَلْ لكنْ على جُملَتِهِ وهَلْ وبَلْ

=بلفظه وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم نحو قوله سبحانه "الحاقة ما الحاقة"،"القارعة ما القارعة" أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو:"زيد نعم الرجل"

الشرط الثاني:- ألا تكون الجملة ندائية فلا يجوز أن تقول "محمد يا أعدل الناس" على أن "محمد" مبتدأ وجملة "يا أعدل الناس" خبر.

الشرط الثالث:- ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف "بل، ولكن، وحتى"

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة وزاد ثعلب شرطاً رابعاً وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ كأن تقول "زيد والله إن قصدته ليعطينك" كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ كأن تقول "زيداً ضربه".

اعلم أن ما يدخل على المبتدأ والخبر لا يخلو من واحد أربعة أنواع :

الأول : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو " كان و أخواتها " .

الثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو " إن و أخواتها "

الثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهو "ظن وأخواتها".

الرابع: ما لا يعمل في المبتدأ و لا في الخبر ولا يؤثر عليهما مثل: " همزة الاستفهام، ما النافية ، لام الابتداء ، هل ، بل ، لكن ، أما "

فنقول (أزيد قائم ، ماعمرو في الدار ، هل خالد موجود) وهكذا... فلا نغير شيئاً من المبتدأ و الخبر.

وهذا النوع هو الذي أراده الناظم هنا بقوله " ولا يحول حكمه...الخ"

ثم شرع الناظم في ذكر متى يجب تقديم الخبر على المبتدأ فقال:

١٠٢- وقَدِّمِ الأخبارَ إذ تَستَفهِمُ كقولِهِم: "أينَ الكَريمُ المُنعِمُ"

١٠٣- ومثلُهُ كيفَ المريضُ المُدْنَفُ؟ وأيّها الغَادي، متَى المُنصَرَفُ؟

اعلم أن الأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر لأن الخبر حكم و المبتدأ محكوم عليه والحكم يتأخر عن المحكوم عليه إلا أن الخبر قد يتقدم على المبتدأ وتقديمه عليه إما أن يكون جوازاً أو وجوباً.

فيتقدم جوازاً إذا أمن اللبس مثل " زيد في الدار، وفي الدار زيد "، "العصفور فوق الشجرة، فوق الشجرة عصفور).

وأما تقدمه وجوباً فقد ذكر الناظم هنا متى يجب تقديمه على المبتدأ إلا أنه اقتصر من ذلك على حالة واحدة طلباً للاختصار.

والحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ست حالات:

الحالة الأولى : إذا كان الخبر مما له صدر الكلام[١] كأن يكون من أسماء الاستفهام، مثل " أين الكريم ، متى العودة ، كيف المريض ، كم مالك " ، فـ"أين ، متى ، كيف ، كم " أخبار وجب تقديمها لكونها لها الصدارة في الكلام ، وقوله " المدنف "أي الذي لازمه المرض.

وهذه الحالة هي التي اقتصر عليها الناظم بقوله وقدم الأخبار إذ تستفهم.

الحالة الثانية : أن يكون الخبر مضافاً لما له صدر الكلام نحو: " مالِكُ كم غلام أنت "فـ "مالك" خبر وجب تقديمه لأنه مضاف إلى " كم " وهي من الأسماء التي تستحق صدر الكلام فكذلك ما أضيف إليها يجب تصديره.

الحالة الثالثة : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ والخبر جار ومجرور نحو " في الدار رجل " أو ظرف نحو" فوق الشجرة عصفور "

فـ " رجل ، عصفور " مبتدآن وجب تأخيرهما لكونهما نكرتين ولا يجوزالابتداء بالنكرة كما بينا آنفاً.

الحالة الرابعة: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبرنحو " في الدار صاحبها " فـ " صاحبها " مبتدأ والضمير المتصل به يعود إلى الدار وهو جزء من

---

(١) الأسماء التي لها الصدارة في الكلام سبعة وهي:

١- ما التعجبية ، ٢- من الاستفهامية ، ٣- من الشرطية ، ٤- كم الخبرية ،

٥- الاسم الموصول الذي اتصلت الفاء بجوابه نحو "الذي يأتيني فهو محبوب عندي"

٦- الاسم الذي دخلت عليه لام الابتداء نحو "لزيدٌ قائم".

٧- المضاف لما له الصدارة في الكلام نحو "غلام من عندك"

الخبر فلو قدمنا المبتدأ وقلنا " صاحبها في الدار "للزم من ذلك رجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع[١].

الحالة الخامسة : أن يكون المبتدأ محصوراً بـ" إنما " نحو: " إنما في البيت بكر " أو بـ ما، وإلا نحو:" ما المنتصر إلا المسلم ".

الحالة السادسة : أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً نحو " ثَم زيد " ، فـ" ثَم " اسم إشارة وهو ظرف مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وجوباً وكذلك القول في "هنا عمرو".

١٠٤- وإنْ يكُنْ بعضُ الظّرُوفِ الخَبَرَا فَأَوْلِهِ النَّصبَ ودَعْ عنكَ المِرَا

١٠٥- تقولُ: زيدٌ خَلْفَ عمرٍو قَعَدَا؟ والصومُ يومَ السبتِ والسَّيرُ غَدَا

ذكرنا أن حكم الخبر هو الرفع، هذا فيما إذا كان الخبر مفرداً.

---

(١) لا يجوز أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة إلا في سبعة أبواب محصورة:-

الباب الأول: باب ضمير الشأن نحو "هو زيد قائم" أي الشأن أو القصة ومنه قول الله "قل هو الله أحد".

الباب الثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسره نحو "ما هي إلا حياتنا الدنيا" أي ما الحياة إلا الحياة الدنيا.

الباب الثالث: الضمير في باب "نعم" نحو "نعم رجلاً زيد" ومنه قوله سبحانه "بئس للظالمين بدلاً"أي بئس هو للظالمين بدلا فالضمير مفسر بالتمييز.

الباب الرابع: مجرور "رب" نحو "ربه رجلاً "فإنه مفسر بالتمييز قطعاً.

الباب الخامس: الضمير في باب التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو "قاما وقعد أخواك" فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

الباب السادس: الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام "ضربته زيداً" وقول بعضهم "اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم".

الباب السابع: ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وهو الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر إلا أنه ضرورة لا تجوز في النثر كقول أبي الأسود:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل.

أهـ. من شذور الذهب بتصرف

أما الخبر غير المفرد كالظرف والجار والمجرور فإنه يبقى على حكمه ويكون في محل رفع خبر كما إذا كان ظرفاً فإنه يكون منصوباً في محل رفع مثل (زيد أمام البيت) ، فـ " زيد " مبتدأ مرفوع بالضمة و" أمام " ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر.

١٠٦- وإنْ تَقُلْ: أينَ الأميرُ جالِسُ وفي فَنَاءِ الدّارِ بِشْرٌ مَائِسُ

١٠٧- فجَالسٌ ومَائِسُ قدْ رُفِعَا وقد أُجِيزَ الرّفعُ والنّصبُ مَعَا

قد سبق أن الخبر قد يكون ظرفاً نحو: (زيد خلفك) ، أو جاراً و مجروراً نحو:(في فناء الدار بشر) أو اسم استفهام نحو : (أين الأمير) فإذا زيد على هذه الجملة في هذه الحالة اسم نكرة مثل (زيد خلفك قاعد ، في فناء الدار بشر مائس، أين الأمير جالس).

فيجوز في هذه النكرة (قاعد ، مائس ، جالس) أن ترفع على أنها أخبار ويكون الظرف أو الجار و المجرور أو اسم الاستفهام في محل نصب حال فنعرب كالآتي " زيد " مبتدأ ، " خلفك " ظرف مكان في محل نصب حال ، " قاعد " خبر زيد . وعلى هذا فقس.

ويجوز كذلك في " قاعد ، جالس، مائس "أن تنصب على أنها أحوال ويجعل الظرف ،والجار والمجرور واسم الاستفهام في محل رفع على أنها أخبار فنقول " زيد " مبتدأ ، " خلفك " ظرف مكان في محل رفع خبر ، " قاعداً " حال منصوب وهكذا.

وهذا معنى قوله " وقد أجيز الرفع والنصب معا " فيجوز رفع النكرة الواقعة بعد المبتدأ والظرف أو الجار والمجرور أو اسم الاستفهام على أن تكون خبراً ويجوز نصبها على أن تكون حالاً على ما فصلناه آنفاً.

فخلاصة القول أنه إذا اجتمعت النكرة والظرف أو الجار والمجرور أو اسم الاستفهام جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبراً[1].

---

(١) وفي هذا ألغز بعض النحاة بقوله: =

باب
"اشتغال العامل عن المعمول"

١٠٨- وهكـذا إنْ قُلـتَ زيـدٌ لُمْتُـهُ وخالـدٌ ضَرَبتُـهُ وضِـمتُهُ

١٠٩- فـالرّفعُ فيـهِ جَـائزٌ والنّـصبُ كلاهُمَـا دَلَّـتْ عليـهِ الكُتْـبُ

وجه المناسبة بين هذا الباب والذي قبله الاتفاق في جواز الرفع والنصب.

والاشتغال : هو أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل قد اشتغل بالعمل في ضمير ذلك الاسم مثل : (زيد لمته) فتقدم اسم هو " زيد " و كان الأصل فيه أن يكون مفعولاً به مقدم وكان أصل الجملة " زيداً لمت "إلا أن الفعل المتأخر " لمت " قد عمل في الضمير الذي يعود إلى الاسم المتقدم وصارهذا الضميرهوالمفعول به.

ففي هذه الحالة يجوز في الاسم المتقدم (زيد) أن يرفع على أنه مبتـدأ و الجملـة بعده في محل رفع خبر و يجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف يدل عليه الفعـل المذكور ويكون التقدير (لمتُ زيداً لمته) ولو لم ينشغل هذا الفعل بالـضمير لوجـب نصب الاسم المتقدم على أنه مفعول به نحو " زيداً ضربتُ ".

وفي هذه الحالة يترجح الرفع على النصب لأنه في حالة الرفع لا تقدير فيه ومـا لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير[1].

= قل للنحاة إذا مررت بجمعهم إني رأيت من أغرب المسموع

لفظين أيهمـا رفعت جئتموا بسواه منصوباً بـذا المرفوع

(١) ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه النصب . الثاني: ما يجب فيه الرفع . الثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح . الرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح . الخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء. =

إذاً سمي باب الاشتغال بهذا الاسم لأن الفعل الذي كان من حقه أن ينصب الاسم المتقدم على أنه مفعول به مقدم شغل بالعمل في الضمير فنصبه على أنه مفعول به وبقي الاسم المتقدم يحتاج إلى عامل.

= أما الأول فإنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو "إن زيداً أكرمته أكرمك" فيجب نصب "زيد" ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات بل هي مختصة بالأفعال.

القسم الثاني: ويجب رفع الاسم السابق في موضعين:

الموضع الأول: إذا وقع الاسم بعد أداة مختصة بالأسماء كإذا الفجائية نحو "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو" برفع "زيد" ولا يجوز نصبه لأن إذا هذه لا يقع بعدها إلا اسم.

الموضع الثاني: إذا وقع الفعل بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام و"ما" النافية نحو "زيد ما لقيت" لأنه يشترط في الفعل المتأخر صحة عمله في الاسم المتقدم وهنا لا يعمل الفعل بسبب تقدم ما النافية عليه.

القسم الثالث: يترجح النصب مع جواز الرفع في ثلاثة مواضع:-

الموضع الأول: إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو " زيداً لا تضربه" والسبب في ذلك أن الإخبار بالجملة الإنشائية مع كونه يجوز إلا إنه خلاف الأصل.

الموضع الثاني: إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل .

والأدوات التي يغلب أن يليها فعل أربعة:-

الأولى: همزة الاستفهام نحو"أخالداً ضربته". الثانية ما النافية نحو "ما زيداً لقيته .

الثالثة: لا النافية نحو "لا بكراً ضربته ولا سعداً"

الرابعة: إن النافية نحو"إن محمداً ضربته" أي ما محمداً ضربته ففي هذه الحالات يترجح النصب..

الموضع الثالث: إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو "قام زيد وعمراً أكرمته" فيترجح النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

القسم الرابع: ما يجوز فيه الأمران على السواء إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، ومعنى ذات وجهين أي أنها جملة عجزها فعل نحو "زيد قام وعمرو أكرمته" فيجوز رفع عمر مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

القسم الخامس: ويجوز الأمران مع ترجيح الرفع في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء وذلك نحو "زيد ضربته"فالمختار الرفع لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير وهذا هو القسم الذي اقتصرنا على ذكره في الشرح.أهـ. من شرح ابن عقيل بتصرف.

باب
"الفـاعـــل"

١١٠- وكـلُّ مـا جـاءَ مِـنَ الأسـماءِ عَقِيـبَ فعـلٍ سَـالِمِ البِنَـاءِ

١١١- فارفَعْهُ إذْ تُعرِبُ فَهْوَ الفاعـلُ نحوُ جَرَى الماءُ وجَارَ العَاذِلُ

الفاعـل لغة : من أوجد الفعل .

اصطلاحاً : هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أو ما هو مؤول به

فمثال ما أسند إليه فعل تام " قام بكر "

ومثال ما أسند إليه اسم مؤول بالفعل اسم الفعل نحو " هيهات العقيق " أي بعـد العقيق فـ" هيهات " اسم فعل ماض بمعنى بعد و" العقيق " فاعل مرفوع بالضمة ومثل اسم الفاعل نحو قول الله " مختلف ألوانه " فـ " مختلف " اسم فاعل يعمل عمل فعله و" ألوانه " فاعل مرفوع وهكذا...

وحكمه الرفع[1].

وهو أصل المرفوعات عند الجمهور.

فـائـــدة: يتصور البعض أن الفاعل لا بد أن يقوم بالفعل حقيقة فيشكل عليـه نحو" مرض خالد ومات عمرو إذ لم يقوما بهذه الأفعال.

---

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس وقد ورد عن العرب قولهم "خرق الثوبُ المسمارَ" وقولهم "كسر الزجاجُ الحجر" ومنه قول الأخطل :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجرُ

فـ "سوآتهم" فاعل منصوب بالكسرة و"هجر" مفعول مرفوع بالضمة أهـ. من منحة الجليل

وهذا من باب النادر ومما أفادنيه شيخي العلامة محمد سعيد الشنقيطي قول أحدهم

ورفـع مفعول به عنهم ندر ونصب فاعل إذا القصد ظهر

لذا أقول إن للفاعل مع الفعل خمسة ارتباطات:

الأول: أن يقوم بالفعل حقيقة نحو " قام زيد "

الثاني : أن يقوم به مجازاً نحو " نبت الزرع"

الثالث : أن يوصف بالفعل نحو " شَجُع زيد "

الرابع : أن يجري عليه الفعل نحو " مرض محمد، ومات عمرو "

الخامس : أن يكون الفعل قائماً به نحو " علم سعد " إذ العلم قائم به

إذاً فالفاعل إما أن يفعل حقيقة أو مجازاً أو يوصف بالفعل أو يجري عليه الفعل أو يقوم الفعل به.

وقول الناظم (عقيب) احتراز من الفاعل إذا تقدم فإنه يصير مبتدأً نحو " زيد قام " فـ " زيد " مبتدأ وليس فاعلاً لأنه لم يتأخر عن الفعل بل تقدم عليه.

إذاً فالفاعل إذا تقدم على الفعل خرج عن كونه فاعلاً وأعرب مبتدأ[1].

وقوله (فعل سالم البناء) أي أنه يكون على بنائه الأصلي أما إذا تحولت صيغة بنائه بأن يبنى للمفعول فإن ما بعده لا يكون فاعلاً بل يقال فيه نائب فاعل نحو "ضُرِبَ خالد".

إذاً فقوله سالم البناء مخرج للفعل إذا بني للمفعول فإن ما بعده نائب فاعل كما سيأتي بيان ذلك في بابه .

---

(١) هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون جواز تقديم الفاعل على رافعه ويعربونه فاعل مقدم ومذهب البصريين هو الذي أراه راجحاً لأن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

إذاً فالفعل والفاعل كالكلمة الواحدة بدليل أن الفاعل في الأفعال الخمسة متقدم على علامة الإعراب، وعلامة الإعراب تأتي في نهاية الكلمة نحو:"يقومون" فالواو فاعل والفعل مرفوع وعلامة رفعه النون والفاعل قبلها مما يدل على أن الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة والله أعلم

فائـــدة :

"الفعل وما شابهه لا بد له من فاعل أو ما ناب عنه سواء كان ظاهراً نحو " قام زيد " أو مضمراً نحو " قام " فالفاعل ضمير مستتر تقديره " هو " وهذا ما يسميه النحـــاة العلة المعنوية للفعل أي أنه لا بد للفعل من فاعل إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة خمسة أفعال لا تحتاج إلى فاعل:

الأول الفعل المؤكد : نحو قول الشاعر :

* أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس *

فـــ "اللاحقون " فاعل للفعل " أتاك" الأول أما الفعل " أتاكِ " الثاني فلـــيس لـــه فاعل.

الثاني كان الزائدة : نحو قول الشاعر :

أنت تكـــون ماجـــد نبيـــل إذا تهـــب شمـــأل بليـــل

فـــ " تكون " زائدة لا فاعل لها.

الثالث، والرابع، والخامس قلما ، طالما ، كثرما " فهي أفعال لا فاعل لها[١]."

١١٢- وَوَحِّـدِ الفعـلَ مَـعَ الجَمَاعَـهْ كقـولِهِم سَـارَ الرّجـالُ السّاعَهْ

أي وحد الفعل مطلقاً سواء أسند إلى المفرد أو المثنى أو الجمع فنقول (قام زيد و قام الزيدان و قام الزيدون) فلا تلحق بالفعل ضمائر التثنية أو الجمع[٢] فلا تقل (قاما

---

(١) الفعل المكفوف بما لا فاعل له بناء على مذهب سيبويه ومن العلماء من يزعم أن "ما" في نحو: "طالمـا نهيتـك" مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال والتقدير طال نهيي إياك أهـ. من منحة الجليل

قلت ما في هذا القول من تكلف ظاهر كاف في رده.

(٢) ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفار في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو جمع ألحقت به علامات تدل على التثنية أو الجمع جوازاً فنقول "قاما الزيدان، وقاموا الزيـدون،=

الزيدان ، قاموا الزيدون) إلا في لغة أكلوني البراغيث وهي لغة قليلة وعليها جاء قول الله سبحانه ﴿وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ و في حديث البخاري ومسلم يتعاقبون فيكم ملائكة.

١١٣- وإنْ تَشَأْ فَزِدْ عليهِ التّاءَ نحوُ اشتكَتْ عُرَاتُنَا الشّتاءَ

١١٤- وتُلحَقُ التاءُ على التّحقيقِ بكلّ ما تَأنِيثُهُ حَقيقي

١١٥- كقولِهم جاءَتْ سُعادُ ضَاحِكهْ وانطلَقتْ نَاقَةُ هندٍ رَائِكَهْ

ذكرنا أن الفعل يُوحد مع الجماعة مثل : (قام الرجال)

وذكر الناظم هنا أنه يجوز أن تزيد التاء في هذا الفعل نحو:(قامت الرجال)

وكما قال تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران:٤٥].

وجواز إلحاق التاء بالفعل خاص بما أسند إلى جمع التكسير سواء كان للذكور نحو " قالت الرجال، قال الرجال " أم للإناث نحو " قالت النساء، قال النساء" ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾.

أما إذا كان الفاعل جمع مذكر سالم فلا يجوز إلحاق التاء بالفعل فلا يقال (قالت المسلمون).

وكذلك جمع المؤنث السالم لا يجوز حذف التاء من فعله فلا يقال" ذهب المسلمات".

=وقمن الهندات" وهذه اللغة تسمى لغة " أكلوني البراغيث" كما أشرنا إليها في الشرح وإنما سميت بهذا الاسم لسماع هذا المثال عنهم.

إذاً فجواز إثبات التاء وحذفها من الفعل خاص بما إذا كان الفاعل جمع تكسير على الأصح[١].

وإذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً فإنه يجب إلحاق التاء على الفعل فنقول (جاءت سعاد ، و قامت عائشة) إلا أن يفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول فتكون زيادة التاء و حذفها جوازاً فنقول (جاءت القاضيَ امرأة ، جاء القاضيَ امرأة).

أما إن كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً مجازياً فإن زيادة التاء في الفعل تكون جوازاً لا وجوباً فيجوز إثباتها وحذفها نحو: (طلعت الشمس ، طلع الشمس).

وكذلك يجوز زيادة التاء و حذفها من الفعل " نعم و بئس " نحو:

---

(١) هذا هو مذهب البصريين وهو الصواب لورود السماع به والقياس لا ينبغي في مسائل النحو لما اقتصر فيه السماع علي شيء منه

ولا تقل يعسو ولا ذا عاسِ إن السماع مانع القياسِ

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز إلحاق التاء وحذفها مما هو جمع مطلقاً سواء أكان جمع مذكر سالم أم مؤنثاً سالماً أم تكسيراً، ووافقهم أبوعلي الفارسي في جمع المؤنث السالم

أبو علي الفارسي يقبل جاء الفاطمات الفضل

والكوفيون يقبلون ويقبلون جاءت الزيدون

فعلى هذا فكل جمع يجوز تأنيثه على مذهب الكوفيين ويخرج على مذهبهم قول الزمخشري

إن قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

أي جوازاً وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره بل كل جمع يجوز أن يذكر أو يؤنث وأما لغز

أيا فاضلاً قد حاز كل فضلة ومنه عنده علم العويص يراد

أين جمع تصحيح يجيء مذكراً وفي فعله تاء الإناث تزاد

فهذا إنما يصح على مذهب البصريين من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كـ"آمنت بنو إسرائيل".

(نعم هند ، و نعمت هند ، بئس هند و بئست هند) [١]

فتلخص من هذا أن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي جوازاً وتلحقه وجوباً **فتلحقه جوازاً في أربع حالات:**

الأولى : إذا كان الفعل مسنداً إلى جمع تكسير تقول:" ذهبت الناس "، "ذهب الناس" ، وتقول " جاء النساء " ، " جاءت النساء "

الثانية : إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً وفصل بينه وبين فعله بالمفعول تقول: "سألتْ الطالبَ مُدّرسَةٌ " ، " سأل الطالبَ مدرسةٌ "

وفي هذه الحالة يكون إلحاق التاء للفعل أرجح.

الثالثة: إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً مجازياً تقول:"طلعت الشمس"، "طلع الشمس".

وفي هذه الحالة كذلك يكون إلحاق التاء للفعل أرجح.

الرابعة: في الأفعال الجامدة " نعم ، بئس نحو:" نعمت المرأة فاطمة "، " نعم المرأة فاطمة " .

وتلحقه وجوباً في ثلاث حالات :

الأولى:- إذا كان الفاعل مؤنثا تأنيثا حقيقيا نحو: " أقبلت أروى ".

الثانية:- إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالم نحو " استغفرت المؤمنات ."

الثالثة:- إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل سواء كان المؤنث حقيقياً أم مجازياً فتقول " هند قامت ،الشمس طلعت " ولا تقل " قام " ولا " طلع "

---

(١) يجوز في " نعم " وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثاً إثبات التاء وحذفها والفرق في ذلك أنه إذا حذفت التاء فالمقصود الجنس فمعنى "نعم المرأة هند" الثناء على أي امرأة اسمها هند أما إذا أثبت التاء فالمقصود هند بعينها ولهذا قال ابن مالك في ألفيته

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

ومعنى قولي متصل أنه لم يفصل عنه بفاصل فقولنا " هند قامت " فالفعل هنا أسند إلى ضمير متصل تقديره "هي" فهو متصل بالفعل سواء كان مستتراً كهذا المثال أم ظاهراً.

كأن نقول " هند قامت هي " فإلحاق التاء في كلا المثالين واجب.

أما إن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء نحو " هند ما قام إلا هي".

وسبب ذلك أن "هي" ليس هو الفاعل إنما الفاعل محذوف[1] والتقدير "ما قام أحد إلا هند".

١١٦- وتُكسَرُ التّاءُ بلا مَحَالَهْ في مثلِ قَدْ أَقبَلَتِ الغَزَالَهْ

يشير إلى ما ذكرناه آنفاً من أنه إذا التقى ساكنان وجب كسر الأول منهما ،وهذا ما أشار إليه هنا ، فتكسر تاء التأنيث الساكنة إذا جاء بعدها ساكن نحو قول الله ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: من الآية١٤]

وقوله سبحانه ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: من الآية٩]

---

(١) فائدة: يحذف الفاعل في ثمانية مواضع :-

الموضع الأول: في إقامة البدل مقام الفاعل وهو ما ذكرناه في الشرح نحو "ما قام إلا هند" أي ما قام أحد إلا هند.

الموضع الثاني: فاعل المصدر في نحو قوله تعالى " (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) أي إطعامه.

الموضع الثالث: فاعل أفعل التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه نحو قوله تعالى "أسمع بهم وأبصر" أي وأبصر بهم

الموضع الرابع: عند نيابة نائب الفاعل عنه نحو قوله سبحانه "قضي الأمر"

الموضع الخامس: إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف في نحو "جاء الأمير" إن أردت جاء جوابه أو رسوله.

الموضع السادس: إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة نحو قول الشاعر:

كرةٌ ضُربت بصوالجة فتلقفها رجل رجل

أصل الكلام:فتلقفها الناس رجلاً رجلاً فحذف الفاعل وأناب عنه الحال المفصلة.

الموضع السابع:الفاعل الذي حذف للتخلص من التقاء ساكنين وذلك في الفعل المسند إلى ضمير الجماعة المتصل بنون توكيد، نحو قولك "اضربُن يا قوم" فالفاعل هو واو الجماعة المحذوفة لالتقاء ساكنين.أهـ. من منتهى الأرب بتصرف

بـــاب
"مـا لـم يُسم فاعلـــه"

١١٧- واقــضِ قــضاءً لا يُــرَدُّ قائِلُــهْ بــالرّفعِ فــيما لم يُــسَمَّ فاعِلُــهْ

١١٨- مِــن بعــدِ ضَــمِّ أوَّلِ الأفعــالِ كقــولِهِم يُكتَــبُ عهــدُ الــوَالي

١١٩- وإن يكــن ثــانِي الثُّلاثــيِّ أَلِــفْ فاكسِرْهُ حينَ تَبتَدي ولا تَقِفْ

١٢٠- تقــولُ بِيــعَ الثّــوبُ والغُــلامُ وكِيــلَ زَيْــتُ الــشّامِ والطّعــامِ

الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به مثل: (ضرب زيد عمراً) ، فـــ " ضرب " فعل ماض ، " زيد " فاعل مرفوع ، " عمــراً " مفعــول بــه منصوب.

إلا أن الفاعل قد يحذف لغرض من الأغراض[1] فينوب عنه المفعول به و يأخــذ حكمه فيرفع بعد أن كان منصوباً و يكون عمدة بعد أن كان فضلة.

---

(١) الأغراض التي يحذف من أجلها الفاعل على نوعين : الأول أغراض لفظية أي راجعة إلى اللفظ المــتكلم بــه، والثاني أغراض معنوية. وأهم الأغراض اللفظية ثلاثة : الأول: رغبة المتكلم في إيجاز العبارة ،ومن أفصح أمثلــة ذلك قوله تعالى (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ، الثاني: رغبة المتكلم في أن يحافظ علــى الــسجع في الكلام المنثور نحو " من طابت سريرته حمدت سيرته" أصلها "حمد الناس سيرته" ، الثالث" رغبة المتكلم في المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم نحو قول الأعشى:

عُلِقْتُها عَرَضاً وعُلِقَت رجلا غيري وعُلِقَ أخرى غيرها الرجل

وأهم الأغراض المعنوية سبعة:

الأول : العلم به نحو قول الله " خلق الإنسان من عجل " فالمعلوم الذي لا يجهله أحد أن الخالق هو الله.

الثاني: الجهل به من قبل المتكلم نحو سرق المتاع " إذا جهل من هو السارق. =

فنقول (ضُرِب عمرو) فلا يقال في " عمرو" إنه مفعول به بل يقال نائب فاعل ، وتسميته بـ" نائب فاعل " أحسن من تسميته مفعول لم يسم فاعله لما تجده في الحاشية[١].

وفي حالة حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه فإن صيغة الفعل تتغير فإن كان الفعل ماضياً ضُم أوله و كسر ما قبل آخره وإن كان مضارعاً ضُم أوله وفتح ما قبل آخره .

فنقول في "ضرب" " ضُرِب " ، وفي " يَضرب " " يُضرَب "[٢].

أما فعل الأمر فإنه لا يبنى للمجهول.

= الثالث: أن يرغب المتكلم في الإبهام على السامع نحو قولك " صنع مع زيد جميل " إذا كنت تعرف صانع الجميل ولكنك رغبت في الإيهام على السامع.

الرابع: قصد تعظيم الفاعل أن يقترن في اللفظ مع المفعول نحو قولك "خلق الخنزير".

الخامس: قصد تحقير الفاعل نحو قولك "سرق المتاع".

السادس: الخوف على الفاعل أن يناله مكروه نحو قولك "أكل المتاع" إذا خفت على الآكل.

السابع: خوف المتكلم من الفاعل أن يناله بمكروه.أهـ من منتهى الأرب بتصرف

(١) تسميته بنائب الفاعل أخصر وأجمع وأمنع، أما كونه أخصر فظاهر لا يخفى.

وأما كونه أجمع فلأنه يدخل فيها ما ينوب عن الفعل وليس بمفعول كالمصدر والجار والمجرور وظرفي الزمان والمكان،وأما كونه أمنع فلأنه لا يدخل فيها المفعول الثاني نحو "أعطي خالدٌ درهماً" فـ"خالد" نائب فاعل وليس كذلك "درهماً" مع أنه مفعول لم يسم فاعله لكنه ليس بنائب فاعل فيدخل في التسمية الأولى وهو ليس من هذا الباب.

(٢) قال ابن عصفور في "المقرب ": الأفعال ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس ، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة أهـ من همع الهوامع.

قلت بقي قسم رابع وهو ما يجب أن يبنى للمفعول أبداً، فقد ورد في اللغة العربية أفعال تلازم البناء للمفعول منها " جُن فلان ، صُم ، فُلجَ ، أُغميَ عليه ، امتُقعَ لونه أي تغير ، تُلجَ قلبه أي بُلد ، أُهرعَ ، هُرعَ ، تُوفيَ ، دُهشَ ،شُدهَ ،أُولعَ" ، وقد اختُلف في المرفوع بعد هذه الأفعال فقيل المرفوع بعدها فاعل لكونها أصلية الصيغة وقيل نائب فاعل وهو الصحيح.

ملاحظة : إذا كان أول الفعل مضموماً وأردت أن تبنيه للمجهول فإنه يُكسر نحو " سُمتُهُ الأمر و رُمتُ الخير "

فإن أردت أن تبنيهما للمجهول قلت " سِمته، رِمته " فالتاء فيهما نائب فاعل والمعنى " سامني الأمر غيري، رامني بخير غيري "

وإن كان أول الفعل مكسوراً ضُم نحو " بِعته الدار، نِلته الخير "

فإن أردت أن تبنيهما للمجهول قلت " بُعته الدار، نُلته الخير " والمعنى " باعني الدار غيري ونالني بخير غيري "

وإن كان قبل آخر الفعل الماضي ألف فيجوز في ألفه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكسر ما قبل الألف و تقلب الألف ياء فنقول في " باع ، وكال" "بيع الثوب" و " كيل الطعام " ، وهذه هي اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم.

الثاني : أن يضم ما قبل الألف و يقلب الألف واواً فنقول " بوع الثوب " و "كول الطعام" ، وهي لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيت عن قوم من تميم وبني أسد.

ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج :

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بوع فاشتريتُ

الثالث : الإشمام وهو خلط الضمة بشيء من صوت الكسرة ، وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني سعد[١].

وأفصح هذه الأوجه الكسرة ثم الإشمام ثم الضم.

---

(١) وبهذه اللغة قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض.

وما ذكره الناظم لا يختص بالثلاثي بل يأتي من نحو " انقاد، واختار" تقول " انقيد، واختير".

المسائل التي تنوب عن الفاعل :

هذا الكلام فيما إذا كان في الجملة مفعول به فإنه ينوب عن الفاعل ويقوم مقامه ، فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره؛ من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور.

فالمصدر كقوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ فـ" نفخ " فعل مبني لما لم يسم فاعله.

ولا يوجد في الجملة مفعول به ينوب عن الفاعل إلا أنه يوجد مصدر " نفخة " فأقيم هذا المصدر مقام الفاعل فهو نائب فاعل.

وظرف الزمان نحو " صيم رمضان " أصله " صام الناس رمضان " فناب ظرف الزمان " رمضان " عن الفاعل.

وظرف المكان نحو " جُلس أمامُك " فـ " أمامك " ناب عن الفاعل مع كونه ظرف مكان وكان أصل الجملة "جلس فلان أمامك".

والجار والمجرور نحو قول الله سبحانه ﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾.

فـ" يؤخذ "فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وهو خال من ضمير مستتر فيه.

و" منها " جار ومجرور في موضع رفع نائب فاعل

وإذا كان في الجملة أكثر من واحد من هذه الأشياء جاز جعل أحدها نائب عن الفاعل.

نحو " أخذ من البيت أمامك أخذاً سريعاً " فلك أن تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولك أن تقيم الظرف أو المصدر هذا في حالة عدم وجود المفعول به في الجملة.

فإن كان المفعول به موجوداً فلا يجوز إقامة غيره مقام الفاعل على الصحيح بل يتعين المفعول به أن يكون هو نائب الفاعل نحو " أخذ القلم من المدرسة أمامك" فلا يجوز أن يكون نائب الفاعل إلا المفعول " القلم " ولا يجوز أن يقوم مقام الفاعل غيره.

إذاً فالذي يقوم مقام الفاعل وينوب عنه واحد من خمسة أشياء؛

المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والجار والمجرور.

فإن وجد المفعول به كان هو الأحق بالنيابة عن الفاعل فإن لم يوجد جاز إقامة واحد من الأربعة الأمور البقية مقام الفاعل والله أعلم .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"المفعول بـــه"

١٢١- والنّصبُ للمفعولِ حُكمٌ وَجَبَا كقـولِهم صَـادَ الأمـيرُ أرنبَـا

١٢٢- وربـما أُخِّـرَ عنـهُ الفَاعـلُ نحوُ قدِ استَوفَى الخَرَاجَ العَامِلُ

بدأ الناظم بذكر المنصوبات وافتتح المنصوبات بالمفاعيل.

والمفاعيل خمسة المفعول به كـ " ضربت زيداً "

والمفعول المطلق وهو المصدر كـ " ضربت ضرباً "

والمفعول فيه وهو الظرف كـ " صمت يوم الخميس، وجلست أمامك "

والمفعول له كـ " قمت إجلالاً لك " والمفعول معه كـ " سرت والنيل "[١]

وبدأ بالمفعول به[٢] وهو المراد بقوله " والنصب للمفعـول " إذ لا يـراد عنـد الإطلاق إلا هو.

---

(١) نقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولاً به وقدر "سرت وجاوزت النيل" ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق نحو:"قعدت جلوساً"، وزاد السيرافي سادساً وهو المفعول منـه نحـو قـول الله: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) لأن المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه.أهـ من قطر الندى.

(٢) مذهب جماعة من النحاة أنه كان الأحق بالذكر أولاً المفعول المطلق لأنه أصل المفاعيل وعلى هذا الرضي وابن الحاجب والزمخشري وإنما قدم الناظم المفعول به استطراداً لا قصداً وعند اجتماع المفاعيل يرتب على ما في قول الشاعر:

مفاعيلـهم رتـب فـصدر بمطلـق وثن بـه فيـه لـه معْـه قـد كمـل

تقول ضربت الضرب زيـداً بـسوطه نهـاراً هنـا تأديبـه وامـرأً نكـل

هذا هو رأي جماعة من النحاة والذي أميل إليه تقديم المفعول به على غيره ولعل هذا هو ما يراه الناظم رحمـه الله فلم يقدمه استطراداً بل قصداً والسبب في ذلك أن المفعول به هو أصل المفاعيل لأن النصب فيه للتمييز بينه وبين الفاعل ، ولولاه لالتبس المفعول بالفاعل ،والإعراب إنما كان في الأسماء للتمييز بين المعاني المتواردة عليها، ولأنـه أكثر استعمالاً من غيره من المفاعيل ولأنه لا يراد عند الإطلاق إلا هو والله أعلم.

والمفعول به : هو الاسم الذي وقع عليه الفعل[١] نحو: "صاد الأمير أرنبا " ، فـــ "أرنب " اسم وقع عليه الفعل (صاد) لذا فهو مفعول به.

وحكم المفعول به النصب تقول " أخذ خالد القلم " فـ " القلم " مفعـول بـه منصوب لأنه اسم وقع عليه الفعل" أخذ "

١٢٣- وإنْ تقُـلْ كلَّـمَ موسـى يَعـلَى فقـدِّمِ الفاعـلَ فَهْـوَ أولَى

أشار الناظم هنا إلى أن الفاعل يجب تقديمه على المفعول فيما إذا خيف التباسه بـه لعدم التمييز بينهما نحو (ضرب موسى عيسى) لأن الإعراب مقدر على الاسمين فـلا يتمكن السامع من التمييز بينهما لأنهما مما لا يتبين فيهما الإعراب.

لذا يقدم الأصل وهو الفاعل ويؤخر المفعول به وجوباً.

فإن وجدت قرينة تميز الفاعل عن المفعول فيجوز حينئذٍ تقـديم المفعـول علـى الفاعل.

تقول " أرضعت الصغرى الكبرى " والقرينة فيه استحالة كون الـصغرى هـي الفاعل والكبرى هي المفعول فيعلم السامع أن" الصغرى " مفعول به مقدم.

---

(١) الفعل بالنسبة للمفعول به أقسام الأول:ما لا يتعدى إليه أصلاً كالدال على الحدوث نحو:"حدث المطر ، نبـت الزرع"

الثاني : ما يتعدى إلى واحد بالحرف نحو:"غضبت من زيد ، مررت به" وهذا وما قبله يسمى لازماً وقاصراً.

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه كأفعال الحواس نحو:"شممته وسمعته وأبصرته"

الرابع : ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف نحو:"شكرته وشكرت له"

الخامس : ما يلزم تارة ويتعدى لاثنين بنفسه مرة أخرى نحو:"زدته ديناراً ، زاد الدينار".

السادس: ما يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى نحو:"وزنته الدراهم أو وزنت له الدراهم ، زوجته هنداً أو زوجته بها"

السابع : ما يتعدى بنفسه لاثنين أولهما فاعل في المعنى وهو باب كسي وأعطى.

الثامن : ما يتعدى لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب ظن.

التاسع : ما يتعدى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأول أجنبي عنها وهو باب أعلم وأرى.

وكذلك قولنا " ضرب موسى الكبيرَ عيسى " جاز تقدم المفعول بـــه "موســـى" والقرينة هي نصب نعت الاسم الأول " موسى " فعلم من ذلك أن المنعوت "موســـى" منصوب كذلك إذاً فهو المفعول وقدم على الفاعل المؤخر "عيسى"(١).

فـائـــدة :

"إذا جاء اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى في موضع مفعول به فلا يقال مفعول به وإنما نقول منصوب على التعظيم نحو "عبدت الله"

فـــ"عبدت" فعل وفاعل و"الله" منصوب على التعظيم تأدباً مع الله عز وجل .

---

(١) للفاعل مع المفعول به من جهة التقديم والتأخير ثلاث حالات جواز تقديم أحدهما على الآخر، ووجوب تقـــديم الفاعل على المفعول به، ووجوب تقديم المفعول على الفاعل، أما جواز تقديم أحدهما على الآخر فهـــو فيمـــا لا يوقع لبساً فيما عدى حالات الوجوب فيقدم الفاعل نحو "ضرب زيدعمراً" ويقدم المفعول نحو "ضـــرب عمـــراً زيد".

وأما وجوب تقديم الفاعل على المفعول ففي ثلاث حالات:-

الأولى: ما هو مذكور في الأصل من خوف الالتباس في حالة عدم ظهور علامة الإعراب.

الثانية: أن يكون المفعول به محصوراً نحو:"ما قرأ خالد إلا كتابين ، إنما أكل محمد رغيفاً".

الثالثة: أن يكون الفاعل ضميراً غير محصور نحو:"ضربت سعداً، وقابلت خالداً".

وأما وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ففي ثلاث حالات كذلك:-

الأولى: إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول نحو:" سكن الدار صاحبها".

الثانية: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول ضميراً نحو:" قابلني أبوك" .

الثالثة: أن يكون الفاعل محصوراً نحو:"ما أكرم خالداً إلا سعد".أهـــ من شرح ابن عقيل بتصرف

وبقي أن يتقدم المفعول به على الفعل وفاعله جوازاً نحو قول الله "فريقاً هدى" ويجب تقديمه في ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو"أياً تزر يكرمك" ، " من قابلت يرحب بك".

الثانية: أن يكون معمولاً لجواب "أما" ولا فاصل بينها وبين الجواب غيره نحو قول الله (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ) .

الثالثة:أن يكون ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو:"إياك نعبد".

ولما قلنا إن المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل فهذا الوقوع قد يكون حسياً ، وقد يكون معنوياً، يكون حسياً نحو " ضربت المشاغب " فوقوع الفعل عليه حسي ، والمعنوي نحو " اتقي الله " فلفظ الجلالة منصوب على التعظيم ووقوع الفعل عليه إنما هو معنوي .

باب
"ظنـت و أخواتهـا"

١٢٤- وكُـلُّ فعـلٍ مُتَعَـدَ يَنـصِبُ مفعولَـهُ مثـلُ سَـقَى ويَـشرَبُ

١٢٥- لكـنَّ فعـلَ الـشكِّ واليَقـينِ يَنـصِبُ مفعـولينِ في التَّلقـينِ

١٢٦- تقولُ: قدْ خِلتُ الهِلالَ لائحَا وقدْ وجَدتُ المُستَشَارَ ناصحَا

١٢٧- ومـا أظـنُّ عـامِراً رفيقَـا ولا أرَى لي خالـداً صَـديقَا

١٢٨- وهكـذا تَـصنَعُ في عَلِمْـتُ وفي حَـسِبْتُ ثـم في زَعَمْـتُ

الفعل ينقسم إلى قسمين " لازم ، و متعدي "

فـاللازم : هو الذي يكتفي بمرفوعه ولا يتجاوزه إلى المفعول به ويسمى قاصـراً نحو " قام ،ذهب " فتقول " قام بكرٌ ، جلس خالدٌ " فيكتفيان بالفاعل ولا يتعديان إلى نصب المفعول .

والمتعـدي : هو الذي لا يكتفي بالمرفوع بل يتجاوز ذلك إلى المفعول به و ينصبه ويسمى مجاوزاً وواقعاً.

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء المفعول نحو : زيد ضربته "

فـ " ضرب " فعل متعد بدليل اتصاله بهاء المفعول " ضربته "

بخلاف نحو " قام ، وجلس " فإنهما فعلان لازمان لعدم إلحاق هاء المفعول بهما فلا يقال " قمته ، جلسته[1]"

---

(١) إلا أن تكون هاء المصدر نحو القيام قمته والقعود قعدته فهذه الهاء ليست علامة للمتعدي بل هي داخلة عليـه وعلى اللازم أ.هـ من شرح ابن عقيل.

ثم إن الفعل المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد نحو: " ضرب محمد زيداً "

وقد يتعدى إلى مفعولين[١] نحو: " كسيت زيداً جبة " و " سقى عمرو خالداً ماءً "

ومما يتعدى إلى مفعولين كذلك ظن وأخواتها فإنها أفعال متعدية تنصب مفعولين .

وتسمى هذه الأفعال بأفعال الظن واليقين لأن منها ما يفيد في الخبر شكاً نحو "ظن، حسب ، خال ، زعم " .

ومنها ما يفيد يقيناً نحو " وجد ، علم ، رأى " ، وتسمى أفعال القلوب لأن الظن واليقين يدركان بالحس الباطن فمعانيها قائمة بالقلب.

وتتميز ظن وأخواتها عن باب (كسى و سقى)[٢] ونحوهما بأنه لا يجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين بل يجب ذكرهما معاً بخلاف باب " كسى ، أعطى " ونحوهما فإنه يجوز فيها الاقتصار

على مفعول واحد تقول: " كسيت زيداً " فتكتفي بنصب مفعول واحد ويستقيم الكلام. وتقول: " كسيت زيداً جبةً " فتنصب به مفعولين وهكذا..

ولا تقل في باب ظن وأخواتها " ظننت زيداً " بل لا بد من ذكر المفعولين نحو:" ظننت زيداً قائماً ".

---

(١) ما يتعدى لمفعولين أربعة أنواع الأول:ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما تارة أخرى كـ "نقص، وزاد" يقال "نقصت زيداً ديناراً ، زدت زيداً ديناراً" ، "نقصت المال ، زاد المال".

الثاني: ما يتعدى إليهما دائماً ولكنه يصل إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كـ "أمر، واستغفر، وسمى، وزوج" يقال "أمرت زيداً الخير وأمرته بالخير"و"استغفرت الله ذنباً واستغفرته من الذنب"و"زوجت زيداً هنداً وزوجته بهند" و "سميت الولد محمداً وسميته بمحمد".

الثالث: ما يتعدى لاثنين أولهما فاعل في المعنى كأعطى وكسا يقال "أعطيت زيداً درهماً" فزيد آخذ و"كسوت محمداً جبة" فمحمد لابس وهكذا، وهذا النوع سماعي لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة.

الرابع: ما يتعدى لاثنين أصلهما مبتدأ وخبر وهو ظن وأخواتها.أهـ من الكواكب الدرية

(٢) باب "كسى، سقى" هو باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأفعاله كثيرة أشهرها "كسى، سقى، أعطى، منح، سأل، منع، وهب، ألبس، عَلم" أ.هـ من أسس وتطبيقات نحوية بتصرف

والسبب في ذلك أن مفعولي ظن أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر ولا على الخبر دون المبتدأ فكذلك لا يحذف أحدهما هنا.

و ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال ظن و أخواتها وهي ثلاثة عشر فعلاً ، منها ما يدل على اليقين وهي خمسة "رأى[١]، درى ، علم ، تعلم ، وجد"

و منها ما يدل على الرجحان و هي ثمانية : " خال ، ظن ، حسب ، زعم[٢] بمعنى اعتقد ، عدَ ، حجا ، جعل بمعنى "اعتقد" ، "هب".

وإنما مثل الناظم بالماضي " خلت، ووجدت "والمضارع " أظن، وأرى" ليشير إلى أن كل ما يتصرف من هذه الأفعال من مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو نحوه حكمه حكم الماضي فكما أن " ظن " الماضي ينصب مفعولين فكذلك ما تصرف منه نحو " أَظن، وظُن، وظان " وهكذا

فائدة : إذا توسطت ظن وأخواتها بين مفعوليها أو تأخرت عنهما جاز الإعمال والإلغاء نحو: "زيد ظننت قائم" و "زيد قائم ظننت" فيجوز أن تنصب كلاً من زيد

---

(١) فائدة جليلة: رأى تأتي بمعنى علم نحو رأيت الله أكبر كل شيء وبمعنى ظن نحو " إنهم يرونه بعيداً" وبمعنى حلم أي رأى في منامه وتسمى الحلمية وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى إلى مفعولين ، وتأتي بمعنى أبصر نحو "رأيت الكواكب" وبمعنى اعتقد نحو "رأى أبو حنيفة جواز كذا" وبمعنى أصابه في رئته تقول " رأيت محمداً" أي ضربته فأصبته برئته وهي بهذه المعاني الثلاثة تعدى إلى مفعول واحد.

(٢) زعم إن كانت بمعنى اعتقد فهي من أخوات ظن تنصب مفعولين فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد كقول عمرو بن سأس

تقول هلكنا إن هلكتَ وإنما على الله أرزاق العباد كما زعم

وإن كانت بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وتارة بحرف جر

وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فلازمة يقال " زعمت الشاة " بمعنى سمنت أو هزلت

وكذلك ظن إن كانت بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن لم تتعد إلا إلى مفعول واحد نحو " ظننت زيداً " بمعنى اتهمته و"رأيت زيداً" بمعنى أبصرته و"علمت المسألة بمعنى عرفتها وكقول الله "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً" أي لا تعرفون وهكذا.

وقائم في المثالين على أنهما مفعولان لـ " ظن " ويجوز أن ترفعهما على أنهما مبتدأ وخبر وتلغي "ظن" وهذا ما يسمى بالإلغاء.

أما إن تقدمت ظن فيجب فيهما النصب على أنهما مفعولان فتقول "ظننت زيداً قائماً".

وإن توسط ما له صدر الكلام بين ظن وأخواتها علق عملها أي أنها تعمل في المحل لا في اللفظ نحو " علمت ما زيدٌ قائمٌ " فعلقت " علم " هنا أي بطل عملها في اللفظ لأنها توسط بينها وبين مفعوليها ما النافية وهي مما يستحق صدر الكلام.

ونعربها كالآتي "زيد" مبتدأ و"قائم" خبر وهما في محل نصب مفعولي "علم".

بـاب
"عمل اسم الفاعل المنون"

١٢٩- وإنْ ذَكَـرْتَ فـاعلاً مُنوَّنَـا فَهْـوَ كـما لـو كـانَ فِعـلا بَيِّنَـا

١٣٠- فـارفَعْ بـهِ في لازمِ الأفعـالِ وانـصِبْ إذا عُـدّي بكـلّ حَـالِ

١٣١- تقـولُ: زيـدٌ مـشترٍ أبـوهُ بـالرّفعِ مثـلُ : يَـشتري أخـوهُ

١٣٢- وقُـلْ : سـعيدٌ مُكـرِمٌ عثمانَـا بالنـصبِ مثـلُ يُكـرِمُ الـضِّيفَانَا

اسم الفاعل " كضارب، مكرم " يعمل عمل فعله[1] فإن كان فعله لازماً اكتفى برفع الفاعل نحو " ما قائم زيد " فـ " قائم " اسم فاعل وفعله " قام " لازم لذا فاسم فاعله لازم ونقول في إعرابه

---

(١) الأسماء التي تعمل عمل الفعل عشرة:-

أحدها: المصدر نحو قول الله "ولولا دفع الله الناس" فـ"الناس" مفعول به للمصدر "دفع" والتقدير لولا أن يدفع الله الناس.

الثاني: اسم الفاعل وهو ما نحن بصدده في الشرح.

الثالث: أوزان المبالغة وهي خمسة "فعال ، مفعال ، فعول ، فعيل ، فعل" نحو "أما العسل فأنا شراب" فـ"العسل" مفعول به مقدم لوزن المبالغة "شراب".

الرابع: اسم المفعول ويرفع ما بعده على أنه نائب فاعل نحو " أمفهوم الدرس".

الخامس: الصفة المشبهة نحو "زيد حسن وجهه" فـ"وجهه" فاعل للصفة المشبهة "حسن".

السادس: اسم الفعل نحو "دونك زيداً" أي خذ زيداً.

السابع: اسم المصدر نحو قول الشاعر

أظلوم إن مصابكم رجلاً أهدي السلام تحية ظلم

أي إصابتكم رجلاً.

الثامن: اسم التفضيل نحو "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" =

"ما" حرف نفي لا محل له من الإعراب " قائم " مبتدأ مرفوع " زيد " فاعل لاسم الفاعل " قائم " وهذا الفاعل أغنى عن الخبر ، وإن كان فعله متعدياً تعدى إلى المفعول نحو " خالد ضاربٌ بكراً " ونقول في إعرابه ، " خالد " مبتدأ مرفوع بالضمة "ضارب "خبر مرفوع بالضمة كذلك " بكراً " مفعول به منصوب.

واسم الفاعل يساغ من الفعل الثلاثي غالباً على وزن فاعل نحو " قام ، دخل ، أكل " اسم الفاعل منها " قائم ، داخل ، آكل " فإن كان على غير هذا الوزن فهو صفة مشبهه نحو " كريم، وظريف، وضخم" من "كرم، وظرف،و ضخم"

فإنها صفات مشبهة وليست أسماء أفعال لكونها ليست على وزن فاعل.

وإن أردنا أن نصيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي كالرباعي أو الخماسي فنأتي بمضارعه ثم نبدل ياءه ميماً ونكسر ما قبل آخره نحو " انطلق ، تعلم" نأتي بمضارعهما " ينطلق ، يتعلم " ثم نبدل ياءهما ميماً ونكسر ما قبل آخرهما " منطلِق ، متعلِم " فيكون اسم الفاعل لـ " انطلق " منطلق ولـ " تعلم " متعلم " وهكذا...

ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إلا بشرطين :

الشرط الأول : أن يكون اسم الفاعل للحال أو الاستقبال نحو: (زيد ضاربٌ عمراً الآن أو غداً) فـ" ضارب " اسم فاعل عمل عمل الفعل فنصب زيداً على أنه مفعول به لأنه دل على الحال " الآن " أو الاستقبال " غداً "

فأما إن كان للماضي مثل: (زيد ضارب عمروٍ أمس) فانه لا يعمل عمل الفعل بل تجب فيه الإضافة .

= فـ"الكحل"فاعل لاسم التفضيل "أحسن".

التاسع والعاشر: الظرف والمجرور المعتمدان نحو "أفي الدار عمرو وما عندك مال" فـ"عمرو" فاعل للجار والمجرور المعتمد على الاستفهام والتقدير استقر عمرو وكذلك في المثال الثاني وتقديره "ما استقر عندك مال".

وهذا الشرط إنما يشترط في اسم الفاعل إذا كان مجرداً من أل فإن كان موصولاً بها عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً نحو " هذا الضارب زيداً الآن أو غداً أو أمس.

الشرط الثاني : أن يكون معتمداً على استفهام أو على نفي أوعلى مبتدأ أو على حرف نداء كقوله تعالى : (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)

فـ"راغب"اسم فاعل عمل عمل فعله لأنه معتمد على همزة الاستفهام وفاعله "أنت".

ونحو (ما قائمٌ زيد) فعمل " قائم " لأنه معتمد على النفي " ما ".

ونحو (زيد ضاربٌ عمراً) فعمل ضارب لأنه معتمد على المبتدأ "زيد".

ونحو "يا طالعاً جبلاً" فعمل " طالع " لأنه معتمد على حرف نداء.

أو أن يكون اسم الفاعل صفة نحو " مررت برجل راكب فرساً " فعمل اسم الفاعل " راكب " لكونه صفة لـ "رجل".

أو أن يكون حالاً نحو " مررت بزيد راكباً فرساً " فعمل اسم الفاعل "راكب" لكونه حالاً.

ملاحظة : عمل اسم الفاعل جائز وليس بواجب فلك أن تقول " خالد ضاربٌ بكراً " فتعمله لتوفر شروط الإعمال فيه.

ولك ألا تعمله بل تضيفه إلى ما بعده فتقول "خالد ضاربُ بكرٍ" فـ "ضارب" خبر مرفوع وهو مضاف و"بكر" مضاف إليه مجرور ويكون هذا من قبيل الإضافة غير المحضة كما سبق بيانه في باب الإضافة.

هذا فيما إذا كان اسم الفاعل معدى لمفعول واحد أما إن كان معدى إلى مفعولين وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر تقول " هذا معطي زيد درهماً فـ هذا "مبتدأ و" معطي " خبره و" زيد " مضاف إليه و" درهماً " مفعول به ثاني لـ " معطي ".

إذاً فلا يجب عمل اسم الفاعل إلا فيما كان معدىً لمفعولين فيجب إعماله في نصب الثاني.

باب
"المصـــــادر"

١٣٣- والمَـصدرُ الأصـلُ وأيُّ أصـلِ ومنـهُ يـا صَـاحِ اشـتقاقُ الفعـلِ

١٣٤- وأوجَبَـتْ لـهُ النّحـاةُ النَّـصبَا في قـولِهم ضربْـتُ زيـدًا ضربَـا

المصـدر : هو الاسم الدال على الحدث دون الزمان.

وهو التصريف الثالث للفعل نحو " الضرب ،القيام ، الجلوس ،الذهاب"

وهو الأصل الذي تشتق منه الأفعال و الأوصاف على الأصح[١].

وينصب المصدر بفعله المشتق منه نحو قوله تعالى (يصدون عنك صدودا)

ونحو (ضربت زيداً ضربا) و يسمى المفعول المطلق وهو المراد ذكره هنا.

والمفعول المطلق[٢] هو .....

---

(١) ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل ولذلك سمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه.

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل فالأصل هو الفعل.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلا منهما أصل برأسه وليس أحدهما مشتق من الآخر ، والصواب ما ذهب إليه البصريون :

لوجهين؛ الأول:- أن المصدر يدل على الحدث فقط أما الفعل فيدل على الحدث والزمان، فالمصدر يدل على مفرد والفعل يدل على مركب والمفرد قبل المركب وبعبارة أوضح الإفراد أصل التركيب وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة.

الثاني:- أن المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعموم والفعل يختص بزمان معين والعام قبل الخاص .

أهـ. من اللباب بتصرف

(٢) سمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول له أهـ. من شرح ابن عقيل ، قلت وإنما يصدق المفعول عليه من غير تقييد بالحرف لأنه المفعول حقيقة الذي فعله فاعل الفعل.

المصدر[١] المنتصب توكيداً لعامله نحو : " ضربت ضرباً " أو بياناً لنوعه نحو " سرت سير زيد " أو بياناً لعدده نحو " ضربته ضربتين ".

إذاً فالمفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مؤكداً لعامله وهو الذي يوافق فعله باللفظ والمعنى نحو " ضربته ضرباً " أو بالمعنى فقط نحو " جلست قعوداً ".

الثاني : أن يكون مبيناً لنوع عامله إما بالإضافة نحو " اعمل عمل الصالحين " أو بالوصف نحو " اعمل عملاً صالحاً " ويسمى المصدر النوعي.

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد نحو " شربت شربة أو شربتين أو شربات ".

ويسمى المصدر العددي.

١٣٥- وقدْ أُقيمَ الوصفُ والآلاتُ مَقَامَهُ والعددُ الإثبَاتُ

١٣٦- نحوُ ضربْتُ العبدَ صوطًا فَهَرَبْ واضرِبْ أشدَّ الضّربِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ

١٣٧- واجلِدْهُ في الخمرِ اربعينَ[٢] جَلدَهْ واحبِسهُ مثلَ حبسِ مولِي عبدَهْ

هناك مسائل تنوب عن المفعول المطلق عند حذفه فتنصب على انتصابه اقتصر الناظم على ذكر بعضها ونحن نذكر البعض الآخر. **وهي ستة مسائل :**

---

(١) بين المصدر والمفعول المطلق علاقة عموم وخصوص مطلق أي أنهما يجتمعان في مثال وينفرد أحدهما بمثال فحين نقول "ضربت ضرباً" فـ"ضرباً" مفعول مطلق وهو مصدر .

وحين نقول "ضرب عمرو شديد" فـ"ضرب" مصدر وليس بمفعول مطلق.

إذاً فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس فيشترط في المفعول المطلق أن يكون مصدراً وإلا لما كان مفعولاً مطلقاً والمصدر لا يشترط فيه أن يكون مفعولاً مطلقاً بل قد يكون مبتدأً أو خبراً أو غيرهما من أوجه الأعراب.

(٢) الهمزة في أربعين همزة وصل في النظم لإقامة الوزن وإلا فهي همزة قطع.

الأولى صفة المصدر : نحو (سرت حسناً) ، (ضربته شديداً) أي " سرت سيراً حسنا "،"ضربته ضرباً شديداً "

الثانية : آلة المصدر : مثل (ضربته عصاً ، أو سوطاً "

الثالثة : عدد المصدر : نحو (ضربته ضربتين) ، (ضربته ثلاثاً).

هذه التي اقتصر عليها الناظم وبقي عليه

الرابعة : (كل ، بعض) المضافان إلى المصدر نحو قول الله "فلا تميلوا كل الميل"، ونحو: " فهمته بعض الفهم "

وكقول الشاعر:

و قد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

وتعرب " كل ، وبعض في هذه الحالة نائب مناب المفعول المطلق .

الخامسة : ضمير المصدر نحو " ضربته زيداً" أي ضربت الضرب ونحو قول الله " لا أعذبه أحداً من العالمين " أي لا أعذب العذاب.

السادسة[1] : اسم الإشارة نحو " ضربته ذلك الضرب " فـ " ذلك " نائب مناب المفعول المطلق و" الضرب " بدل من اسم الإشارة منصوب.

١٣٨- وربَّما أُضمِرَ فعلُ المصدرِ كقولِهم سَمعًا وطَوعًا فاخبُرِ

---

(٢) ما ينوب عن المصدر عند حذفه اثنتا عشرة مسألة اقتصرت في الشرح على ست منها طلباً للاختصار وبقي:

السابعة : ما دل على نوع المصدر نحو " رجع زيد القهقرى " لأن القهقرى نوع من الرجوع وهو الرجوع إلى الوراء.

الثامنة: هيئة المصدر كحديث "يموت المؤمن ميتة حسنة ويموت الكافر ميتة سيئة

التاسعة: زمان المصدر كقول الشاعر * ألم تغمض عيناك ليلة أرمدا *

العاشرة المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو: "قعدت جلوساً وافرح الجذل"

الحادية عشرة: اسم المصدر نحو "أعطيته عطاءً" الثانية عشرة: أي الاستفهامية نحو "أي أكل أكلت" وأي الشرطية نحو "أي مشي تمش يفدك"

١٣٩- ومثلُــهُ سَــقيًا لــهُ ورَعيَــا وإن تَــشأْ جَــدْعًا لــهُ وَكيًّــا

ذكر الناظم سابقاً أن المصدر منصوب و الناصب له إما فعل أو وصف يعمل عمل الفعل وأشار هنا إلى أن عامل الفعل قد يضمر[1] أي يحذف وإضماره إما جوازاً وذلك لقرينة نحو " سريعاً " لمن قال لك " أي سير سرت " والتقدير " سرت سريعاً ".

وإما وجوباً وهو على ضربين سماعي وقياسي.

فالأول كقولهم " سمعاً لك وطاعة وحباً لك وكرامة " فهذه المصادر سمعت عن العرب منصوبة بأفعال محذوفة والتقدير (أسمع لك سمعاً و أطيعك طاعة و أكرمك كرامة) .

وكذلك سمع عنهم " سقياً له و رعياً " و يقصدون بها الدعاء .و التقدير " سقاه الله سقياً و رعاه الله رعياً " وكذلك " جدعاً له وكيا " والتقدير جدع الله أنفه جدعاً وكواه كيا.

وأشار للقياسي بقوله :

---

(١) يكون المصدر نائباً عن فعله أي أن الفعل يحذف فيكون المصدر دالاً عليه ونائباً عنه في ستة مواضع:

الأول: إذا تضمن المصدر معنى الأمر نحو: "صبراً على المشقة" أي اصبر صبراً.

الثاني: إذا تضمن معنى النهي نحو: "صبراً لا جزعاً".

الثالث: إذا تضمن معنى الدعاء وهي مسموعة عن العرب نحو:"سقياً له ورعياً له ورحمةً للبائس وتعساً للخائب وبعداً للظالم ، سحقاً للئيم ، عذاباً للكاذب ، شقاءً للمهمل ، خيبةً للمقصر ، تباً للواشي أي هلاكاً ، نكساً للمتكبر أي سقوطاً له ثانية أشد من الأولى ، ويلك ، ويحك ،ويقالان في التوبيخ أو التنبيه على الخطأ.

الرابع: إذا أتى المصدر بعد الاستفهام وتضمن معنى التوبيخ نحو: "أجرأةً على المعاصي" أو التعجب نحو: "أشوقاً إلى الوطن ولم يمض من اغترابك إلا يوم واحد".

الخامس: مصادر مسموعة كثر استعمالها نحو: "سمعاً وطاعة ، حمداً وشكراً ، عجباً ، سبحان الله ، معاذ الله.

السادس: مصادر سمعت مثناة نحو: "لبيك" أي إجابة بعد إجابة ، "حنانيك" أي تحنناً بعد تحنن ، "سعديك" أي سعداً بعد سعد .أهـ. من أسس وتطبيقات نحوية بتصرف

١٤٠- ومنهُ قد جاءَ الأميرُ رَكْضَا واشتَمَلَ الصَّمَّاءَ إذْ تَوَضَّا

قوله ومنه : أي ومما ينصب من المصادر بفعل محذوف المصدر الواقع موقع الحال مثل " جاء الأمير ركضا " و " أقبل عمرو مشيا " و التقدير يركض ركضاً و يمشي مشياً .

وإنما فصل هذا عما قبله للخلاف فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها أحوال منصوبة مؤولة بمشتق والتقدير راكضاً وساعياً وهو الأوجه لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير فعلى القول الأول حذفت جملة " يركض " و" يمشي ".

وذهب بعضهم إلى أنها أحوال على حذف مضاف والتقدير ذا ركض وذا سعي.

وظاهر كلام الناظم أن " اشتمل الصماء " منصوب بفعل مقدر كجاء الأمير ركضاً وليس كذلك بل هو من أمثلة ما أقيم فيه النوع مقام المصدر

فمما يقوم مقام المصدر نوعه المبين لهيئة الفعل والمعنى اشتمل الشملة الصماء.

باب
"المفعـــول لـــه"

١٤١- وإن جَرى نُطقُكَ بالمفعولِ لهْ فانصِبْهُ بالفعلِ الذي قد فَعلَهْ

١٤٢- وهْوَ لَعَمري مصدَرٌ في نفسِهِ لكنَّ جنسَ الفعلِ غيرُ جنسِهِ

١٤٣- وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ جوَابَ لِمْ فعلْتَ ما تَهوَاهُ

١٤٤- تقولُ قد زُرتُكَ خوفَ الشَّرِّ وغُصْتُ في البحرِ ابتغاءَ الدُّرِّ

المفعول له : هو المصدر القلبي الدال على التعليل و علامته أن يصلح جواب " لماذا "؟ نحو " جئتك طلباً للعلم ".

فـ " جئتك " فعل وفاعل ومفعول به ، " طلباً " مفعول له لأنه يدل على علة فعل المجيء وهو منصوب بالفعل " جئت " وقد يكون الناصب له الوصف العامل عمل الفعل نحو " أنا ناصحك خوفاً عليك ".

وقول الناظم:

وغالب الأحوال أن تراه جواب لما فعلت ما تهواه

ليس دقيقاً بل الصواب أنه دائماً يصح جواب "لما فعلت" ، وليس غالباً.

ويسمى المفعول له ولأجله ومن أجله والمنصوب على العلة والمصدر المعلل.

و يشترط في المفعول له خمسة شروط :-

الشرط الأول :أن يكون مصدراً[1] فيخرج من ذلك قولنا " جئت للسمن والعسل، " فإن السمن والعسل وإن كانا سبب المجيء إلا أنهما ليسا مصدرين .

---

(١) أجاز يونس كونه غير مصدر كقولهم "أما العبيد فذو عبيد" بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير وأنكر سيبويه نصب العبيد وقال إنها لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع والذي عليه أكثر محققي =

لذا فلا ينصب منهما شيء على أنه مفعول له بل يجب جرهما بحرف الجر الدال على التعليل " اللام " .

الشرط الثاني :أن يكون قلبياً[١] أي ليس من أعمال الجوارح

أما إن كان من أعمال الجوارح فلا ينصب على أنه مفعول به مثل "جئتك لضرب زيد " فلا يحسن أن تقول (جئتك ضرباً) على أن ضرباً مفعول له لأنه وإن كان مصدراً إلا أنه ليس قلبياً بل هو من أعمال الجوارح فيجب جره باللام.

الشرط الثالث :أن يكون دالاً على التعليل أي أنه يذكر لبيان أنه علة الفعل.

الشرط الرابع : أن يتحد مع عامله في الزمن فخرج من ذلك قولنا " جئتك أمس لأكرمك غداً "لأن زمن الفعل اختلف عن زمن الإكرام .

الشرط الخامس : أن يكون متحداً مع عامله في الفاعل أي أنهما صدرا من فاعل واحد فخرج من ذلك " جاء زيد لإكرام عمروٍ له ".[٢]

فإن فقد الاسم أحد هذه الشروط إلا التعليل وجب جره بحرف دال على التعليل وقد سبق التمثيل في محترزات الشروط.

والمفعول له المستكمل لهذه الشروط على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن يكون نكرة أي مجرداً عن أل والإضافة:- مثل: "جئت إكراماً لك "

= المتأخرين كابن هشام وغيره على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به أي مهما ذكرت العبيد ونحو قولهم أما البصرة فلا بصرة لكم أي مهما ترى البصرة وهذا هو الراجح.

أهـ. من الكواكب الدرية

(١) أما اشتراط كون المصدر قلبياً فهذا خلاف للفارسي فإنه أجاز أن يكون علاجياً أي من أعمال الجوارح نحو "جئتك ضرب زيد" أي لتضربه وهذا القول جيد إن ورد السماع به.

(٢) اشتراط الاتحاد في الوقت والفاعل هو رأي المتأخرين ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد المتقدمين وأنا أميل هنا إلى رجحان هذا المذهب وأنه لا يشترط في المفعول له إلا أن يكون مصدراً دالاً على التعليل فحسب والله أعلم.

النوع الثاني : أن يكون معرفاً بأل: نحو: "التأديب" من قولنا "ضربت ابني للتأديب".

النوع الثالث : أن يكون مضافاً :- مثل: " زرتك خوف الشر "

ويجوز في هذه الحالات الثلاث أن ينصب المفعول له أو أن يجر باللام فلك أن تقول " جئتك للإكرام ، ضربت ابني للتأديب ، زرتك لخوف الشر" فتجرها باللام .

ولك أن تنصبها على المفعولية كما سبق تمثيله ، إلا أن الأكثر في النكرات أن تنصب والأكثر في المعرف بأل أن يجر باللام .

أما المضاف فيجوز جره و نصبه على حد سواء.

ويستوي الأمران في المضاف بلا تردد ولا خلاف

باب
"المفعول معه[١]"

١٤٥- وإنْ أقمتَ الواوَ في الكلامِ مُقامَ معْ فانصِبْ بلا مَلامِ

١٤٦- تقولُ جاءَ البَرْدُ والجِبَابَا واستوَتِ الماءُ والأخشابَا

١٤٧- وما صَنعتَ يا فتى وسَعدا فقِسْ على هذا تُصادِفْ رُشدَا

المفعول معه : هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو بمعنى مع .

وحكمه النصب[٢] كما مثل به الناظم "جاء البرد و الجبابا" أي مع الجباب.

والمقصود بالجباب تلقيح النخل.

ويشترط في المفعول معه أن يكون اسماً فلا يكون فعلاً نحو " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " بنصب " تشرب " بل الواو في مثله للعطف والناصب أن مضمرة وجوباً وقيل إنه مفعول معه وليس بذاك.

---

(١) الأصل في ترتيب المنصوبات تأخير المفعول معه على سائر المفاعيل فهو على هذا خاتمة المفاعيل ، وإنما كان آخرها لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة وهي الواو دون باقيها وللخلاف في كونه قياسياً أو سماعياً وإن كان المختار أنه قياسي مطلقاً.

(٢) الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه وبه قال جمهور البصريين وقال الجرجاني أن الناصب له الواو وقال الكوفيون إن الناصب له المخالفة أي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها أهـ.من التصريح .

قلت ما ذهب إليه الجرجاني ضعيف إذ كيف نعمل الحرف مع وجود ما هو أصل في العمل وهو الفعل أو ما شابهه.

وكذلك القول في رأي الكوفيين فهو ضعيف إذ لم يعلم في العربية أن مثل هذه المخالفة تعمل بل وتقوى على العمل مع وجود الفعل أو ما شابهه.لهذا يترجح مذهب البصريين والله أعلم.

وللاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات هي :

الحالة الأولى : وجوب النصب على المعية ،وهذا فيما إذا امتنع العطف مثل " سرت والجبل ، سهرت والمصباح " فيجب نصب الجبل على أنه مفعول معه، وكذلك المصباح لامتناع العطف والاشتراك .

ومعنى امتناع العطف أي أنه لا يصح فيه إعادة الفعل بعد الواو فلا يقال " سرت وسار الجبل" ، "سهرت وسهر المصباح " لعدم قصد التشريك بينهما بل يتعين أن تكون الواو بمعنى " مع " والمعنى " سرت مع الجبل " ،" وسهرت مع المصباح " وهكذا.

وهكذا في قول الناظم "واستوت المياه والأخشابا "أي مع الأخشاب لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت .

الحالة الثانية : جواز العطف و النصب على المعية[1] وهذا في حين لم يمتنع العطف، مثل "جاء زيد و عمرو " فيجوز رفع عمرو على أنه معطوف على زيد والمعنى " جاء زيد وجاء عمرو " و يجوز نصبه على أنه مفعول معه والمعنى " "جاء زيد مع عمرو" إلا أن العطف هنا أرجح لأنه على الأصل.

الحالة الثالثة : و جوب العطف و امتناع النصب على المعية وذلك في موضعين:

الموضع الأول:- فيما إذا كان الفعل يدل على الاشتراك مثل: " تخاصم زيد وعمرو ".

---

(١) والفرق بين الرفع والنصب هنا أنك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه وإذا نصبت كان الفعل للأول ولكن تبعاً للثاني مثاله "اذهب أنت وزيد" إذا رفعت كنت آمراً لهما بالذهاب ،وإن نصبت كنت آمراً للمخاطب دون زيد فإن لم يذهب زيد لم يلزم المخاطب الذهاب لأنك أمرته أن يذهب مع زيد.

فهنا يجب عطف عمرو على زيد و لا يجوز النصب على المعية لأن الفعل "تخاصم" يدل على الاشتراك فهو محتاج إلى العطف، و كذلك قولنا " تقاتل بكر وخالد" وهكذا.

الموضع الثاني : إذا لم يحتمل معنى المعية في الواو نحو " جاء محمد وعلي قبلـــه أو بعده "

فالواو هنا لا يمكن أن تحمل على معنى "مع" وإلا فسد الكلام.

والسبب في امتناع النصب على المعية في هذه الحالة هو أن المفعول معه فضلة يأتي بعد تمام الجملة وهنا الفعل يدل على الاشتراك فما بعد الواو ليس بفضلة بل هو عمدة لأن المعنى لا يتم بدونه فامتنع النصب على المفعولية ووجب العطف.

باب
"الحـــــال"

١٤٨- والحـالُ والتّمييـزُ منـصوبانِ ... عـلى اختـلافِ الوَضـعِ والمَبَـاني

١٤٩- ثـمَّ كِـلا النّـوعينِ جـاءَ فَـضلَهْ ... مُنكَّـراً بعـدَ تمـامِ الجُملَـهْ

١٥٠- لكـنْ إذا نظـرتَ في اسـمِ الحـالِ ... وجدتَـهُ اشـتقَّ مـنَ الأفعـالِ

١٥١- ثمّ تُـرَى عنـدَ اعتبـارِ مَـنْ عَقَـلْ ... جوابَ كيفَ في سؤالِ مَنْ سَـأَلْ .

١٥٢- مثالُـهُ جـاءَ الأمـيرُ راكبَـا ... وقـامَ قُـسٌ في عُكـاظَ خاطبَـا

الحـال[1] **لغة** : الهيئة.

واصطلاحاً : هو الوصف الفضلة المفسر لما انبهم من الهيئات.

وعلامته أن يصلح أن يكون جواب " كيف " مثل " جاء زيد راكبـاً " فـــ" راكباً " حال لكونه وصف فضلة بيّن هيئة المجيء[2]".

---

(١) الحال لغة: الهيئة وأصله حول من التحول ويجوز فيه التذكير والتأنيث ، تقول حال حسن بتذكيرهما أو حالـة حسنة بتأنيثهما أو حال حسنة بتذكير الأول وتأنيث الثاني ويمنع العكس.

(٢) فائدة الحال أنها تبين هيئة الفعل كما مثلنا في الشرح وقد تأتي لتأكيد صاحبها نحو قوله تعالى(وَلَوْ شَـاءَ رَبُّـكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً) فـ "جميعا" حال أكدت صاحبها "كلهم".

وقد تأتي لتأكيد عاملها نحو قولك "جاء زيد آتيا " وقول الله "فتبسم ضاحكا" وقد تأتي تأكيداً لمضمون الجملـة قبلها نحو "زيد أبوك عطوفا" .

إذاً فالحال على أربعة أقسام مبينة للهيئة ، ومؤكدة لعاملها ،ومؤكدة لصاحبها ، ومؤكدة لمضمون الجملة.أهـ من منحة الجليل

ومعنى قولنا " فضلة " أي أنه يأتي بعد تمام الجملة وقد يستغنى عنه كقولنا " ذهب سعد مسرعاً " فـ " مسرعاً "حال وهو فضلة لأنه جاء بعد تمام الجملة ويستغنى عنه فلك أن تقول " ذهب سعد " وتستغني عن الحال

وقد لا يستغنى عن الفضلة نحو قول الله تعالى " ولا تمشِ في الأرض مرحاً " فـ "مرحاً" حال وهو فضلة ولكن لا يستغنى عنه لفساد المعنى بدونه.

إذاً فليس كل فضلة يستغنى عنها كما قد يتوهم البعض بل الفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة.

أي أنها ليست أحد أركان الجملة وقد يستغنى عنها وقد لا يستغنى.

وحكم الحال النصب

ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك طلباً للاختصار فيشتركان في أن كلاً منهما منصوب ، فضلة ، نكرة[١].

إذاً فالتمييز والحال منصوبان فضلتان نكرتان .

وقوله على اختلاف الوضع و المباني أي أن الحال و التمييز منصوبان دائماً على أي وضع، وعلى أي مبنى كانا.

ثم بعد ذلك ذكر الفرق بين الحال والتمييز فالحال مشتق[٢] مثل " راكب " مشتق من ركب.

---

(١) جمهور البصريين على وجوب كون الحال نكرة ويونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين على أنه يصح مجيء الحال معرفة مطلقاً سواء كانت في معنى الشرط أم لم تكن. وجمهور الكوفيين على جواز مجيء الحال نكرة إذا كانت بمعنى الشرط نحو قولك "محمد الراكب أحسن منه الماشي" بنصب كل من الراكب والماشي وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى أهـ. من شرح ابن عقيل وأرى رجحان مذهب الكوفيين إن ورد السماع بمثل ذلك.

(٢) يشترط في الحال أن تكون مشتقة إلا أنها تأتي جامدة في خمسة مواضع:

الأول: إن دلت على سعر نحو "بعته مداً بدرهم" فـ "مداً" حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعته مسعراً كل مد بدرهم.

و"مهرول "مشتق من هرول والتمييز جامد غير مشتق نحو "معي عشرون ريالاً "فريالاً "تمييز وهو جامد كما ترى .

وضابط الحال أن يصلح أن يكون جواباً لكيف فحينما نقول "جاء زيد "فكأنه قيل كيف فقلنا "راكباً "فهو حال لأنه يصلح أن يكون جواباً لكيف.

وقس المشار إليه في النظم هو قس بن ساعدة من فصحاء العرب كان خطيباً من خطباء الجاهلية ومات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وكان مؤمناً بظهوره عليه الصلاة والسلام.

ومن شروط الحال كذلك أن تكون نكرة وما سمع عن العرب من مجيء الحال معرفة فإنه يُؤول بنكرة مثل "جاء زيد وحده "فوحده حال وهو معرفة فنؤوله بنكرة ونقول "جاء زيد منفرداً" وهكذا..

أما صاحب الحال فيجب أن يكون معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة[1] إلا في واحدة من ثلاث حالات :

= الثاني: إذا دل على تفاعل نحو: " بعته يداً بيد" أي مناجزة. الثالث: إن دل على تشبيه نحو:"كر زيد أسداً" أي مشبهاً الأسد.

الرابع: إن دل على ترتيب نحو: "ادخلوا الدار رجلاً رجلاً" أي مرتبين.

الخامس: أن تكون الحال موصوفة نحو قول الله "قرآناً عربياً" وقوله سبحانه "فتمثل لها بشراً سوياً"

السادس: أن تكون دالة على عدد كقول الله (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)

السابع: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها كقولك "هذا مالك ذهباً" أو تكون الحال أصلاً لصاحبها نحو "هذا خاتمٌ حديداً"

الثامن: أن تدل على طور فيه تفصيل نحو قولهم: "هذا بسراً أطيب منه رطباً".

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى يجب تأويلها بمشتق ليسر ذلك وعدم التكلف فيه ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية فذهب قوم إلى وجوب تأويلها أيضاً وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلف أهـ. من منحة الجليل.

(١) مجيء الحال من النكرة مقيس عند سيبويه لا يوقف فيه على ما ورد من السماع ، =

الأولى: إذا تقدم الحال على صاحبه[١] مثل "جاء مسرعاً رجل "فسوغ مجيء" رجل" صاحب الحال نكرة تقدم الحال عليه.

ومنه قول كثير عزة.

لميّة موحشاً طلل يلوح كأنه خلل[٢]

فـ "طلل " هو صاحب الحال والذي سوغ مجيئه نكرة تقدم الحال عليه وهو " موحشاً "

الثانية : أن يخصص صاحب الحال بوصف مثل: "أقبل طالب ذكي راكضاً" أو يخصص بإضافة مثل: "رأيت طالب علم مبتسماً" فـ "طالب" الأولى نكرة وسوغ

= وذهب الخليل ويونس بن حبيب إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه وإنما يحفظ ما ورد منه .

(١) اعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات:-

إحداها: أن يتأخر عنه أو يتقدم عليه جوازاً كـ "جاء زيد راكباً" ، "راكباً جاء زيد" ، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف نحو "زيد منطلق مسرعاً.

الثانية: أن يتقدم الحال على عاملها وجوباً وذلك فيما إذا كان لها صدر الكلام نحو "كيف جاء زيد" وكقول الله "كيف تكفرون بالله"

الثالثة: أن يتأخر الحال عن عاملها وجوباً ويمتنع تقديمها وذلك فيما إذا كانت جملة مقرونة بالواو نحو: "جئت والشمس طالعة" أو مؤكدة لعاملها كـ "ولى مدبراً" أو لمضمون جملة قبلها كـ "زيد أبوك عطوفا" أو كان فعلاً جامداً غير متصرف كفعل التعجب ونعم وبئس وليس أو غير فعل كاسم الفعل نحو "هيهات زيد راكباً"،أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل إذا لزم الإفراد والتذكير نحو "هذا أفصح الناس خطيباً" ، أو كان لفظاً متضمناً معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو قول الله "فتلك بيوتهم خاوية" فإن "تلك" عامل في خاوية لأن فيها معنى الفعل دون حروفه وهو "أشير" والتمني "ليت زيداً محسناً أخوك" والترجي نحو "لعله أميراً أبوك" وهكذا .أهـ. انظر الكواكب الدرية ٤٦٢/٢

(٢) مية اسم امرأة، والطلل هو ما شخص من آثار الدار، والخِلل جمع خِلة وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب.

وقد قال الحامدي رحمه الله والأولى جعله حالاً من الضمير في الخبر أي طلل مستقر لمية ليكون جارياً على مذهب الجمهور من عدم مجيء الحال من المبتدأ أهـ من حاشية الحامدي على الكفراوي .

قلت : هذا تخريج حسن لكنه لا يخلو من تكلف.

مجيئها صاحب حال أنها وصفت و "طالب" في المثال الثاني نكرة سوغ كونها صاحب حال أنها أضيفت

ومنه قول الشاعر :

نجيت يا ربي نوحاً واستجبت له في فلك ما خر في اليم مشحونا

فـ " مشحونا " حال وصاحبه " فلك " وسوغ مجيئه نكرة أنه وصف بقوله " ماخر ".

الثالثة : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام و النهي فمثال ما وقع بعد النفي قول الشاعر :

ما حُمَ من موت حِمىً واقياً ولا ترى من أحد باقياً

فـ " واقياً " حال وصاحب الحال " حِمىً " وهي نكرة والذي سوغ ذلك أنها مسبوقة بالنفي وقس على هذا عجز البيت.

ومثال ما يقع بعد الاستفهام " هل يوجد رجل واقفاً " ومثال ما يقع بعد النهي قول قطري بن الفُجَاءَة :

لا يركنني أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لِحمام

فـ " متخوفاً " حال وصاحب الحال " أحد " وهي نكرة والذي سوغ ذلك مجيئها بعد النهي[1].

---

(١) بقي من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة لم أذكرها في الأصل خشية الإطالة وهي:

الأول: أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو نحو "زارنا رجل والشمس طالعة"

الثاني: أن تكون الحال جامدة نحو "هذا خاتمٌ حديداً"

الثالث: أن تكون النكرة معطوفة على معرفة نحو " " زارني أحمد ورجل راكبين" أو معطوفة على نكرة لها مسوغ من المسوغات السابقة نحو: "زارني رجل صالح وصبي مبكرين" فعلى هذا فمسوغات مجيء الحال من النكرة ستة أهـ. من منحة الجليل بتصرف

والغالب في الحال أن تكون منتقلة أي غير لازمة للمتصف بها نحو" جاء عبد الرحمن ضاحكاً فـ"ضاحكاً" وصف منتقل لجواز انفكاكه عن "عبد الرحمن"بأن يجيء غير ضاحك.

وقد تكون الحال غير منتقلة نحو " دعوت الله سميعاً " فـ"سميعاً" حال وهو وصف لازم غير منتقل(١).

١٥٣- ومنهُ مَنْ ذا بالفَنَاءِ قاعدَا وبِعتُهُ بدرهمٍ فصاعدَا

العامل في الحال واحد من خمسة أمور :

١- **الفعل** : مثل: "انطلق خالد مسرعاً " فـ "مسرعا "حال منصوب والعامل فيه الفعل "انطلق"

٢-**الوصف العامل عمل الفعل** مثل:" أنا ضاربٌ عمراً واقفاً " العامل في الحال اسم الفاعل "ضارب".

٣ - **الظرف**: نحو: "زيد عندك جالساً " العامل في الحال الظرف " عندك "

٤- **الجار والمجرور** نحو: "في الدار عمرو واقفاً " العامل في الحال الجار والمجرور "في الدار"

---

(١) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:-

إحداها: إذا كان عاملها مشعراً بتجدد صاحبها نحو قوله تعالى "خلق الإنسان ضعيفاً"

الحالة الثانية:أن تكون الحال مؤكدة إما لعاملها نحو قوله تعالى "أبعث حياً" أو لصاحبها نحوقوله سبحانه " لآمن من في الأرض كلهم أجمعين" أو لمضمون جملة قبلها نحو قولهم "زيد أبوك عطوفاً"

الحالة الثالثة: أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كقولهم "دعوت الله سميعاً " وقوله تعالى "أنزل إليكم الكتاب مفصلاً" أهـ. من منحة الجليل بتصرف

قلت وأضيف هنا حالة رابعة وهي إذا كانت الحال صفة لله نحو قوله سبحانه "قائماً بالقسط" ولعله يدخل في هذه الحالة ، المثال السابق في الحالة الثانية "دعوت الله سميعاً".

٥- **اسم الإشارة** نحو: قوله تعالى : ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ العامل في الحال اسم الإشارة "ذا"

وإذا كان العامل في الحال الفعل فيجوز حينئذ تقديم الحال أو توسيطه أو تأخيره .

فتقول: "جاء زيد ضاحكاً " أو "جاء ضاحكاً زيد " أو " ضاحكاً جاء زيد ".

أما إن كان العامل غير الفعل فيجب التأخير "زيد عندك جالساً " فلا يقدم ولا يوسط.

وأشار الناظم بقوله " وبعته بدرهم فصاعداً " إلى أن عامل الحال يجب حذفه إذا جاءت لبيان تدريج زيادة أو نقص نحو " بعته بدرهم فصاعداً ، أعطيته درهماً فسافلاً " والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المعطى سافلاً "

فائدة:

(الحال " وصف " فقد تكون مفردة نحو " ذهب زيد مهرولاً " وقد تكون جملة اسمية مثل حديث " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " فجملة " وهو ساجد " في محل نصب حال وقد تقع جملة فعلية نحو(وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ)

فجملة يبكون في محل نصب حال من الضمير في " جاءوا" وقد تكون شبه جملة ظرفاً نحو " رأيت الهلال بين السحاب " أو جاراً ومجروراً نحو " فخرج على قومه في زينته " أي متزيناً ويتعلق الظرف والجار والمجرور بمستقر أو استقر محذوفين وجوباً).

باب
"التمييـــــز"

١٥٤- وإنْ تُـــرِدْ معرفـــةَ التّمييـــزِ لكـــي تُعَـدَّ مِـنْ ذوي التّمييـزِ

١٥٥- فَهْـوَ الـذي يُـذكَرُ بعـدَ العَـددِ والوَزنِ والكَيلِ ومَذروعِ اليدِ

١٥٦- ومِـنْ إذا فَكّـرْتَ فيـهِ مُـضمَرَهْ مِـنْ قبـلِ أنْ تـذكُرَهُ وتُظهِـرَهْ

١٥٧- تقـولُ عنـدي مَنَـوانِ زُبْـدًا وخمـــسةٌ وأربعـــونَ عبـــدًا

١٥٨- وقـدْ تـصدَّقتُ بـصاعٍ خـلا ومَـا لـهُ غـيرُ جَريـبٍ نَخـلا

التمييز[1] **لغـة**: فصل الشيء عن غيره ومنه قول الله ﴿وَامْتَـازُوا الْيَـوْمَ أَيُّهَـا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يّـس:٥٩] ، أي انفصلوا من المؤمنين.

واصـطلاحاً: هو الاسم الفضلة المفسر لما انبهم من الذوات ويصلح أن يكـون جواب "مماذا " ، وحكمه النصب[2].

---

(١) التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل المميز ويقال فيه التمييز والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر.

(٢) اختلف في ناصب التمييز والراجح أنه منصوب بمفسره من مفرد اتفاقاً ومن النسبة على المشهور .

وقيل إن الناصب له هو الفعل الموجود في الجملة نحو "اشتعل الرأس شيباً" الناصب للتمييز هو الفعل "اشتعل" واختلف في توجيه"شبرٌ أرضاً" و "عشرون درهماً" إذ لا وجود للفعل فقيل تشبه "ضاربٌ زيداً" في الاسمية والطلب المعنوي أي أن كلاهما يطلب ما بعده ليعمل فيه ووجود ما به التمام وهو التنوين في "شبر"، و"عـشرون" تـشبه ضاربون في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو "النون" وقيل وجه النصب شـبه التمييـز باسـم التفضيل لكون كل منهما فيه "منه" ملفوظة في اسم التفضيل و مقدرة في التمييز.

واسم التفضيل يشبه الصفة المشبهة والصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل واسم الفاعل يشبه الفعل فـالتمييز يـشبه الفعل بخمسة وسائط.أهـ. هذا الكلام النفيس مستفاد من شيخنا الجليل العلامة اللغوي محمد سعيد الـشنقيطي حفظه الله فيا طالما تتلمذنا عليه واستقينا منه مثل هذه الفوائد فكتب الله أجره ونفعنا بعلمه.

والتمييز ينقسم إلى قسمين :

تمييز ذات وهو تمييز المفرد ، وتمييز نسبة وهو تمييز الجملة.

فتمييز الذات هو الذي ذكره الناظم هنا وهو الذي يذكر بعد العدد نحو: " أحد عشر كوكباً "

وبعد الوزن مثل: " عندي منوان عسلاً " وبعد الكيل مثل: " معي رطل زيتا " وبعد المساحة نحو: "له جريب نخلا " فـ " كوكباً ، عسلاً ، زيتاً ، نخلاً " من قبيل تمييز الذات لمجيئها بعد العدد والوزن والكيل والمساحة[1].

وقد أتى الناظم رحمه الله بأربعة أمثلة:

الأول للموزون وهو قوله " عندي منوان زبدا "

والثاني للمعدود بقوله " وخمسة وأربعون عبدا "

والثالث للمكيل بقوله " وقد تصدقت بصاع نخلا "

والرابع للمذروع بقوله " وما له غير جريب نخلا ".

والصاع أربعة أمداد والمد ٢٤ لتراً .

والجريب ستون ذراعاً طولاً في ستين عرضاً والذراع ٧٠سنتيمتراً

---

(١) يقع تمييز الذات بعد أربعة أشياء:

الأول: بعد العدد كما بيناه في الشرح والعدد إما صريح نحو "أحد عشر كوكبا" وإما كناية وهي كم الاستفهامية نحو "كم عبداً ملكت" فـ "عبداً" تمييز ذات لأنه وقع بعد كم وهي كناية عن العدد.

الثاني: بعد المقادير وهي الوزن والكيل والمساحة كما سبق بيانه في الشرح.

الثالث: أن يقع بعد شبه المقادير نحو قول الله ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾ فـ"مثقال" شبه الوزن وليس بوزن حقيقة لأن مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا ونحو "ما في السماء موضع راحة سحاباً" فـ"موضع الراحة" شبيه بالمساحة.

الرابع: أن يقع بعد أصل هو فرع منه نحو "هذا خاتم حديداً" فالحديد أصل والخاتم مشتق منه.أهـ. من شذور الذهب بتصرف

القسم الثاني: تمييز النسبة وينقسم إلى قسمين : محول ، غير محول

والمحول ثلاثة أنواع :

الأول : محول عن فاعل: نحو قوله تعالى : "واشتعل الرأس شيباً " فـ "شيباً " تمييز نسبة محول عن فاعل وكان أصل الجملة (واشتعل شيب الرأس)

الثاني : محول عن مفعول بـه: نحو قوله تعالى : " وفجرنا الأرض عيوناً " فـ " عيوناً " تمييز نسبة محول عن مفعول به وأصل الجملة (فجرنا عيون الأرض)

الثالث :- محول عن المبتـدأ: نحو قوله تعالى :" أنا أكثر منك مالاً " فـ " مالاً " تمييز نسبة محول عن مبتدأ وأصله (مالي أكثر من مالك).

وما عدا ذلك فهو تمييز نسبة غير محول نحو: " امتلأ الإناء ماءً " فماءً تمييز نسبة غير محول ونحو " ملأت الخزينة كتباً ".

فـائـدة :

الاسم الواقع بعد أساليب التعجب هو تمييز جملة نحو " ياله رجلاً ، لله دره فارساً، حسبك به شجاعاً ، كفى بالشيب واعظاً".

وقد أشار الناظم إلى تمييز النسبة بقوله:

باب
"نعم وبئس وحبذا"

١٥٩ ومنـهُ أيـضًا نِعْـمَ زيـدٌ رجـلا وبِـئسَ عبـدُ الـدّارِ منـهُ بـدَلا

١٦٠ وحَبَّـذا أرضُ البَقيـعِ أرضَـا وصـالحٌ أطهَـرُ منـكَ عِرضَـا

أي ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة وهو قسمان محول وغير محول.

وقد سبق الكلام عن المحول وشرع الآن في الكلام عن غير المحول.

فنعم وبئس وحبذا أفعال ماضية جامدة وتسمى أفعال المدح والذم .

وفاعل نعم وبئس لا يخلو من واحدة من الحالات الآتية :

الأولى : أن يكون معرفاً بأل نحو: "نعم الرجل زيد "، "بئس الطالب عمرو " فالرجل والطالب فاعلان لنعم وبئس لتعريفهما بأل .

الثانية : أن يكون مضافاً لما فيه " أل " نحو قوله تعالى : " ولنعم دار المتقين " ونحو: "بئس غلام الرجل " فدار وغلام فاعلان لنعم وبئس لأنهما مضافان لما فيه أل.

الثالثة : إن لم يوجد الفاعل المعرف بأل أو المضاف لما فيه أل فإن الفاعل يكون ضميراً مستتراً وجوباً مفسراً بالتمييز بعده مثل قوله تعالى : "بئس للظالمين بدلاً."

فهنا لا يوجد اسم معرف بأل حتى يكون فاعلاً ولا مضاف لما فيه أل.

لذا فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوبا مُفَسر بالتمييز " بدلا " والتقدير (بئس البدل للظالمين بدلا).

أما الاسم المرفوع المذكور بعد فاعل نعم وبئس فإنه يسمى المخصوص مثل: (نعم الرجل زيد) فزيد هو الاسم المخصوص أي المخصوص بالمدح أو الذم وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يعرب مبتدأً مؤخراً والجملة قبله خبر مقدم ..

الثاني: أن يعرب مبتدأً خبره محذوف تقديره زيد الممدوح في نعم والمذموم في بئس.

الثالث :أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد .

والنكرة التي تنصب بعد نعم وبئس تعرب تمييزاً وتكون من قبيل تمييز النسبة غير المحول.

فائدة :

(هناك أفعال تأخذ حكم نعم وبئس وتعرب أفعالاً جامدة وتكون للمدح أو الذم بشرط أن يكون الفعل ثلاثياً وعلى وزن " فعُل " بضم عين الفعل مما يجعله لازماً وبهذا يدل على التعجب في حالتي المدح والذم مع تجريده من الدلالة على الزمن نحو " عدُل الخليفة عمر " ، "خبُث الرفيق الشيطان "

فـ "عدُل" فعل ماض جامد مبني على الفتحة و" الخليفة " فاعل مرفوع و"عمر" مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم ويجوز في إعرابه ما يجوز في إعراب مخصوص (نعم وبئس).

وكذلك النكرة بعد حبذا تكون منصوبة على التمييز مثل (حبذا[1] زيد رجلاً)

---

(١) حب أصلها حبُب ثم أدغمت الباء في الباء فصار حب واختلف في إعرابها فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه إلى أن حب فعل ماض وذا فاعله وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور إلى أن حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو أن حبذا خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر انظر شرح ابن عقيل ١٩٥/٢

وهي كنعم في العمل والمعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب إلى القلب كقول جرير

يا حبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبذا نفحات من يمانية ... تأتيك من قبل الريان أحيانا

فـ "حب ":فعل ماض جامد ، "ذا " : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل ، " زيد " : مبتدأ مؤخر وجملة حبذا خبر مقدم ، " رجلاً " : تمييز منصوب.

ومن مواضع التمييز كذلك النكرة الواقعة بعد " أفعل " الدالة على التفضيل[١] كما أشار الناظم بقوله " وصالح أطهر منك عرضاً " فـ " صالح " مبتدأ مرفوع ، "أطهر" خبر مرفوع ، منك "جار ومجرور متعلق بالخبر " أطهر " ، " عرضا " تمييز نسبه غير محول وهو منصوب.

ومعنى قوله " عرضا " أي نفسا.

---

(١) الاسم بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز نحو "أنت أعلى منزلاً ، أكثر مالاً" فيجب نصب " منزلاً ومالاً "

لأنهما فاعلان في المعنى إذ يصح أن تقول " على منزلك وكثر مالك "

وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة نحو "أنت أفضل رجل" فيجب جر "رجل" لأنه ليس فاعلاً في المعنى إلا إن أضيف أفعل التفضيل جاز نصب النكرة على التمييز نحو "أنت أفضل الناس رجلاً".

إذاً فنصب النكرة بعد أفعل التفضيل على التمييز ليس على إطلاقه بل مقيد بكون النكرة صالحة لأن تكون فاعل في المعنى.

باب
"غير النسبية"

١٦١- وقــدْ قَــرِرْتَ بالإيــابِ عينَــا وطِبْتَ نفسًا إذ قضيتَ الدَّينَا

أشار الناظم سابقا إلى تمييز الذات الواقع بعد العدد والوزن والكيل والمساحة ،ثم تكلم عن تمييز النسبة غير المحول في باب " نعم وبئس وحبذا ".

وأشار هنا إلى تمييز النسبة المحول عن فاعل في قوله " قررت بالإياب عينا " فعيناً تمييز محول عن فاعل وأصله " قرت عيني بالإياب "

وكذلك " طبت نفساً " أصلها " طابت نفسي "

وسبق أن تكلمنا عنه بشيء من التفصيل في الباب السابق.

باب
"كم الاستفهامية"

١٦٢- وكـمْ إذا جِئْـتَ بهـا مُـستَفهِمَا فانصِبْ وقُلْ كمْ كوكبًا تَحوي السَّمَا

تأتي كم للاستفهام وينصب ما بعدها على أنه تمييز و تأتي للخبر و التكثير فيجر ما بعدها على أنه مضاف إليه و قد سبق شرحهما و الفرق بينهما وتمييز " كم " من قبيل تمييز الذات لأنه يستفهم بها عن العدد فهي من لواحق المقادير .

فائـــدة :

كم الاستفهامية تعرب كالآتي:

١- في محل جر بحرف الجر نحو: "بكم ساعةً بلغت صنعاء".

٢- في محل جر بالإضافة نحو: "رأي كم رجلاً سمعت".

٣- في محل نصب مفعول مطلق إذا استفهم بها عن المصدر نحو:"كم إحساناً أحسنت"

٤- في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان إذا استفهم بها عن المكان نحو:"كم ميلاً سرت".

٥- في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان إذا استفهم بها عن الزمان نحو:"كم يوماً غبت"

٦- في محل نصب مفعول به إذا باشرت فعلاً متعدياً لم يستوف مفعوله نحو:"كم جائزةً نلت"

٧- في محل نصب خبر للفعل الناقص إذا باشرت فعلاً ناقصاً نحو:"كم كان إخوتك"

٨- في محل رفع مبتدأ إذا باشرت ظرفاً نحو:"كم كتاباً عندك" أو جاراً ومجروراً نحـــو: "كم دفتراً لك" أو نكرةً نحو: "كم تلميذاً مجتهد".

وكم الخبرية حكمها في الإعراب حكم (كم الاستفهامية) في المواضع الثمانية السابقة، فتكون في محل جر بالإضافة نحو:"دفتر كم طالب رأيت" أي رأيت دفاتر كثير من الطلاب.

وتكون في محل نصب مفعول به نحو:"كم كتاب قرأت" أي قرأت كثيراً من الكتب.

وهكذا في بقية الحالات.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
" الظـــــرف[1] "

١٦٣- والظرفُ نوعانِ فظرفُ أزمِنَهْ ... يجري مَعَ الدّهرِ وظرفُ أمْكِنَهْ

١٦٤- والكلُّ منصوبٌ على إضمارِ في ... فاعتبرِ الظّرفَ بهذا واكتَفِ

١٦٥- تقولُ:صامَ خالدٌ أيّامَا ... وغَابَ شهرًا وأقامَ عامَا

١٦٦- وباتَ زيدٌ فوقَ سطحِ المَسجدِ ... والفَرَسُ الأبلَقُ تحتَ مَعبَدِ

١٦٧- والرّيحُ هَبَّتْ يَمنَةَ المُصلّي ... والزّرعُ تِلقَاءَ الحَيَا المُنْهلِّ

١٦٨- وقيمةُ الفِضَّةِ دونَ الذَّهبِ ... وثَمَّ عمرٌو فادْنُ منهُ واقرُبِ

١٦٩- ودارُهُ غربيَّ فيضِ البَصرَهْ ... ونخلُهُ شرقيَّ نهرِ مُرَّهْ

الظـرف[2] **لغة** : الوعاء.

واصطلاحاً : ينقسم إلى قسمين : ظرف زمان ، ظرف مكان

فظرف الزمان : ما كان دالاً على جزء من أجزاء الزمن نحو: " يوم وساعة وشهر وبرهة..."

وظرف المكان : ما كان دالاً على المكان نحو: " أمام ، وراء ، خلف ..."

---

(١) الأصل أن يقدم في ترتيب المنصوبات على المفعول معه لكونه أقرب إلى المصدر منه والعامل يصل إليه دون حرف.

(٢) سماه الفراء محلاً وسماه الكسائي وأصحابه صفة وسماه البصريون ظرفاً ولعل تسمية البصريين أجود كونها ألصق لما يراد منه.

وكلا الظرفين منصوب ويكون متضمناً معنى " في " ويسمى كل من الظرفين مفعولاً فيه[١] .

وينقسم كل من ظرف الزمان والمكان إلى مختص ومبهم.

فظرف الزمان المختص : ما دل على زمن معين محدود مثل: " اليوم والليلة والشهر ....".

والمبهم : ما دل على قدر من الزمن غير محدود مثل:" مدة و لحظة و برهة .."[٢]

و ظرف المكان المختص : ما دل على مكان معين أو له صورة محدودة.

مثل: " البيت و المدرسة و اليمن والعراق " .

والمبهم : ما دل على مكان غير معين ولا محصور مثل أسماء الجهات الست "فوق، تحت ، وراء، أمام ، يمين ، شمال " و ما شابهها كـ "أعلى ، أسفل ، تجاه ، تلقاء، دون....".

فظرف الزمان ينصب على الظرفية سواءً كان مختصاً أم مبهماً

فمثال المختص " سآتي اليوم " فننصب " اليوم " على الظرفية وهو ظرف زمان مختص.

---

(١) سمي هذا المفعول "مفعولاً فيه" لأنه على تقدير حرف الجر "في" فنحو "ذهبت صباحاً" ، "جلست خلف الشجرة" ، مقدر في كلا الجملتين "في" والتقدير "ذهبت في الصباح، جلست في خلف الشجرة".

وسمي المفعول فيه ظرفاً لأن الظرف بمعنى الوعاء والزمان والمكان هما وعاءان للفعل أي يتم الفعل فيهما فسميا ظرفين.أ.هـ من أسس وتطبيقات نحوية.

(٢) وينوب عن ظرف الزمان ألفاظاً مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتظمنها معنى في نحو "أحقاً أنك ذاهب" أي أفي حق ذهابك ومثله "غير شك" أي في غير شك و"ظناً في أنك قائم" أي في ظن هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن مالك إلى أن حقاً مصدر بدل من اللفظ بفعله أي أحق. أهـ.من الكواكب الدرية

ومثال المبهم " انتظرني لحظةً " فننصب " لحظة " على الظرفية وهي ظرف زمان مبهم.

أما ظرف المكان[١] فلا ينصب منه على الظرفية إلا المبهم أما المختص فيعرب حسب موقعه من الجملة و لا ينصب على الظرفية[٢].

فحين أن نقول " جلس عمرو أمام بيته " يكون " أمام " ظرف زمان منصوب لأنه مبهم .

أما إذا قلنا " دخلت المسجد " فالمسجد لا ينصب على الظرفية لأنه وإن كان اسم يدل على مكان إلا أنه مختص وإنما هو منصوب بنزع الخافض والتقدير " دخلت في المسجد "[٣].

---

(١) ما ينتصب على أنه ظرف مكان ثلاثة:-

الأول المبهم وهذا ما ذكرناه في الشرح واقتصرنا عليه خشية الإطالة ولكيلا يعسر ذلك على المبتدئ.

الثاني: أسماء المقادير الدالة على مسافة معلومة كالميل والفرسخ "وهو ثلاثة أميال" والبريد "وهو أربعة فراسخ" نحو:"سرت ميلاً وفرسخاً وبريداً".

الثالث: ما صيغ من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه نحو "جلست مجلس زيد" ، "قعدت مقعد عمرو" فـ "مجلس، مقعد " ظرفا مكان وهو الذي يسمى عندهم المصدر الميمي أ.هـ من منحة الجليل

(٢) فائدة: إنما استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب دون ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأن دلالته على الزمان من حيث الوضع أما دلالته على المكان فبالالتزام فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة اختص بما سبق بيانه والله أعلم.

(٣) سمع نصب الاسم بعد دخل وسكن وذهب نحو "دخلت المسجد ، سكنت الدار وذهبت الشام" وفي نصب هذه الأسماء وما شابهها أربعة أقوال:

القول الأول: إن هذه الأسماء منصوبة على التوسع بإسقاط حرف الجر والأصل "دخلت في المسجد ، سكنت في الدار" فهي منصوبة بنزع الخافض وهذا مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه.

القول الثاني: إنها منصوبة على الظرفية تشبيهاً لها بالمبهم وهذا مذهب المحققين ونسبه الشلوبين لسيبويه والجمهور واختاره ابن الحاجب. =

قوله : الفرس الأبلق أي الأبيض .

قوله : الحيا المنهل أي المطر المنصب بشدة.

قوله : فيض بصرة أي زيادة دجلتها.

قوله : مرة اسم رجل.

١٧٠- وقــدْ أكلــتُ قبلَــهُ وبعــدَهُ وإثــرَهُ وخلفَــهُ وعنــدَهُ

من الظروف ما إذا أضيف إلى اسم زمان كان ظرف زمان، و إذا أضيف إلى اسم مكان صار ظرف مكان من ذلك :" قبل و بعد و كل و بعض و بين".

فنقول: " داري قبل المسجد و بعد المدرسة " فقبل و بعد هنا ظرف مكان لإضافتهما إلى ما يدل على المكان و نقول: " انتظرت قبل يومين أو بعد يومين " فقبل و بعد هنا ظرفا زمان لإضافتهما إلى ما يدل على الزمان و هكذا في بقية الأسماء السابقة.

وكذلك أسماء العدد نقول " خمسة أيام " ، و " خمسة بيوت " فـ " خمسة " الأولى ظرف زمان لإضافتها إلى ما يدل على الزمان ، " خمسة " الثانية ظرف مكان لإضافتها إلى ما يدل على المكان[1].

= الثالث: إنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي.

الرابع: إنها منصوبة على أنها مفعول به حقيقة وعليه الأخفش أهـ من منحة الجليل بتصرف والذي أراه راجحاً هو القول الأول فهذه الأفعال لازمة ولا يتم المعنى إلا بتضمنها هذه الحروف لذا فينبغي أن يصار إلى أنها منصوبة بنزع الخافض كغيرها مما نصب على هذا القبيل وشواهده كثيرة والله أعلم.

(١) هناك ما ينوب عن الظرف فينصب على أنه مفعول فيه ظرف مكان أو زمان وهو خمسة:

الأول:- المضاف إلى الظرف نحو "مشيت كل النهار أو بعض اليوم".

الثاني: صفة الظرف نحو "وقفت طويلاً من الوقت" أي زماناً طويلاً.

الثالث: اسم الإشارة إذا كان متوجهاً إلى الظرف نحو "مشيت ذلك اليوم".

الرابع: العدد المميز للظرف أو المضاف إليه نحو "انتظرتك عشرين دقيقة" ، "سرت ثلاث ساعات".

الخامس: المصدر نحو "جلست قرب زيد" أي مكاناً قرب زيد ، "جئت طلوع الشمس" أي وقت طلوع الشمس"أ.هـ من الأسس بتصرف وزيادة.

١٧١- وعندَ فيها النّصبُ يَستمرُّ لكنَّها بِـ"مِنْ" فقطْ تُجَرُّ

(عند) ظرف مكان و هي ملازمة للنصب على الظرفية دائماً فلا ترفع و لا تجر بحال إلا إذا دخلت عليها " من " فتجرها كقول الله سبحانه : (ولو كان من عند غير الله).

ولا يدخل عليها من حروف الجر غير من وما نسمعه من بعض العامة قولهم " جئت إلى عندك" فهو لحن لما ذكرناه من عدم جواز دخول حرف جر عليها غير "من".

ويناسب هنا أن نذكر أن الظروف تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول : ظروف متصرفة ومعنى كونها متصرفة أنها قد تخرج عن الظرفية فتعرب على حسب موقعها من الجملة نحو " يوم " تقول " هذا يوم مبارك "

فـ"هذا" اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

و"يوم" خبر مرفوع بالضمة و"مبارك" نعت مرفوع كذلك.

ونقول " جئت اليوم " فـ" جئت " فعل وفاعل و "اليوم" ظرف زمان منصوب.

فنجد أن "يوم" يكون ظرفاً ويكون غير ظرف فهذا معنى الظرف المتصرف.

القسم الثاني : الظروف غير المتصرفة وهي نوعان:

النوع الأول: ما لا يفارق الظرفية أصلاً نحو قط وعوض فلا يستعملان إلا ظرفان.

النوع الثاني: ما لا يخرج من الظرفية إلا بدخول حرف الجر "من" نحو" قبل، وبعد، وعند، ولدن " فهذه وما شابهها تنصب دائماً على الظرفية إلا إذا سبقها حرف الجر "من" نحو "جئت من قبل ومن بعد ".

١٧٢- وأينما صادَفتَ "في" لا تُضمَرُ فارفعْ وقُلْ يومُ الخميسِ نَيِّرُ

ذكرنا أن الظرف متضمن معنى " في " فإن لم يكن متضمناً معنى " في " فإنه يكون اسم زمان أو اسم مكان و لا يكون ظرفاً مثل " يوم الخميس نير " وإنما يكون مبتدأ مرفوعاً و ليس ظرفاً لأنه لا تقدر فيه " في " .

باب
"الاستثنـــاء"

١٧٣- وكلُّ ما استثنَيتَهُ مِن مُوجَبِ تـمَّ الكـلامُ عنـدَهُ فليُنـصَبِ

١٧٤- تقـولُ : جـاءَ القـومُ إلا سَـعدَا وقَامـت النّسوةُ إلا دَعـدَا

١٧٥- وإنْ يكـنْ فـيما سِـوى الإيجَابِ فأَوْلِـهِ الإبـدالَ في الإعـرابِ

١٧٦- تقـولُ : مـا الفَخـرُ إلا الكَـرَمُ وهـلْ محـلُّ الأمـنِ إلا الحَـرَمُ

الاستثنـاء : هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره أو إدخاله في حكم خرج منه غيره.

فمثال الأول: " جاء القوم إلا زيداً " فأخرجت زيداً من حكم المجيء الذي دخل فيه القوم و مثال الثاني: " ما قام الطلاب إلا عمرو " .

وأدوات الاستثناء ثمانية ألفاظ[1] ما هو حرف وهو " إلا ".

وما هو فعل وهو " ليس ، لا يكون " .

وما هو مشترك بينهما وهو " خلا ، عدا ، حاشا " وما هو اسم وهو " غير ، سوى ".

---

(١) أدوات الاستثناء ثمانية وهي تنقسم إلى خمسة أقسام:

الأول: حرف باتفاق وهو إلا.

الثاني:اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتها الأربع فإنه يقال فيها "سِوى" بكسر السين والقصر وهذه اللغة هي أشهر لغاتها و "سُوى" بضم السين والقصر و"سَواء" بفتح السين والمد و"سِواء" بكسر السين والمد.

الثالث: فعل باتفاق وهو "لايكون". الرابع: فعل على الأصح وهو ليس.

الخامس: متردد بين الفعلية والحرفية فيستعمل تارة فعلاً وتارة حرفاً وهو خلا وعدا وحاشا.

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلا لأنها أصل أدوات الاستثناء وهي أم الباب والمستثنى بإلا له ثلاث حالات:

إحداها : أن يكون ما قبلها تاماً موجباً.

ومعنى قولنا تام أي أنه يذكر فيه المستثنى منه .

ومعنى قولنا موجب أي مثبت لم يدخله النفي أو شبهه مثل: "جاء القوم إلا زيدا"

فهذا استثناء تام لأنه ذكر فيه المستثنى منه و هو " القوم " و موجب لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه، وحكم المستثنى " زيد " في هذه الحالة النصب وجوباً على الاستثناء[1].

الثاني : تام غير موجب : وهو كالقسم الأول إلا أنه يسبقه نفي أو شبهه مثل: "ما قام القوم إلا زيدا" فهذا يجوز فيه أن ينصب على الاستثناء أو أن يبدل مما قبله.

وهذا معنى قوله "فأوله الإبدال في الإعراب "

أي أعطه إياه فتعربه بدل بعض من كل مما قبله فنقول " إلا زيداً " على أنه منصوب على الاستثناء و نقول " إلا زيدٌ " على أنه بدل من المستثنى منه " القوم ".

وشبه النفي : هو النهي أو الاستفهام مثال النهي : " لا يذهب الطلاب إلا زيد"

---

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد إلا خلاف طويل غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:

القول الأول: إن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على "إلا" بواسطتها فيكون عمل إلا هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها كحرف الجر الذي يعدى الفعل إلى الاسم وهذا مذهب الفارسي والسيرافي ونسبه قوم منهم ابن عصفور. وغيره إلى سيبويه وقال الشلوبين. إنه مذهب المحققين

القول الثاني: إن الناصب له هو نفس "إلا" وهو مذهب ابن مالك وقد قيل إنه مذهب سيبويه كذلك.

القول الثالث: إن الناصب له هو الفعل الواقع قبل "إلا"باستقلاله لا بواسطتها.

القول الرابع: إن الناصب له فعل محذوف تدل عليه "إلا" والتقدير أستثني زيداً أهـ. من منحة الجليل

قلت والراجح هو المذهب الأول لأن الأصل في العمل هي الأفعال ولولا إلا ما نصب الاسم بعد الفعل اللازم لذا فالناصب هو الفعل بواسطة إلا والله أعلم

ومثال الاستفهام " هل قام أحدٌ إلا عمرو " فزيد وعمرو يجوز فيهما النصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية .

ومَثَّل الناظم لهذا الاستثناء بمثالين هما " ما الفخر إلا الكرم " ، " و هل محل الأمن إلا الحرم " و هذان المثالان لا يصحان و قد وهم الناظم هنا و الأصل أن هذين المثالين من قبيل الاستثناء المفرغ كما سيأتي بيانه.

ويحتمل أنه أبدله من محذوف وتقديره " ما الفخر شيء إلا الكرم ، وهل محل الأمن مكان إلا الحرم" لأنه مثل للإبدال لا للتفريغ وهذا تخريج جيد إن شاء الله .

وإن كان الاستثناء في التام غير الموجب منقطعاً فيجب نصب ما بعد إلا على الاستثناء ولا تجوز فيه البدلية على الصحيح نحو "ما قام القوم إلا حماراً"[1]

الثالث : الاستثناء المفرغ و هو الناقص المنفي والمراد بالناقص أنه لم يذكر فيه المستثنى منه.

ومعنى كونه منفياً أي أنه سبق بنفي أو شبهه نحو: " ما قام إلا زيد "

فهذا استثناء مفرغ لأنه ناقص فلم يذكر المستثنى منه " القوم " و لأنه منفي وكقول الله "وما محمد إلا رسول".

فـ" الواو " عاطفة و"ما " نافية و" محمد " مبتدأ و "إلا" أداة حصر و" رسول " خبر.

و كذلك مثل: " ما الفخر إلا الكرم " ، "هل محل الأمن إلا الحرم"

وحكم المستثنى في هذا النوع أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة وكأن "إلا" ليست موجودة.

---

(١) هذه هي لغة الحجازيين وهي اللغة العليا وبها جاء التنزيل نحو قراءة السبعة (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) وقوله تعالى (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتباع الظَّنِّ) وتميم يجيزون الرفع والإبدال ويرجحون النصب.

و سمي مفرغاً لأن العامل الذي قبل " إلا " فرغ للعمل فيما بعدها .

فنقول في إعراب " ما قام إلا زيد "

"ما" حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب

"قام" فعل ماض مبني على الفتح ،

"إلا " حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب ،

"زيد" فاعل مرفوع بالضمة . وعلى هذا فقس.

والمعنى حصر القيام على زيد ومنعه عن غيره.

١٧٧- وإن تقُـــــلْ لا ربَّ إلا اللهُ فَارفَعْهُ وارفَعْ ما جَرى مَجرَاهُ

اعلم أن المستثنى من اسم لا النافية للجنس حكمه الرفع نحو: " لا رب إلا الله "

فلفظ الجلالة " الله " مستثنى من اسم " لا " فيرفع على أنه معطوف على محل لا واسمها لأن " لا " و اسمها في محل رفع على الابتداء أو على أنه بدل من الضمير المحذوف في خبر لا والتقدير لا رب معبود إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير" ، هو المحذوف في خبر لا وتقديره لا رب معبود هو إلا الله وهذا هو الأصح والله أعلم.

١٧٨- وانصِبْ إذا ما قُدّمَ المُستثنَى تقولُ هل إلا العِراقَ مَغنَى

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإنه يجب نصبه سواء أكان الاستثناء تاماً موجباً أم غير موجب فنقول: " قام إلا زيداً القوم " ، " ما جاء إلا عمراً الطلاب " ، بالنصب لا غير في كلا المثالين

ونحو قول الشاعر:

ومالي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

فلا يجوز الإبدال حتى لو كان غير موجب وإنما امتنع الإبدال لأن التابع لا يتقدم على متبوعه

١٧٩- وإن تكـنْ مُـستثنيًا بـما عـدَا أوْ ما خَلا أو ليسَ فانصِبْ أبدَا

١٨٠- تقـولُ جـاؤا مـا عَـدَا محمّـدَا ومـا خَـلا عمـرًا ولـيسَ أحمَـدَا

ذكرنا سابقاً الاستثناء بإلا و هنا ذكر الناظم الاستثناء بعـدا و خـلا و حاشـا وليس.

فأما خلا و عدا[1] : فيجوز أن ينصب ما بعدهما على المفعولية على أن كلاً مـن "خلا ، عدا "فعل ماض".

"جاء القوم عدا زيداً ، خلا زيداً" ويكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "هو" يعود على المستثنى و"زيداً" مفعول به.

ويجوز جر ما بعدهما على اعتبارهما حرفي جر شبيهين بالزائد نحو " حسن ظنـك بالناس عدا أو خلا الخائنِ " فـ" الخائن " مجرور لفظاً منصوب على الاستثناء.

أما إذا سبقتها " ما " المصدرية فإنه يتعين نصب ما بعدها على أنـه مفعـول بـه فنقول:

"جاء القوم ما عدا زيداً ، ما خلا عمراً" .

والسبب في ذلك أن "ما المصدرية" لا تدخل إلا على الأفعال فإن دخلت علـى "خلا، عدا، حاشا" تعينت فعليتها وانتفى كونها حروف جر".

وما قيل في "عدا وخلا" يقال في أختهما "حاشا" إلا أن دخول ما عليها نادر[2]"

---

(١) خلا تستعمل فعلاً تارة وحرفاً تارة عند جميع النحاة وعدا تستعمل كذلك عند غير سيبويه أما هو فلم يحفـظ منها إلا الفعلية فلا يجيز الجر بها. وحاشا تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفـش والزجـاج والجرمـي والفراء وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقاً وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائماً ويقال فيها حاش بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأولى أهـ.من الكواكب الدرية

(٢) دخول ما على حاشا فيه خلاف بين النحاة بسبب عدم سماع ذلك عن العرب قال ابن مالك في ألفيته

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما

وأما المستثنى بليس فيجب نصبه على أنه خبرها فنقول " جاء القوم ليس زيداً " فـ "زيداً" خبر ليس منصوب واسمها ضمير مستتر وجوباً والتقدير"ليس بعضهم زيد".

ومثل ليس "لا يكون" نحو " قام الناس لا يكون بكراً" فـ "لا" نافية و"يكون" فعل مضارع ناسخ و"زيداً" خبره منصوب واسمه ضمير مستتر وجوباً والتقدير " قام الناس لا يكون بعضهم بكراً "

١٨١- و"غيرُ" إنْ جئتَ بها مُستَثنيَهْ جَرَّتْ على الإضافةِ المُستوليَهْ

١٨٢- ورَاؤُهَا تُحكَمُ في إعرابِهَا مثلَ اسمِ إلا حينَ يُستثنَى بهَا

ومن أدوات الاستثناء غير[1] و هي ملازمة للإضافة فالمستثنى بها مجرور دائماً نقول "جاء القوم غير عمرو " و تعرب غير نفس إعراب الاسم الواقع بعد إلا فإن كان الاستثناء تاماً موجباً وجب نصب غير فنقول " جاء القوم غير زيد ".

وإن كان منفياً جاز فيها النصب و الإبدال فنقول " ما جاء القوم غيرَ زيد " أو غيرُ زيد و هكذا.

وإن كان الاستثناء مفرغاً أعربت حسب موقعها من الجملة فنقول: " ما جاء غيرُ زيد " و " ما رأيت غيرَ زيد " ، " ما مررت بغيرِ زيد " و هكذا في بقية الأحكام.

وهذا معنى قول الناظم " ورائها " أي راء " غير " يحكم في إعرابها مثل اسم "إلا".

ولم يتعرض الناظم لـ" سوى " لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك وابن هشام أنها كغير معنىً وإعراباً.

---

(١) الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى مغاير نحو "مررت برجل غير زيد" فـ"غير" صفة لرجل وقد تخرج عن الصفة وتتضمن معنى إلا في الاستثناء فيستثنى بها حملاً على "إلا" نحو "رأيت الطلاب غير محمد".

وهو الصواب إذ يحسن مجيئها في جملة الاستثناء ولا يقصد من إيرادها فيها إلا معنى الاستثناء فتعرب كـــ" غير ".

فحين أن نقول " ذهب الناس سوى خالد " لا يكون معنى سوى إلا الاستثناء والله أعلم[1].

---

(١) بقيت أدوات يستثنى بها لم أذكرها في الشرح لورود الخلاف فيها.

منها "بيد" بالموحدة ويقال فيها ميد بالميم وتكون بمعنى غير اتفاقاً ، ويستثنى بها في الانقطاع فقط كقول النبي صلى الله عليه وسلم "نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا".

فـــ"بيد" هنا اسم استثناء بمعنى غير مبني على الفتح والجملة بعدها في محل جر بالإضافة.

ومنها "بله" بفتح الهاء أكثر من كسرها عدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء

وغيرهم وأجازوا النصب بعدها كـــ"إلا" نحو "قام القوم بله زيداً"

فبله هنا اسم فعل أمر بمعنى ترك ويكون إعرابها مفعولاً مطلقاً وزيد مفعول به لاسم فعل الأمر بله والمعـــنى "قـــام القوم تركاً زيداً" وقد تكون اسماً بمعنى غير فتضاف للمستثنى نحو "ما قاموا بله زيدٍ" وقد يجر بالحرف كحديث ابن ماجه "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه" ، ومنها لاسيما وقد عدها كثيرون من أدوات الاستثناء والأصح أنها لمجرد التنبيه على أولوية ما بعـــدها بـــالحكم الذي نسب لما قبلها نحو "قاموا لاسيما زيد" ونقول في إعرابها لا نافية للجنس و" سي " اسمها بمعنى مثل مبني على الفتح وخبرها محذوف ويجوز فيما بعدها "زيد" الجر بالإضافة إلى سي وتكون ما زائدة والفتحة في سي حينئذ فتحة إعراب وهو أرجح الوجوه ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً وما حينئذ موصولة بمعنى الذي ومنـــها "لما"المشددة نحو قول الله ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ في قراءة التشديد وإن نافية والمعنى ما كل نفس إلا عليها حافظ ،ونقول في إعرابها "لما" إيجابية بمعنى إلا الاستثنائية ومن ذلك قولهم " أنشدك الله لما فعلت " أي ما أســـألك بالله إلا فعلك كذا.

قال الرضي قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا أي ذكرته والمعنى ذكرتك الله أي بأن أقسمت عليـــك بـــه وقلت لك بالله لتفعلن انظر الكواكب الدرية ٢/٥٠١-٥٠٥

بـــاب
"" لا " النافية للجنس[١]"

١٨٣- وانصِب بلا[٢] في النّفي كلَّ نكِرَهْ كقولِهم: لا شكَّ فيها ذَكَرَهْ

١٨٤- وإنْ بَدَا بينَهُما مُعترِضُ فارفعْ وقُلْ:(لا لأبيكَ مُبغِضُ)

---

(١) جملة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة أقسام:-

الأول: نافية للجنس وهي المذكورة هنا.

الثانية: حجازية وهي المذكورة في باب الحروف المشبهة بليس وقد أشرت إليها في الشرح وبينت أنها النافية للوحدة.

الثالثة: العاطفة نحو أعط زيداً لا أخاه وستأتي في باب العطف.

الرابعة: الواقعة حرف جواب المناقضة لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال أجاء زيد فتقول لا ، والأصل لا لم يجئ.

الخامسة: المعترضة بين الجار والمجرور نحو "جئت بلا زاد" و "غضبت من لا شيء وتسمى زائدة والمعترضة بين الواو ومعطوفها نحو "ما جاء زيد ولا أخوه" ويسمونها زائدة وليست بزائدة البته إذ لو قيل "ما جاء زيد وأخوه" احتمل نفي مجيئهما مطلقاً في كل حال، ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصاً في المعنى الأول.

السادسة: الواقعة في غير ذلك فإن تلاها مستقبل في المعنى كقول المؤمل المحاربي والله لا عذبتهم بعدها بسقر أو مضارع نحو "لا يقوم زيد" لم يجب تكرارها وإن تلاها فعل ماض لفظاً ومعنى أو جملة اسمية مبتدؤها نكرة ولم تعمل فيها أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو قول الله (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) ، (لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)، (لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ) ، ويجب تكرارها أيضاً إن دخلت على خبر مطلقاً نحو "زيد لا شاعر ولا كاتب" أو على نعت أو حال مفردين نحو قول الله (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ) ونحو "جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً" ولا الثانية في جميع ذلك زائدة. اهـ. من الكواكب الدرية بتصرف

(٢) ظاهر كلام الناظم أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة لاسمها ففتحته فتحة إعراب ولم يفرق بين المفرد والمضاف وهذا مذهب الكوفيين ، وذهب البصريون إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مركب معها تركيب خمسة عشر والمضاف وشبه المضاف منصوبان وهو الصواب.

تأتي" لا " للنفي و قد تنفي الجنس بغير احتمال وقد تنفيه باحتمال نفي الوحدة فإن نفت الجنس بغير احتمال فهي العاملة عمل " إن " وهي التي نحن في صددها الآن نحو " لا رجلَ في الدار " والمعنى لا يوجد أي رجل في الدار قطعاً.

وإن نفت الجنس باحتمال نفي الوحدة فهي العاملة عمل "ليس".

نحو " لا رجلٌ في الدار " فهذه محتملة لنفي الجنس أو نفي الوحدة فقد يكون المعنى لا يوجد أي رجل في الدار وقد يكون المعنى لا يوجد رجل ولكن يوجد رجلان أو ثلاثة.

إذاً فلا العاملة عمل " إن " الناسخة هي النافية للجنس

فتسمى لا النافية للجنس، وتسمى لا التبرئة[1] ،ولا العاملة عمل إن، ولا المحمولة على إن ويكون اسمها مبني على الفتح في محل نصب وخبرها مرفوع نحو: "لا رجلَ قائم".

ويشترط لعمل "لا" النافية للجنس ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلو كان أحدهما معرفة بطل عملها ووجب تكرارها نحو: " لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ "

الشرط الثاني : أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، فلو فصل بينهما فاصل ولو كان الخبر فإن الاسم يرفع ويبطل عمل "لا " ويجب تكرارها نحو قول الله ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات:٤٧].

وكمثال الناظم :" لا لأبيك مبغض " فيكون " مبغضٌ " مبتدأ مؤخر ، و "لأبيك" خبر مقدم و" لا " لا عمل لها فقد فصل الخبر في المثالين بين " لا " واسمها فبطل عملها.

---

(٢) من باب إضافة الدال إلى المدلول والتبرئة بمعنى النفي قال الله "فبرأه الله مما قالوا".

الشرط الثالث : ألا يدخل عليها حرف جر فإذا دخل عليها جرت ما بعدها نحو: " جئت بلا زاد " ، " غضبت من لا شيء ".

ملاحظة: اسم لا مبني على الفتح وليس معرب منصوب ، لذلك كان الأولى بالناظم أن يقول «وافتح بلا في النفي..» بدلاً عن قوله «وانصب».

١٨٥- وارفعْ إذا كرَّرتَ نفيًا وانصِبِ أو غايرِ الإعرابَ فيهِ تُصِبِ

١٨٦- تقولُ: لا بيعٌ ولا خِلالُ فيهِ ولا عَيبٌ ولا إخلالُ

١٨٧- والرّفعُ في الثّاني وفَتحُ الأوَّلِ قد جازَ والعَكسَ كذاكَ فافعَلِ

١٨٨- وإنْ تَشأْ فافتَحهُمَا جميعَا ولا تَخَفْ ردًّا ولا تَقريعَا

إذا تكررت لا في النفي في مثل: " لا رجل ولا امرأة في الدار " و" لا حول ولا قوة إلا بالله " فيجوز حينئذٍ فيما بعدها **خمس حالات** :

الأولى :أن يبنى الاسمان على الفتح فنقول: " لا حولَ و لا قوةَ إلا بالله " على أننا أعملنا الأولى والثانية.

الثانية :أن يبنى الاسم الأول على الفتح و ينصب الثاني: " لا حولَ ولا قوةً إلا بالله " على أننا أعملنا الأولى و عطفنا الاسم الثاني على محل الأولى لأن محلها النصب.

الثالثة : أن يبنى الاسم الأول على الفتح و يرفع الثاني: " لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله" على أننا أعملنا الأولى وعطفنا الاسم الثاني على محل لا و اسمها لأن محل " لا " واسمها الرفع على الابتداء .

الرابعة : أن يرفع الاسمان معاً فنقول: "لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله" على أننا أهملنا "لا" في الاسم الأول والثاني .

الخامسة: أن يرفع الاسم الأول و يبنى الثاني على الفتح فنقول "لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله" على أننا أهملنا الأولى وأعملنا الثاني.

هذه هي الحالات الجائزة عند أن تكرر " لا " .

وهناك حالة ممنوعة و هي رفع الاسم الأول و نصب الثاني: " لا حولٌ ولا قوةً إلا بالله ".

وإنما منعت هذه الحالة لأنه ما جاز نصب الاسم الثاني إلا لعطفه على محل الأول حين يكون مبنياً على الفتح بخلاف هذه الحالة فإن الاسم الأول مرفوع فلا محل له حتى يعطف عليه فلا وجه حينئذ لنصب الاسم الثاني .

فتلخص من هذا أنه إذا تكررت " لا " جاز لنا خمسة أوجه فنقول :-

١- " لا حولَ و لا قوةَ إلا بالله " ٢- " لا حولَ و لا قوةً إلا بالله "

٣- " لا حولَ و لا قوةٌ إلا بالله " ٤ - " لا حولٌ و لا قوةٌ إلا بالله "

٥ -" لا حولٌ و لا قوةَ إلا بالله "[1].

ملاحظة: الأصل أن يقال في البناء الفتح لا النصب وقد جرى الناظم هنا على خلاف هذا فهو يعبر عن البناء على الفتح بقوله " وانصب " فتنبه.

---

(١) هذه الحالات تكون فيما إذا عطفت على اسم لا مع تكرير "لا" فإن لم تتكرر وجب فتح الاسم الأول وجاز في الثاني الرفع والنصب، الرفع بالعطف على محل لا واسمها لأن محلهما الرفع على الابتداء ،والنصب بالعطف على محل اسم لا فتقول "لا حول وقوةٌ أو وقوةً" ، وإذا نعت اسم لا بمفرد ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو "لا رجل ظريف جالس" جاز في النعت الرفع والنصب والفتح.

الرفع على أنه نعت لمحل لا مع اسمها فإن محلهما الرفع على الابتداء والنصب على أنه نعت لمحل اسم لا فإن محله النصب والبناء على الفتح على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فإن فصل بين اسم لا والنعت فاصل أو كان النعت غير مفرد أو أن اسم لا غير مفرد جاز الرفع والنصب دون الفتح لأنهم لا يركبون ثلاثة أسماء ويجعلونها كالاسم الواحد.

باب
" التعجـــب "

١٨٩- وتُنـصَبُ الأسـماءُ في التَّعجُّـبِ نَصْبَ المَفاعيلِ فلا تَستَعجِبِ

١٩٠- تقولُ:(ما أحسَنَ زيدًا إذ خَطَا) و(مـا أحـدَّ سـيفَهُ حـين سَـطَا)

أي انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به.

والتعجب هو اندهاش الإنسان مما خفي سببه.

وهو نوعان سماعي وقياسي فالسماعي يقوم على جمل وكلمات يقولها المتكلم في موقف يستدعي الدهشة نحو " سبحان الله " و" لله دره " و"الله أكبر " وكقـــول الله " كيف تكفرون الله".

أما القياسي فله صيغتان:

الأولى: ما أفعله : مثل "ما أحسن زيداً"

الثانية : أفعل به مثل "أحسن بزيد"[1].

وهذا هو التعجب الاصطلاحي الذي من أجله يعقد هذا الباب .

وحكم الاسم الذي يأتي بعد صيغة ما أفعل النصب فنقول: "ما أحسن زيداً".

---

(١) هذه هي صيغ التعجب التي تتعلق بعلم النحو وهي للتعجب القياسي ويفهم التعجب بصيغتها الموضوعة لها. أما العبارات التي تستخدم للتعجب فهي كثيرة إلا أنها تعرب حسب موقعها في الجمل والتعجب فيها سماعي ، فمـــن العبارات مثلاً "لله درك" ،وكقول الله " كيف تكفرون بالله" ،وكحديث البخاري ومسلم "سبحان الله إن المـــؤمن لا ينجس" وكقولهم: «لله دره فارساً ، وقاتله الله من شاعر» وكقولهم: «الله أكبر» وهذه كلها لا تفهم إلا بقرينة الكلام.

أ.هـــ من جامع الدروس العربية بتصرف

فـ" ما " نكرة تامة بمعنى شيء وهي في محل رفع مبتدأ و " أحسن " فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر و جوباً و" زيداً " مفعول به منصوب[١] وجملة التعجب في محل رفع على الخبرية.

والتقدير: شيء عجيب حسَن زيداً .

وأما صيغة أفعل به[٢]: فإنه فعل على صيغة الأمر و المجرور بالباء الزائد هو الفاعل "أحسن بزيد" إلا أنهم لما أرادوا أن يسندوا الفعل إلى زيد استقبحوا ذلك لأن "أفعل" على صيغة فعل الأمر والفاعل في فعل الأمر لا يكون إلا مستتراً و جوباً وهنا الفاعل اسم ظاهر لذا زيد عليه باء الجر فصار مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه فاعل.

١٩١- وإنْ تعجَّبتَ منَ الألوانِ أو عَاهةٍ تَحدُثُ في الأبدانِ

١٩٢- فابنِ لها فعلاً مِنَ الثُّلاثي ثمَّ ائتِ بالألوانِ والأحدَاثِ

١٩٣- تقولُ:(ما أنقَى بَيَاضَ العَاجِ؟) و "ما أشدَّ ظُلمَةَ الدَّياجِي؟"

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه التعجب سبعة شروط :

الشرط الأول: أن يكون الفعل ثلاثياً، أما إن كان زائداً على ثلاثة أحرف مثل "دحرج ، انطلق ، استجاش" فلا يصاغ منه فعل التعجب.

---

(١) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول "زيداً ما أحسن" ولا " ما زيداً أحسن" ولا "بزيد أحسن" ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي فلا تقول "ما أحسن معطيك الدرهم" ، فإن كان الظرف أو الجار والمجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور جوازه خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه ومما ورد فيه الفصل قول عمرو معدي كرب "لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها وأكرم في اللَزبات عطاءَها وأثبت في المكرمات بقاءَها".
أهـ. من شرح ابن عقيل

(٢) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله وأصل الكلام "أحسن زيد" أي صار ذا حسن ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب فحولوا الفعل إلى صيغة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد الأمر إلى الاسم الظاهر فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو امرر بزيد ثم التزموا ذلك أهـ. من منحة الجليل

الشرط الثاني: أن يكون تاماً بخلاف الأفعال الناقصة ككان وأخواتها فإنه لا يصاغ منها فعل التعجب.

الشرط الثالث :- أن يكون متصرفاً فخرج بذلك الأفعال الجامدة كنعم و بئس.

الشرط الرابع: أن يكون مثبتاً بخلاف الأفعال المنفية فإنه لا يصاغ منها فعل التعجب.

الشرط الخامس: أن يكون معناه مما يقبل التفاوت فلا يبنى التعجب من: " فني ومات " وما شابههما لأن معانيها لا تقبل التفاوت.

الشرط السادس :- أن لا يكون الوصف منه على وزن " أفعل " فخرج بهذا الأفعال الدالة على الألوان أو العاهات كما أشار إليها الناظم. فلا تقل : "ما أبيض "أو " ما أحول "أو "ما أعرج " وهكذا...

وهذا الشرط هو الذي ذكره الناظم واقتصر عليه.

الشرط السابع :- أن لا يكون مبنياً للمفعول فلا تقل " ما أُضرب زيداً " ، " ما أُسرق المتاع " على أنك تتعجب من:" ضُرب زيد " ، " سُرق المتاع ".

وقول الناظم " فابن لها فعلاً من الثلاثي "أي إذا أردت أن تصوغ فعل التعجب من ما فقد فيه شرط من الشروط فابن له فعلاً ثلاثياً مناسباً نحو " أشد " ونحوه .

فتقول إذا أردت أن تتعجب من الفعل الزائد عن الثلاثة أحرف: " ما أسرع انطلاق زيد ، ما أشد دحرجته "

وتقول في تعجبك من الألوان " ما أنقى بياض العاج " و " ما أشد ظلمة الدياجي"

وهكذا تصنع في ما تخلف فيه شرط من الشروط السابقة[1].

---

(١) هذا إجمالاً في صوغ التعجب مما افتقد بعض الشروط أما تفصيلاً فكالآتي: =

فـــائـــدة:

"ما" تأتي لمعاني كثيرة منها التعجب والاستفهام والنفي فإذا أردت أن تتعجب مـــن حُسنِ زيدٍ فقل: "ما أحسنَ زيداً".

فتبني الفعل على الفتح وتنصب الاسم على المفعولية كما ذكرنا سابقاً .

وإذا أردت أن تستـــفهم عن حسنه فقل: "ما أحسنُ زيدٍ " فيكون " أحـــسن " اسم مرفوع على أنه خبر لاسم الإستفهام "ما " و" زيد " مضاف إليه مجرور ويكـــون المعنى " ما هو الشيء الحسن في زيد

وإذا أردت أن تنفي الحُسن عنه فقل: "ما أحسنَ زيدٌ " فتبني الفعل " أحسن على الفتح " وترفع زيد على أنه فاعل بمعنى "لم يحسن زيد".

= ١- لا يصاغ التعجب من الفعل الجامد كـــ "نعم وليس ولا من الفعل غير القابل للتفاوت كـــ "مات، عمي".

٢- إذا كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف مثل " تقدم، استغفر" أو كان الوصف منه على أفعل ـــ فعلاء نحو " أزرق، أحور" فإننا نأتي بفعل مساعد مستوفٍ للشروط نحو "أشد، أقبح، أجمل، أحسن" ثم نأتي بعده بمصدر ذاك الفعـــل فنقول "ما أحسن استغفار المذنب ، أحسن باستغفار المذنب،ما أجمل زرقة السماء ، أجمل بزرقة السماء".

٣- إذا كان الفعل منفياً نجيء بالفعل المساعد المستوفي للشروط ثم نأتي بمضارع الفعل المنفي مسبوقاً بأن المصدرية والنفي فمثلاً إذا أردنا أن نصوغ التعجب من "ما نجح الكسول" نقول "ما أحسن ألا ينجح الكسول ، أحسن بألا ينجح الكسول"

٤- إذا كان الفعل مبنياً للمجهول نجيء بالفعل المساعد المستوفي للشروط ونتبعه بالفعل المبني للمجهول مسبوقاً بما المصدرية ، مثل "هدي الضال" نقول في التعجب منه " ما أنفع ما هدي إليه الضال ، أنفع بما هدي إليـــه الضال"

٥- إذا كان الفعل ناقصاً فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد الفعل المساعد نحـــو "كـــان الطالـــب مجتهداً" نقول في التعجب منه "ما أحسن كون الطالب مجتهداً ، أحسن بكون الطالب مجتهداً ، وإن لم يكـــن للفعل الناقص مصدر نجيء بالفعل مسبوقاً بما المصدرية بعد الفعل المناسب نحو "كاد الكذب يهلك صاحبه" نقول في التعجب منه "ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه ، أسرع بما كاد الكذب يهلك صاحبه" أ.هـــ من الأسس والتطبيقات النحوية بتصرف

بـــاب
"الإغـــــراء"

١٩٤- والنّصبُ في الإغراءِ غيرُ مُلتَبِسْ وَهْوَ بفعلٍ مُضمَرٍ فافهَمْ وقِسْ

١٩٥- تقــولُ: للطّالــبِ خِــلاًّ بَــرَّا "دُونكَ بِشرًا" و"عليكَ عَمْرَا"

الإغـــراء : هو أمر المخاطب وتحضيضه بلزوم ما يحمد عليه نحو قولك : "أخاك" فيكون منصوباً على الإغراء والتقدير" "الزم أخاك".

إذاً فحكم الاسم المغرى به النصب على أنه مفعول به وعامله إما ظاهر نحو " الزم أخاك " ومنه قول الناظم.

"دونك بشراً وعليك عمراً "

فـــ" دونك " اسم فعل بمعنى خذه .

و"عليك " اسم فعل بمعنى الزم وهما عاملان عمل فعلهما.

وإما مضمر وإضماره إما جوازاً نحو " الصلاة جامعة " أي احضروا الصلاة جامعة ،فلك أن تظهر الفعل ولك أن تضمره ومنه قول الله " ناقة الله وسقياها " أي الزمـــوا ناقة الله.

وإما وجوباً وذلك في حالتين:-

الحالة الأولى :إذا كررت الاسم المنصوب كقولك: " أباك أباك " فيجـــب هنـــا إضمار الفعل ولا يجوز ذكره فلا تقل " الزم أباك أباك " و يكون الاسم الأول منصوب بهذا الفعل المحذوف و الاسم الثاني تأكيد للأول وكقول الشاعر.

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

فإعراب الأول أنه منصوب على الإغراء أو قل مفعول به لفعل محذوف تقديره " الزم " والثاني توكيد له.

فلا يجوز ذكر الفعل في هذه الحالة لأن التكرار قائم مقام الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

الحالة الثانية : إذا عطفت اسماً على الاسم المنصوب على الإغراء تقول: " أخاك و التلطف معه " فلا يجوز أن تذكر فعل الإغراء هنا

وفيما عدا هاتين الحالتين فيجوز ذكر الفعل و إضماره.

بـاب
"التحـــذيـــر"

١٩٦- وتَنـصِبُ الاسـمَ الـذي تُكـرِّرُهْ عن عِوَضِ الفعلِ الذي لا تُظهِرُهْ

١٩٧- مثـــلَ مَقَـــالِ الخَاطِـــبِ الأوَّاهِ اللهَ اللهَ عبـــــــــــادَ اللهِ

باب التحذير كباب الإغراء في جل الأحكام .

والتحذير هو : تنبيه المخاطب على ما يجب الاحتراز منه لأنه إما شيء مخوف أو شيء يذم فاعله.

و ينصب فيه الاسم على التحذير بفعل مضمر تقول " الأسد " فيكـــون الأســـد مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره احذر الأسد ويقال فيه منصوب على التحذير.

و يجوز هنا إضمار الفعل أو إظهاره إلا في ثلاث حالات فيجب فيها إضمار الفعل وهي :

الأولى : إذا تكرر الاسم نحو : " الله الله " فهنا يجب إضمار الفعل "اتقوا" بسبب تكرار الاسم المنصوب فالتكرار عوض عن الفعل والعوض لا يجتمع مع المعوض عنـــه وكذلك نحو" الأسد الأسد " أي احذر الأسد.

وتقول في إعرابه " الأسد " منصوب على التحذير أو قل مفعول به لفعل محذوف تقديره " احذر " وكلمة "الأسد " الثانية توكيد للأولى.

الثانية : إذا عطف عليه " الأسد والاقتراب منه " .

الثالثة : إذا كان التحذير بصيغة إياك سواء أكان معطوفاً عليها اسم نحو: "إيـــاك والشر" أو لا نحو "إياك أن تفعل كذا".

بـاب
"إن و أخواتهـــا"

١٩٨- وسِـــتَّةٌ تَنتَـــصِبُ الأســـماءُ بهـــا كـــما تَرتَفِـــعُ الأنبـــاءُ

١٩٩- وَهْـــيَ إذا رَوَيـــتَ أو أمليتَـــا إنَّ وأنَّ يـــا فتَـــى وليتَـــا

٢٠٠- ثـم "كـأنَّ" ثـمَّ "لكـنَّ" و"عَـلْ" واللُّغةُ المشهورةُ الفُصحَى"لَعَـلْ"

إن وأخواتها حروف ناسخة تدخل على المبتدأ فتنصبه على أنه اسمها وعلى الخـبر فترفعه على أنه خبرها نحو " إن سعداً قادم " .

وهي ستة أحرف[1] " إنَ ، أنَ " ومعناهما التأكيد نحو: "إن زيـداً ذاهـب " و " علمت أن عمراً مسافر "

و" لكن " ومعناها الاستدراك مثل: " عمرو فقير لكنه كريمٌ "

و" لعل " ومعناها الترجي مثل: " لعل محمداً ناجح " و يجوز حذف لامها فتقول: " علَّ " إلا أنها باللام أفصح .

و" كأن " ومعناها التشبيه نحو: " كأن محمداً بدرٌ ".

قوله " إذا رويت أو أمليت" الرواية حكاية القول لمن ينقله والإملاء حكاية القول لمن يكتبه.

٢٠١- وإنَّ بالكـــسرةِ أُمُّ الأحـــرُفِ تَـأتي مَـعَ القـولِ وبعـدَ الحَلِـفِ

٢٠٢- والـــلامُ تخـــتَصُّ بمعمُولاتِهَـــا ليَـــستَبِينَ فَـــضلُها في ذَاتِهَـــا

---

(١) بعضهم يعدها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن مالـك في التـسهيل والسيوطي في الهمع فأسقطوا أن المفتوحة لأن أصلها إن المكسورة.

٢٠٣ مثالُــهُ: إنَّ الأمــيرَ عــادلُ وقـد سـمعْتُ أنَّ زيـدًا راحِـلُ

٢٠٤ وقيــلَ: إنَّ خالــدًا لَقَــادِمُ وإنَّ هنــدًا لأَبُوهَــا عَــالِمُ

اعلم أن أم الأحرف الناسخة هي " إن "المكسورة الهمزة، ومعنى أم الحـروف أي أنها تختص بمميزات عن سائر أخواتها ومن هذه المميزات :-

١- أن "إن" بكسر الهمزة تختص عن غيرها بأنها تأتي في أربعة مواطن :

أحدها: الابتداء نحو:" إن زيداً قائم " فلا يبتدئ بمفتوحة الهمزة.

الثاني: تأتي بعد القول نحو: " قال إني عبد الله " ، " قال زيد إن عمراً قائم "

الثالث : بعد القسم نحو قوله تعالى: " و العصر إن الإنسان لفي خسر ".

الرابع : تأتي صله أي في بداية صلة الموصول كقولـه سـبحانه: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ " ونحو: "و جاء الذين إنهم فضلاء "[1]

---

(١) يجب كسر إن في عشر حالات اقتصرت منها في الشرح على أربع خشية الإطالة على المبتدئ وإليك بقية تلك الحالات:-

الخامسة: أن تقع في أول الصفة كـ"مررت برجل إنه فاضل".

السادسة: أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ).

السابعة: أن تقع قبل اللام المعلقة نحو قول الله(وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) فاللام من "لرسوله" ومن "لكاذبون" معلقان لفعلي العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسلط على لفظ مـا بعـدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء لذا وجب الكسر.

الثامنة:أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة وهو إذ وإذا وحيث نحو"جلست حيـث إن زيـداً جالس".

التاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين نحو "زيد إنه فاضل" .

العاشرة: بعد ألا التي يستفتح بها الكلام نحو قول الله(أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَـيْهِمْ وَلا هُـمْ يَحْزَنُـونَ) [يونس:٦٢].

٢- ومن مميزاتها كذلك دخول " لام الابتداء " على معمولها

نحو: " إن في ذلك لعبرة"

و "إن زيداً لقائم " و " إن في الدار لزيد " و " إن زيداً لبك واثق "

ولا تدخل هذه اللام على أحد أخواتها .

وكان الأصل في هذه اللام الدخول على الاسم وإنما زحلقت إلى الخبر لكراهة توالي حرفي توكيد ولهذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف والمزحلفة بالفاء.

٢٠٥- ولا تُقَدّمْ خَبَرَ الحُروفِ إلا مَعَ المجرورِ والظّرُوفِ

٢٠٦- كقولِهم إنَّ لِزيدٍ مالا وإنَّ عندَ عامِرٍ جِمَالا

أي إنه لا يجوز أن يتقدم خبر" إن "و أخواتها على اسمها فيجب أن تجيء بالاسم أولاً ثم الخبر فتقول: " إن زيداً قائمٌ " و لا يجوز أن تقدم الخبر على الاسم فلا تقل "إن قائم زيداً " .

وكذلك لا يجوز أن يتقدم الخبر على إن و أخواتها من باب أولى فلا تقل: " قائم إن زيداً " وهكذا في بقية أخواتها .

إلا إن كان الخبر شبه جملة[1] (جاراً و مجروراً أو ظرفاً) فيجوز حينئذ أن يتقدم الخبر على الاسم فنقول " كأن في الدار زيداً " و " ليت عندك عمراً " وهكذا .

وتقول في إعرابه " ليت " حرف ناسخ و"عندك " ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر ليت مقدم و"عمراً " اسم إن مؤخر وهو منصوب.

والسبب في ذلك أنهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف ما لم يتوسعوا في غيرهما.

---

(١) لا يتقدم خبر إن على اسمها إلا أن يكون جاراً ومجروراً أو ضرفاً وما أحسن قول ابن عنين

كأني من أخبار أن ولم يجز له أحد في النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرني إليك فأضحي في علاك مقدما

إذاً لا يجوز أن يتقدم خبر إن و أخواتها على اسمها إلا إذا كان الخبر جاراً و مجروراً أو ظرفاً.

٢٠٧- وإنْ تُزِدْ ما بعدَ هذي الأحرُفِ فالرّفعُ والنّصبُ أُجيزَا فاعرِفِ

٢٠٨- والنّصبُ في لَيتَ لعَلَّ أظهَرُ وفي كأنَّ فاستمِعْ ما يُؤثَرُ

عرفنا سابقاً أن " إن وأخواتها " تنصب الاسم وترفع الخبر لكن هذا فيما إذا لم تأت بعدها "ما المصدرية " أما إذا جاءت بعدها " ما " فإنها تكفها عن هذا العمل.

فنقول: " إنما زيدٌ قائم " بالإهمال وقال سبحانه : ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ ونحو: "كأنما محمدٌ بدر" .

و هكذا يبطل عملها و يرفع الاسم بعدها على أنه مبتدأ ويرفع الخبر على أنه خبر لذلك المبتدأ.

وتقول في إعرابه " إنما " كافة ومكفوفة أي أن " ما " كافة لكونها كفت " إن " عن العمل .

و "إن" مكفوفة عن العمل وهكذا تقول في أخواتها إذا اتصلت بها "ما " المصدرية.

وما حكاه الناظم من جواز الإعمال والإهمال قول لبعض النحاه وهو قول ضعيف، وإنما اختار الناظم النصب في لعل وكأن لقوة شبههن بالفعل الناسخ.

والراجح هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهورالنحاة من أن" ما المصدرية " إذا زيدت بعد هذه الحروف فإنها تكفها عن العمل ويجب فيها الإهمال ، إلا في " ليت " فإنه يجوز

فيها الإعمال و الإهمال إذا زيدت فيها " ما "فنقول " ليتما زيدٌ قائمٌ "بالإهمـــال أو " ليتما زيداً قائمٌ " بالإعمال[١].

وقد روي بالوجهين قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نـــصفه فقـــد[٢]

روي برفع الحمام ونصبه.

---

(١) والسبب في عدم وجوب إهمال ليت أنها مع دخول ما عليها إلا إنها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعده الفعل ، بخلاف أخواتها فإنه بمجرد دخول ما عليها يزول اختصاصها بالأسماء ويجوز مجيء الفعل بعده نحو "إنما قام خالد" وهكذا.

(٢) البيت من كلام النابغة الذبياني وقاله في امرأة حادة البصر قلما يخطئ بصرها على بعد مسافة ورأت يوماً حماماً طائراً فنظرت إليه وقالت :

ليت الحمام ليه أو نصفه قديه تم الحمام مية

ثم وقع الحمام في شراك صياد فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته. أهـــ من سبيل الهدى.

بـــــاب
"كـان و أخواتهـــا[١]"

٢٠٩- وعَكسُ "إنَّ" يا أُخَيَّ في العَمَلْ "كانَ"وما"انفَكَّ الفتَى"ولم يَزَلْ

٢١٠- وهكـذا "أصبحَ" ثـمّ "أمسَى" و"ظلَّ" ثـم بَاتَ ثـمّ "أضحَى"

٢١١- وصـارَ ثـم لـيسَ ثـم مـا بَـرِحْ ومـا فتِـئ فافقَـهْ بَيَـاني المُتَّـضِحْ

٢١٢- وأُختُهـــا مـــا دامَ فاحفَظَنْهَـــا واحـذَر هُـديتَ أن تَزيـغَ عنهَـا

٢١٣- تقـولُ قـد كـانَ الأمـيرُ راكبَـا ولم يـــزلْ أبـــو عـــليَ عَاتِبَـــا

٢١٤- وأصـبحَ الـبَردُ شـديدًا فـاعلَمِ وبـــاتَ زيـــدٌ ســـاهرًا لم يَـــنَمِ

أي وعكس إن في عملها كان وأخواتها.فكان وأخواتها أفعال ناسخة تدخل علـــى الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسم لها وتنصب الخبر على أنه خبر لها[٢] فهي تعمل عكس عمل" إن " .

---

(١) كان الأولى أن يقدم هذا الباب على باب إن لأن إن وأخواتها حروف وكان وأخواتها أفعال ، والأصل أن يكون العمل للأفعال ، أما ظن وأخواتها وإن كانت أفعالاً إلا أنه قد قيل إن مفعوليها ليس أصلهما المبتدأ والخـبر لـذا أخرت وقد نبهت على ترتيب الأبواب كثيراً وعموماً فأنا لا أرتضي الترتيب الذي سار عليه الحريري رحمه الله في كثير من المواضع ولولا ضرورة الالتزام بترتيبه لغيرته ولعل الله أن ييسر ويبارك في الوقت حتى أكتب كتابـاً في النحو أرتضي ترتيبه وتبويبه إن شاء الله.

(٢) هذا هو رأي البصريين في كان أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر أما الكوفيون فيرون أن الاسم باق على رفعه فلم تعمل فيه شيئاً وأما الخبر فإنه منصوب عندهم على القطع أي الحال وليس بصواب بـل الـصواب مـا قالـه البصريون لأنه اسم بعد الفعل والفاعل فأشبه المفعول به ولا يصح جعله حالاً لأن الحال لا يكـون معرفـة ولا مضمراً ويصح حذفه وليس كذلك خبر كان.

و"كان وأخواتها" ثلاثة عشر فعلاً وهي قسمان :

قسم يعمل بشرط وهو خمسة أفعال: " زال[١] ، برح ، فتئ ، انفك ، دام "

فالأفعال الأربعة الأولى شرطها أن يتقدمها نفي أو شبهه فنقول: " ما زال زيدٌ قائماً " ، "ولا يبرح عمروٌ منتظراً " و" لا تفتؤ تذكر يوسف "[٢] و" ما انفك عليٌ واقفاً " .

أما إذا لم يسبقها نفيٌ أو شبهه فلا تعمل .

والفعل الخامس " دام " لا يعمل إلا بشرط أن تتقدمه "ما المصدرية الظرفية" كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً﴾ أي مدة دوامي حياً .

ومعنى هذه الأفعال ملازمة المسند للمسند إليه فإذا قلت " ما زال خليل واقفاً "فالمعنى أنه ملازم للوقوف.

القسم الثاني ما يعمل بلا شرط: وهي الأفعال الثمانية المتبقية و هي " كان ، ظل ، أضحى ، أصبح ،أمسى ، بات ، صار ، ليس ".

أما معاني هذه الأفعال فـ " كان " تفيد الإخبار عن الماضي نحو " كان سعد قائما" وقد تفيد الاستمرار نحو " وكان الله عليماً خبيراً "

و" ظل " تفيد الحكم على الاسم بالخبر نهاراً نحو "ظل محمد في عمله.

---

(١) زال ثلاثة أقسام الأولى:- زال التي مضارعها يزال وهي الناقصة التي نحن بصددها.
الثانية زال التي مضارعها يزول وهي تامة لازمة بمعنى فني نحو "زال ملكه" أي فني الثالثة:- زال التي مضارعها يزيل بمعنى ميز وهي تامة متعدية نحو "زال الرجل غنمه عن غنم غيره"

(٢) وردت في القرآن دون نفي ظاهر إلا أن النفي فيها محذوف وتقديره "والله لا تفتؤ" وحرف النفي في هذه الحالة لا يجوز حذفه إلا بثلاثة شروط:-
الأول :أن يكون الحرف "لا" . الثاني: أن يكون بعده مضارع. الثالث: أن يسبق الجملة قسم. جمعها بعضهم بقوله:

ويحذف نافٍ مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم.

و"بات" تفيد الحكم على الاسم بالخبر وقت الليل بطوله نحو " بات الشرطي يقظاً".

و"أضحى" تفيد الحكم على الاسم بمضمون الخبر في وقت الضحى نحو " أضحت المرأة ترعى شؤون بيتها " وقد تستعمل بمعنى صار نحو " أضحى التعليم ضروريا "

و"أصبح" تفيد اتصاف الاسم بمضمون الخبر وقت الصباح نحو "أصبح الطالب نشيطا".

وقد تستعمل بمعنى صار نحو "أصبح الطالب عالماً".

و" أمسى" تفيد الحكم على الاسم بالخبر في وقت المساء نحو " أمست عائشة فارغةً من العمل ".

وقد تستعمل بمعنى صار نحو " أمست الدار خالية ".

و"صار" تفيد تحول المخبر عنه من حال إلى حال أخرى نحو " صار التراب طينا "

و" ليس " تفيد النفي في الحال نحو " ليس محمد قائما "

و" مازال، ما انفك، ما فتئ، ما برح " كلها تفيد الاستمرار

تقول " ما زال الطالب ساهراً، ما انفكت الأسعار مرتفعةً، ما فتئ العلم نافعاً، ما برح الحارس يقظا "

٢١٥- ومَن يُرِدْ أن يجعلَ الأخبارَا مُقدَّمَاتٍ فليَقُلْ ما اختَارَا

٢١٦- مثالُهُ قد كانَ سَمْحًا وائِلُ وواقفًا بالبابِ أضحَى السّائلُ

ذكرنا في باب " إن وأخواتها " أنه لا يجوز تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان " شبه جملة " ظرفاً أو جاراً و مجروراً.

أما في باب " كان و أخواتها " فيجوز تقديم خبرها على اسمها سواء كان الخبر شبه جملة أم لا[١] فنقول: " كان زيد قائماً " ، " كان قائماً زيد ".

ونحو قوله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾.

فـ " كان " فعل ناسخ و"حقاً "خبر كان منصوب تقدم على اسمها و" علينا " جار و مجرور و"نصر" اسم كان مؤخر و" المؤمنين " مضاف إليه مجرور.

و هكذا في بقية أخواتها قال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

وكذلك يجوز أن يتقدم الخبر على كان و أخواتها[٢] فنقو ل : " قائماً كان زيدٌ " ، "نائماً ظل بكرٌ "" جائعاً بات عمروٌ " و هكذا .

إلا " دام ، وليس "[٣] فلا يجوز أن يتقدم خبرهما عليهما.

---

(١) لخبر كان وأخواتها ثلاثة أحوال:- الأولى: وجوب تأخيره وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر نحو "كان صديقي عدوي"

ثانيتهما: أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى(وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) ونحو "ما كان بكر إلا آكلاً"

الحالة الثانية: وجوب التوسط بين الفعل واسمه وذلك نحو قولك "كان في الدار صاحبها" لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

الحالة الثالثة: وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام نحو "أين كان زيد" ونحوه.

الحالة الرابعة جواز التقدم والتوسط والتأخر وهذا فيما عدا ما ذكر من الحالات السابقة.

(٢) هذا هو الصواب وهو مذهب البصريين من جواز تقدم خبر كان أو أحد أخواتها على اسمها، ومنعه الكوفيون في الجميع، ومنعه ابن معط في دام، ومنعه بعضهم في ليس وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس. نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور.

أهـ من التصريح في شرح التوضيح.

(٣) أما زال وأخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:-

أما دام فلا يجوز ذلك فيها اتفاقاً فلا تقل " جالساً مادام بكر".

وأما ليس فالكوفيون والزجاج وابن السراج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين على المنع قياساً على فعل التعجب وعلى عسى ونعم وبئس، بجامع أن كلاً منها جامد ولأن معناها النفي ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه ولأنه لم يسمع نحو "قائماً لست".

وذهب سيبويه وأكثر البصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور إلى الجواز ،ونصر هذا القول أبو علي الفارسي وابن برهان والزمخشري وابن عصفور.

والصواب والله أعلم ما ذهب إليه الكوفيون من المنع لما سبق.

٢١٧- وإنْ تَقُلْ يا قومِ قد كانَ المَطَرْ فلستَ تحتَاجُ لها إلى خَبَرْ

٢١٨- وهكذا يصنَعُ كلُّ من نَفَثْ بها إذا جاءَتْ ومعنَاهَا حَدَثْ

تنقسم "كان" إلى تامة و ناقصة وزائدة.

= القول الأول: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ"ما" أو بغيرها وعليه الفراء.

القول الثاني: الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين لأن "ما" ليس لها صدر الكلام عندهم.

القول الثالث: المنع إن نفيت بـ"ما" لأن لها الصدر والجواز إن نفيت بغيرها كـ"لا،ولم ،ولن ،ولما" .

أما تقديم الخبر على الفعل دون ما نحو " ما قائماً زال زيد" فالأصح جوازه وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما كحبذا فلا يفصل بينهما أهـ. من التصريح في شرح التوضيح.

قلت القول الثالث هو الصحيح لعدم إخراج ما له الصدارة عن صدريته وكذلك جواز تقديم الخبر دون ما لزوال المانع وهو إخراج ما له صدر عن صدريته والقياس بـ"حبذا" قياس مع الفارق والله أعلم.

فالتامة هي التي تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج إلى خبر و تعرب فعل تام و مرفوعها فاعل كما قال تعالى: " و إن كان ذو عسرة " فـ"كان " فعل تـام و " ذو " فاعـل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة.

وتأتي بمعنى حدث نحو : " كان المطر " أي حدث .

وهكذا بقية أخواتها قد تستعمل أفعال تامة تكتفي بمرفوعها كقوله تعـالى: " مـا دامت السموات والأرض " وقوله سبحانه " فـسبحان الله حـين تمـسون و حـين تصبحون"، ما عدا فتئ وليس فهي ناقصة لا غير ولا تستعمل تامة.

و هذا معنى قول الناظم : "و هكذا يصنع كل من نفث " (أي نطـق) "بهـا إذا جاءت ومعناها حدث".

والناقصة هي التي تحتاج إلى اسم و خبر ولا يتم المعنى إلا بهما نحو " كـان زيـدٌ قاعداً "و هي التي نتكلم عنها في هذا الباب.

ولا يختص التمام والنقصان بكان بل وسائر أخواتها ماعدا فتئ وليس[1].

---

(١) التمام ليس خاصاً بـ"كان" بل يكون في بقية أخواتها ماعدا ،وضابط ما يكون يأتي منها تاماً ما يأتي:-

١-أما كان فتكون تامة إذا كانت بمعنى (حصل أو وُجد أو حدث)" نحو:"أشرقت الشمس فكـان النـور" أي حدث أو حصل أو وجد. وكقول شوقي :

لولا دمشق لما كانت طُلَيْطِلَةٌ ولا زهت ببني العباس بغدانُ

٢- وتكون "أصبح ، أضحى ، أمسى" تامات إذا كانت معانيها (دخل في الصباح ودخل في الضحى ودخـل في المساء) نحو:"خرجت من داري حين أصبحتُ – وعدت حين أمسيتُ – وكانت فترت استراحتي حين أضحيتُ".

٣- وتكون "بات" تامة إذا كانت بمعنى (أقام بالمكان ليلاً) نحو:"بات المسافر في صنعاء".

٤- وتكون "زال" تامة إذا كانت بمعنى (ذهب) نحو:"زال الغم".

٥- وتكون "برح" تامة إذا كانت بمعنى (زال) نحو:"برح الخفاء".

٦- وتكون "انفك" تامة إذا كانت بمعنى (انفصل) نحو:"انفك العظم".أ.هـ من أسس وتطبيقات نحوية بتصرف

والزائدة[١] هي التي لا تعمل وإنما تأتي للتوكيد نحو قول الله ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

٢١٩- والبَاءُ تختَصُّ بليسَ في الخَبَرْ كقولِهم ليسَ الفتَى بالمُحتَقَرْ

أي أن " ليس " تختص عن غيرها بشيء و هو جواز زيادة الباء في خبرها كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ أصلها أليس الله عزيزاً والباء هنا لتأكيد النفي وكذلك تزاد هذه الباء في خبر كان المنفي بما نحو: "ما كان محمد بقائم" أصلها قائماً قال الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

أصلها أعجلهم و يكون الخبر مجروراً لفظاً منصوباً محلاً.

---

(١) – تزاد كان فلا تعمل وتبقى دلالتها على الزمن الماضي وتفيد التوكيد وتزاد في خمسة مواضع:

الموضع الأول: بين ما التعجبية والفعل نحو "ما كان أعلم سعداً".

الموضع الثاني: بين الصفة والموصوف نحو "مررت بطلاب كانوا مجتهدين.

الموضع الثالث: بين العاطف والمعطوف نحو "ينتصر العرب بوحدتهم في القديم كان والحديث.

الموضع الرابع: بين نعم وفاعلها نحو "نعم كان أيام الصبا".

الموضع الخامس: بين الموصول وصلته نحو قول الله "كيف نكلم من كان في المهد صبيا"أ.هـ من المرجع السابق بتصرف

باب
"ما" الحجازية

٢٢٠- و"ما" التي تَنفي كليسَ النَّاصِبَهْ في قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ

٢٢١- فقولُهُم : ما عَامِرٌ مُوَافِقَا كقولِهِم : ليسَ سعيدٌ صَادِقَا

اُختلف في " ما " النافية هل تعمل في الجملة الاسمية أو لا فأهل الحجاز قاطبة أي جميعهم يُعملونها عمل " ليس "أي أنها ترفع المبتدأ و تنصب الخبر وكذلك عند التهاميين كما حكاه الكسائي.

وعلى هذه اللغة جاء قول الله تعالى " ما هذا بشراً " فـ" ما " نافية و" هذا "اسمها في محل رفع و" بشراً " خبرها منصوب .

أما بنو تميم فإنهم لا يعملونها بل هي عندهم حرف مهمل فيقولون: " ما زيدٌ قائمٌ " فـ " زيد " مبتدأ مرفوع و " قائم " خبره مرفوع و ما نافية لا تعمل[1].

ويشبه الحجازيون " ما النافية " بـ" ليس " في دخول الباء على خبرها فتقول " ما زيدٌ بقائم "

إذاً فـ" ما النافية " عند الحجازيين مشبه بليس في شيئين :

الأول : في العمل فإنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر

---

(١) القياس ألا تعمل " ما " لأنها غير مختصة بل تدخل على الاسم والفعل فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما مما ليس بمختص وقد سبق أن الأصل في كل حرف لا يختص ألا يعمل ولذلك أهملها بنو تميم قال شاعرهم

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرامُ

وإنما أعملها أهل الحجاز لشبهها بليس وهي تشبهها في ثلاثة أشياء: النفي ودخولها على المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبرها وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حمل عليه ما لم يفسد المعنى ومنه باب ما لا ينصرف وإن وأخواتها ، ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترطوا لعملها أربعة شروط ذكرناها في الشرح.

الثاني : في دخول الباء على خبرها كما قال تعالى (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ).

شروط إعمال "ما" الحجازية :

وقد أطلق الناظم إعمال "ما" عند الحجازيين عمل " ليس " وليس كذلك بل لا تعمل عندهم هذا **العمل إلا بأربعة شروط:**

الشرط الأول:- أن لا يزاد بعدها " إن " فإن زيدت بعدها بطل عملها نحو: " ما إن زيدٌ قائمٌ ، قال الشاعر :

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

فـ " أنتم ذهب " مبتدأ وخبر و" ما " بطل عملها لمجيء " إن " بعدها

الشرط الثاني :- ألا يتقدم خبرها على اسمها فإن تقدم نحو " ما قائمٌ زيدٌ "فإنه يبطل عملها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً على الأصح نحو " ما في الدار عمروٌ " ، " ما عندك مالٌ " فإن الجار والمجرور"في الدار والظرف " عندك " في محل نصب خبر " ما "

الشرط الثالث :- ألا ينتقض النفي بالاستثناء فإن انتقض بطل عملها نحو قوله تعالى: " وما محمدٌ إلا رسولٌ ".

الشرط الرابع :- ألا تتكرر" ما " لأن نفي النفي إثبات وهو تابع للشرط الذي قبله لأنه من باب انتقاض النفي نحو: " ما ما رجل قائم " فهنا لاتعمل لأن النفي قد انتقض بتكرر" ما " وصار إثباتاً . وقد يندرج هذا الشرط في الذي قبله لأن تكرر "ما "صورة من صور انتقاض النفي .

فإذا أُفتقد شرط من هذه الشروط أُهملت " ما " ورُفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"النـــــداء"

٢٢٢- ونـادِ مَـن تـدعُو بيَـا أو بِأيَـا أو همـزةٍ أو أيْ وإنْ شئتَ هَيَا

النـداء هو طلب الإقبال بأحرف مخصوصة.

وحروفه خمسة:

(يا) وهي أم الباب[١] لتميزها عن غيرها بمناداة البعيد والقريب والمتوسط[٢].

(الهمزة) ولا ينادى بها إلا القريب .

(أي) وينادى بها المتوسط .

(أيا ، هيا) وينادى بهما البعيد .

---

(١) إنما كانت "يا" أم الباب لخمسة أوجه الأول : لاختصاصها بمناداة القريب والبعيد والمتوسط.

الثاني : وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها .

الثالث : وقوعها في باب الندبة دون غيرها

الرابع : دخولها على أي نحو "يأيها".

الخامس : أن القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها. أهـ. من الأشباه والنظائر

(٢) قد تخرج يا عن كونها حرف نداء وتكون لمجرد التنبيه نحو قول الشاعر

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وكقول الله " يا ليت قومي يعلمون" وكقراءة " ألا يا اسجدوا، وقد قيل إنها للنداء والمنادى محذوف ، وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو "ألا يا اسجدوا" فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما وإلا فهي للتنبيه أ.هـ من مغني اللبيب

قلت الراجح والله أعلم أنها للتنبيه في كل ما سبق لأن مالا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير

ولأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ولذلك فهي أقرب لأن تكون للتنبيه،ولأن فيه كثرة الحذف إذ يحذف الفعل والفاعل والمنادى وسيكون التقدير أدعو هؤلاء فحذفت الجملة بكاملها وتفريق ابن مالك ليس بذاك واستدلاله فيه لا تقوم به حجة والله أعلم .

٢٢٣- وانصِبْ ونوّنْ إنْ تُناد النَّكِرَهْ كقولِهِم يَا نَهِمًا دَعِ الشَّرَهْ

٢٢٤- وإنْ يكن معرفةً مُشتَهِرَهْ فلا تنوّنْهُ وضُمَّ آخرَهْ

٢٢٥- تقولُ يا سعدُ أَيَا سعيدُ ومثلُهُ يا أيُّها العَميدُ

أنواع المنادى خمسة :

الأول : النكرة غير المقصودة ؛ وحكمها النصب كما مثل لها الناظم بقوله " يا نهماً " فلم يقصد شخصاً بعينه.

الثاني : النكرة المقصودة؛ أي المعينة وهذه بخلاف الأولى التي تكون شائعة ولا يقصد منها التعيين وقد سبق الحديث عنها في أنواع المعرفة، وحكمها البناء على ما ترفع به فتقول: " يا رجلُ اتق الله " ، " يا رجلان ، يا رجيلون "فيبنى فيها المفرد على الضم والمثنى على الألف وجمع المذكر على الواو وهكذا...

وتقول في إعرابها " يا " حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب"رجل" اسم منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً[1] تقدره " أدعو " أو " أنادي ".

الثالث :- المعرفة : وحكمها كذلك البناء على ما ترفع به.

تقول: " يا زيد ، يا زيدان ، يا زيدون "

وإعرابه كإعراب النكرة المقصودة فنقول فيه " زيد " منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره " أدعو أو أنادي "

---

(١) المنادى منصوب بفعل مضمر وجوباً وإنما أضمر فعله وجوباً لأمور هي:

الأول:الاستغناء بظهور معناه . الثاني:إظهار الفعل يوهم الإخبار.

الثالث:كثرة الاستعمال. الرابع:التعويض عنه بحرف نداء والمعوض لا يجتمع مع المعوض عنه.

وهذا معنى قول الناظم " فلا تنونه وضم آخره " أي لا تعربه وإنما ابنه على الضم.

أما المثنى والجمع فإنهما يبنيان على ما يرفعان به تقول " يا زيدان ، يا زيدون " فالأول مبني على الألف لأنه يرفع به والثاني مبني على الواو لأنه يرفع به وهكذا..

فائدة :

إذا أريد نداء المعرف بأل أتي قبله بـ " أيها ، أيتها " أو اسم إشارة مناسب نحو" يا أيها الرجل ، يا أيتها العاقلة ، يا هذا المجد ، يا هذه الفاضلة "

إلا لفظ الجلالة تقول "يا الله"[1] والأكثر فيه حذف حرف النداء وتعويضه بميم مشددة مفتوحة تقول " اللهم ".

وتقول في إعراب " يا أيها العميد " "يا" حرف نداء و"أي" منادى مبني على الضم و"ها" زائدة لا محل لها و" العميد "نعت لـ"أي" مرفوع فيكون المنادى فيه "أي" والاسم الذي بعدها نعت مرفوع.

الرابع : المضاف : وحكمه النصب كما مثل الناظم بقوله: "يا صاحب الرداء" فـ" يا " حرف نداء و" صاحب " منادى منصوب و"الرداء " مضاف إليه مجرور.

الخامس : الشبيه بالمضاف ويسمى الاسم المطول والا سم الممطول وحكمه النصب نحو: " يا طالعاً جبلاً " ، " يا غفوراً للذنب "

فـ" يا " حرف نداء و" طالعاً " منادى منصوب و" جبلاً " مفعول به لاسم الفاعل "طالعاً " وفاعله مستتر تقديره " هو ".

---

(١) وكذلك يجوز مناداة محكي الجمل وهو معرف بأل نحو "يا الرجل منطلق أقبل" فيمن اسمه كذلك، ولا يجمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله وما سمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقباني شرا

أ.هـ من النحو الوافي بتصرف

فهذه هي أنواع المنادى:

ما حكمه النصب وهو ثلاثة أقسام: " النكرة غير المقصودة، المضاف، الشبيه بالمضاف ".

وما حكمه البناء على ما يرفع به وهو قسمان: " النكرة المقصودة ،المعرفة " فيبنيان في محل نصب .

٢٢٦- وتَنصِبُ المُضافَ في النّداءِ كقولِهم يا صَاحبَ الرّداءِ

٢٢٧- وجائزٌ عندَ ذَوي الأفهَامِ في يَا غُلامُ قَوْلُ يا غُلامي

٢٢٨- وجوَّزوا فَتحَةَ هذي اليَاءِ والوَقفَ بعدَ فَتحِها بالهاءِ

٢٢٩- والهَاءُ في الوقفِ على غُلامِيَهْ كالهاءِ في الوقفِ على سُلطانِيَهْ

٢٣٠- وقالَ قومٌ فيهِ يا غلامَا كما تَلَوْا يا حَسرَتَا على مَا

الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه في حالة النداء أربعة أوجه :

الأول : وهو أجودها حذف الياء وإبقاء الكسر على الحرف الأخير دليلاً على حذف الياء نحو قوله تعالى : " يا عبادِ فاتقون " وقوله عز وجل: " ربِ بما أنعمت علي " أي " يا ربِ " فحذفت أداة النداء.

الثاني : إثبات الياء ساكنة نحو قوله تعالى : " يا عباديْ لا خوفٌ عليكم ".

الثالث : إثبات الياء مفتوحة نحو قول الله ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾

ونحو " يا غلاميَ " ويوقف عليها بهاء السكت " ياغلاميه "

والسبب في ذلك أنك لو لم تقف عليه بهاء السكت لوقفت عليه بالسكون فستشابه الوجه السابق .

الرابع : إبدال الياء ألفاً نحو: " يا حسرتا " ، " يا أسفا "

وبقي وجه خامس لم يذكره الناظم وهو أن تقلب الياء ألفاً ثم يحذف وتبقى الفتحة دليلا عليه فتقول: " يا غلامَ " [1]

وأفصح هذه الأوجه حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة.

٢٣١- وحَذفُ "يَا" يجوزُ في النّدَاءِ كقولِهم: "ربِّ استجِبْ دُعائي"

٢٣٢- وإنْ تَقُلْ يا هذهِ أو يَا ذَا فَحذفُ يَا مُمتَنِعٌ يَا هذا

يجوز حذف حرف النداء من أي نوع من أنواع المنادى الخمسة السابق ذكرها كما قال تعالى: " يوسف أعرض عن هذا " فحذف حرف النداء و أصله "يا يوسف".

وكذلك قوله سبحانه " رب بما أنعمت علي " و الأصل يارب و هكذا..

وإنما خص الناظم الحذف بالياء لأنها أم الباب و إلا فيجوز في أي حرف من أحرف النداء.

إلا أنه يمنع حذف حرف النداء في اسم الإشارة عند البصريين ووافقهم الناظم، أما الكوفيون فلا يمنعون ذلك بل يرون جواز حذف حرف النداء في اسم الإشارة استدلالاً بقول الشاعر:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الـ رأس شيباً إلى الصبى من سبيل

---

(١) وهذه الأوجه جارية على كل اسم منته بياء المتكلم إلا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً فلا يجوز فيهما إلا حالة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحة فتقول في المقصور "يا فتاي" بفتح يائه مخففة وتقول في المنقوص "يا رامي" بفتح يائها مشددة لكونها أدغمت بياء المنقوص.

و التقدير يا ذا رعواء فنودي هنا اسم الإشارة وحذف حرف النداء.

وجعلوا منه قوله تعالى " ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم " أي يا هؤلاء.

والصواب هو ما ذهب إليه الكوفيون من عدم المنع لورود السماع في ذلك ولو قليلاً وحمله على الضرورة لا يخلو من تكلف والله أعلم.

ومن الحالات التي لا يجوز فيها حذف حرف النداء والتي لم يذكرها الناظم إذا كان المنادى ضميراً نحو " يا إياك قد رأيتك " فلا يحذف حرف النداء في هذه الحالة

وكذلك لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو " وا زيداه " ولا مع المستغاث نحوَ " يا لَعمروٍ " ولا مع النكرة سواء أكانت مقصودة أم مبهمة.

وكذلك لا يجوز في نداء اسم الله إذا لم تلحقه الميم نحو " الله " لأنه على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون لدليل.

فإن لحقته الميم جاز الحذف تقول " اللهم " وتكون الميم عوضاً عن حرف النداء.

فتلخص من هذا أنه يجوز حذف حرف النداء إلا في خمس حالات فلا يحذف حرف النداء معها وهي :

١- إذا كان المنادى ضميراً .

٢- إذا كان المنادى اسماً مندوباً .

٣- إذا كان اسما مستغاثاً .

٤- إذا كان نكرة.

٥- إذا كان المنادى اسم الله ولم تلحقه الميم.

ومن مباحث النداء الترخيم وهو حذف آخر المنادى تخفيفاً

لذا ذكره الناظم بعد باب النداء فقال:

باب
"الترخيم"

٢٣٣- وإن تشَا التّرخيمَ في حالِ النّدَا فاخصُصْ بهِ المعرفةَ المُنفَرِدَا

الترخيم لغةً : ترقيق الصوت ومنه قول ذي الرمة

لها بَشَرٌ مثل الحرير ومَنطِقٌ رخيم الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

رخيم الحواشي أي رقيق الحواشي

واصطلاحاً : حذف آخر الكلمة في النداء[1] لغير شذوذ ولا علة صرفية.

مثل " يا عائش " و الأصل " يا عائشة " و هكذا ...

ولا يرخم من الأسماء[2] إلا نوعان :

الأول: العلم المفرد الرباعي فلا يجوز ترخيم الاسم النكرة نحو " جالس ، ذاهب"،

---

(١) الترخيم لا يكون إلا في النداء، وقد يحذف آخر الكلمة للضرورة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء ومنه قول امرئ القيس

كنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أي طريف بن مالك أهـ. من شرح ابن عقيل

(٢) قال المهلبي وهو يعدد الأسماء التي لا يجوز أن ترخم

إن أسماء توالت عشرة لم ترخم عند أهل المخبرة

مبهم ثمت نعمت بعده والمضافان معاً والنكرة

ثم شبه لمضاف خالص والثلاثي ومندوب الترة

يحتذيه مستغاث راحم وإذا كانت جميعاً مضمرة

أو المضاف نحو "طالب علم "[1] أو الشبيه بالمضاف نحو " طالعاً جبلاً " .

فلكي يرخم الاسم فلا بد أن يكون علماً و أن لا يقل عن أربعة أحرف و الأ يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد .

أما غير العلم كـ " عامل ، غلام "و الثلاثي كـ"زيد " و العلم المركب تركيب إضافة كـ " عبد الله "أو تركيب إسناد كـ " شاب قرناها " فلا يجوز ترخيم شيء منها لاختلال الشروط فيها .

أما المركب تركيب مزج فإنه يرخم بحذف عَجُزه فنقول في ترخيم من اسمه " معدي كرب " " يا معدي "

فهذه هي شروط الترخيم

الأول: أن يكون علماً . الثاني: أن يكون مفرداً.

الثالث: أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف.

النوع الثاني : من الأسماء التي يجوز ترخيمها الإسم المختوم بتاء التأنيث، فيجوز ترخيمه مطلقاً سواء كان علماً نحو: " يا فاطم " من " يا فاطمة " أو نكرة نحو: "يا جاري " من يا جارية أو ثلاثي مثل: " يا هب " من يا هبة فكل هذا يجوز ترخيمه .

٢٣٤- واحذِفْ إذا رَخَّمتَ ءاخرَ اسمِهِ ولا تُغيّرْ ما بقِي عن رسمِهِ

٢٣٥- تقولُ يا طَلْحَ ويا عَامِ اسمَعَا كما تقول في "سعاد" يا سعا"

٢٣٦- وقد أُجيزَ الضَّمُّ في الترخيمِ تَقولَ يا عامُ بضمِّ الميمِ

---

(١) عدم جواز ترخيم المضاف هو الصحيح الذي ذهب إليه البصريون أما الكوفيون فيقولون بالجواز.

إذا رخمت الاسم في النداء فلك في ترخيمه حالتان :

الأولى : أن تحذف آخر الاسم و تبقي حركة الحرف الأخير كما كانت عليه نحو "يا حارِ" من حارث و " يا عائشَ " من عائشة .

وتسمى هذه لغة من ينتظر، وكأن السامع منتظر للحرف المتبقي والذي ستبنيه على الضم.

وإلى هذه اللغة أشار الناظم بقوله "ولا تغير ما بقي عن رسمه"

الثاني : أن تحذف آخر الاسم وتبني ما بقي على الضم مراعاة لحركة الحرف المحذوف فنقول " يا حارُ " و " يا عائشُ " فكأنه هو الاسم تاماً دون حذف

وتسمى هذه لغة من لا ينتظر لأن السامع لا ينتظر شيئاً بعد بناء الاسم على الضم.

وإلى هذه اللغة أشار الناظم بقوله " وقد أجيز الضم في الترخيم ".

٢٣٧- وألْقِ حرفينِ بلا غُفولِ مِن وزنِ فَعْلانَ ومِن مفعولِ

٢٣٨- تقولُ في مروانَ يا مَروَ اجلسِ ومثلُهُ يا مَنْصُ فافهمْ وقِسِ

إذا أردت أن ترخم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة فإما أن يكون هذا الاسم رباعياً أو خماسياً فصاعداً.

فإن كان رباعياً فتحذف منه الحرف الأخير فقط و تبقي حرف العلة نحو: "يا سعا" من سعاد و" يا سعي " من سعيد ، " يا ثمو "من ثمود.[1]

---

(١) إذا أردت أن ترخم ما قبل آخره واو نحو "ثمود" فإن كان على لغة من ينتظر قلت " يا ثمو " بالواو الساكنة،وإن كان على لغة من لا ينتظر تقول "يا ثمي" فتقلب الواو ياءً والضمة كسرة لأنك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قلبها ضمة لذا وجب قلبها هنا ياءً.

أما إن كان الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة خماسياً فصاعداً؛ فإنه يحذف حرف العلة منه وما بعده فإذا أردنا أن نرخم " مروان ، منصور، مسكين "علماً"، بركات ، أسماء "

فنحذف حرف العلة وما بعده فنقول "يا مرو ، يا منص ، يا مسك ، يا برك ، يا أسم ".

إذاً يحذف حرفان في ترخيم الاسم الخماسي فصاعداً الذي ينتهي بحرف قبله حرف علة .

٢٣٩- ولا تُرَخِّمْ هندَ في النِّدَاءِ ولا ثُلاثيًّا خَلا مِن هاءِ

٢٤٠- وإنْ يكن آخرَهُ هاءٌ فقُلْ في "هبةٍ" يا هِبَ مَن هذا الرجُلْ

سبق وأن ذكرنا أن الاسم المختوم بتاء التأنيث يرخم مطلقاً سواءً كان ثلاثياً أم أكثر علماً أم غير علم أما إن كان غير مختوم بتاء التأنيث فيشترط فيه أن يكون علماً يزيد عن ثلاثة أحرف فالاسم الثلاثي لا يرخم قط إلا إن ختم بتاء التأنيث كما سبق مثل " يا هب " من يا هبة .

أما هند و زيد و غيرهما من الثلاثي الذي لا ينتهي بتاء التأنيث فلا يجوز ترخيمه.

٢٤١- وقولُهم في صاحبٍ يا صَاحِ شذَّ لمعنًى فيهِ باصطِلاحِ

سُمع عن العرب ترخيم صاحب بقولهم يا صاح و هذا شاذ لا يقاس عليه لأنه نكرة غير علم فالأصل عدم ترخيمه لكنهم أكثروا من استعماله فتسامحوا في ترخيمه.

باب
"التصغيـــر"

٢٤٢- وإن تُـرِدْ تـصغيرَ[١] الاسـمِ المُحتقَـرْ إمـا لتَهَـاونٍ وإمـا لـصِغَرْ

٢٤٣- فـضُمَّ مبـدَاهُ لهـذي الحَادِثـهْ وزِدهُ يـاءً تبْـديها ثَالِثَـهْ

٢٤٤- تقـولُ في فَلْـسٍ فُلَـيسٌ يـا فتَـى وهكـذا كـلُّ ثُلاثـيَ أَتَـى

التصغير[٢] من خواص الاسم المتمكن فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبني وشذ تصغير نحو " ذا والذي "كما سيأتي .

وللتصغير ستة أغراض :-

الأول :تحقير ما يتوهم عظمه نحو: " هذا سُبيع " تصغير سبع.

الثاني :تصغير ما يتوهم كبره نحو: " جُبيل " تصغير جبل.

الثالث : تقليل ما يتوهم كثرته نحو: " دُريهمات " تصغير دراهم .

الرابع : تقريب ما يتوهم بعده إما في الزمان نحو: "قُبيل العصر "

---

(١) فائدة " تكثير المبنى يدل على تكثير المعنى " وخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال السخاوي

وأسمـاء إذا مـا صغروهـا تزيـد حروفها شططاً وتغلو

وعادتهـم إذا زادوا حـروفـاً يـزيـد لأجلها المعنى ويـعلـو

يشير إلى "مغيربان"تصغير "مغرب" و"أنيسان" تصغير "إنسان" و"عشيشة" تصغير "عشية" أهـ. مـن الأشـباه والنظائر بتصرف.

(٢) من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه نحـو تصغير المعطف تقول "عطيف" وفي حامد "حميد" وفي أزهر "زهير" وفي منطلق "طليق" وهكذا.

وإما في المكان نحو " فويق الدار".

الخامس : التحنن والعطف على المصغر نحو " يا أُخي ، يا بُني ".

السادس : التعظيم نحو "عندي رجيل "[1]

ويفهم بحسب السياق فإما للتعظيم إن كان مستحقه أو للتحقير إن كان مستحقه.

وقد يصغر الاسم لا لشيء ولكن لكونه صغيراً نحو " يا طفيل " في طفل.

فإذا أردت تصغير اسم لغرض من الأغراض السابقة فضم أوله وافتح ثانيه وزد بعد الحرف الثاني منه ياءً ساكنة تسمى ياء التصغير.

فتقول في تصغير رجل " رُجَيل " وفي تصغير فلس " فُلَيس " وهكذا..

فيكون على وزن " فُعيل " وهو مطرد في تصغير الثلاثي.

٢٤٥- وإنْ يكن مؤنَّثاً أردَفتَهُ هاءً كما تُلحِقُ لو وَصفتَهُ

٢٤٦- فصغِّرِ النّارَ على نُوَيْرَهْ كما تقولُ نارُهُ مُنيرَهْ

إذا كان الاسم الذي تريد تصغيره مؤنثا ثلاثيا فزد في آخره هاءً فتقول في تصغير "نار ، هند ، قدر " نويرة ، هنيدة ، قديرة".

والسبب في ذلك أن هذه الهاء تلحق في وصف المؤنث فتقول " نار منيرة ،هند جميلة ، قدر كبيرة " والتصغير هو وصف للاسم بالصغر فحين تصغر المؤنث فأنت تصفه بالصغر فتزيد في آخره هاء .

---

(١) وأنكر هذا البصريون وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم لأنهما متنافيان والصواب أن التعظيم من فوائد التصغير ، وقد قال لبيد بن ربيعة العامري

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل.

وكقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود "كُنَيْفٌ مُلِئ علماً"

٢٤٧- وصَغِّرِ البابَ فقُلْ بُوَيْبُ والنّابُ إن صغّرتَهُ نُيَيْبُ

٢٤٨- لأنَّ باباً جمعُهُ أبوابُ والنّابُ أصلُ جمعِهِ أنيَابُ

أي إذا أردت تصغير الاسم الثلاثي الذي ثانيه حرفاً معتلاً فإما أن يكون هذا الحرف المعتل " واواً أو ياءً أو ألفاً ".

فإن كان واواً فإنها لا تتغير حال التصغير فتقول في تصغير " ثوب ، حوض " " ثويب ، حويض "

وإن كان ياءً فلا تتغير كذلك فنقول في تصغير " بيت ، عين " " بييت ، عيين "

وإن كان الحرف المعتل ألفاً فإنه يرد إلى أصله لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها.

فإن كان أصله واواً صغر على الواو مثل " مال " يصغر على " مويل " ، " باب " يصغر على " بويب

وإن كان أصله ياء صغر على الياء نحو " ناب " يصغر على " نييب "

والطريق لمعرفة أصل الألف أن نجمع الاسم جمع تكسير لأن التكسير يرد الكلمة إلى أصلها " فمال و باب " ألفهما أصلها واو لأننا نقول في جمع التكسير " أموال و أبواب " ، "ناب " أصل ألفه ياء لأننا نكسره على " أنياب "

ولما فرغ من الكلام عن تصغير الثلاثي أخذ في بيان تصغير ما زاد على ذلك فقال:

٢٤٩- وفاعلٌ تَصغيرُهُ فُوَيعِلُ كقولِهِم في رَاجِلٍ رُوَيجِلُ

الاسم الرباعي يصغر على فُعيعل فنقول في تصغير " جعفر ، زينب "*" جُعَيفر ، زُبَينب " .

وإذا كان ثاني الاسم الرباعي ألفاً فإنه يصغر على " فويعل "فنقول في تصغير " راحل ، فارس " "رويحل ، فويرس "

٢٥٠- وإن تجِدْ مِن بعدِ ثانيهِ ألِفْ فاقلِبْهُ ياءً أبدًا ولا تَقِفْ

٢٥١- تقولُ كمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وكم دُنَيْنِيرٍ بهِ سَمَحْتُ

إذا كان الحرف الثالث من الاسم الرباعي أو الرابع من الاسم الخماسي ألفا فإنه يقلب ياء في التصغير فنقول في تصغير " كتاب ، دينار " " كتيب ، دنينير "

وكذلك إذا كان الحرف الثالث واواً فإنها تقلب ياء فنقول في تصغير " حمود ، عمود " " حُمَيد ، عُميد " .

٢٥٢- وقل سُرَيْحِينٌ لِسِرحانٍ كما تقولُ في الجمعِ سَرَاحينُ الحِمَى

٢٥٣- ولا تُغيّرْ في عُثيمانَ الألِفْ ولا سُكيرَانَ الذي لا يَنصَرِفْ

٢٥٤- وهكذا زُعيفِرَانُ فاعتبِرْ بهِ السُّداسِيَّاتِ وافقَهْ ما ذُكِرْ

إن أردت أن تصغر ما كان منتهيا بالألف والنون فانظر فإن كان الاسم سداسيا فيصغر بدون تغيير ألفه فنقول في تصغير " زعفران ، ثعلبان " " زعيفران و ثعيلبان " لأن كلا الاسمين سداسي.

وإن كان خماسيا فإما أن يكون منصرفا أو ممنوعا من الصرف فإن كان منصرفا قلبت ألفه ياء فنقول في تصغير "سرحان ، ندمان" "سريحين ، نديمين"

وإن كان ممنوعا من الصرف فلا تغير ألفه فتصغر " عثمان، غضبان " على عثيمان غضيبان .

إذاً الاسم الخماسي المنتهي بألف ونون إن كان منصرفاً قلبت ألفه ياء وإلا فلا تقلب.

فخلاصة القول إن أوزان التصغير عموماً " فُعيل للثلاثي نحو فُليس ، فُعيعل للرباعي نحو "دريهم ، فعيعيل للخماسي نحو دنينير".

فهذه هي أوزان التصغير " فُعيل ، فُعيعل ، فُعيعيل "(١).

٢٥٥- واردُدْ إلى المحذوفِ ماكانَ حُذِفْ من أصلهِ حتى يَعودَ مُنتَصِفْ

٢٥٦- كقولِهم في شَفَةٍ شُفَيْهَهْ والشّاةُ إنْ صغَّرتَهَا شُوَيْهَهْ

التصغير يوجب إعادة الحرف المحذوف من الاسم الذي يراد تصغيره إلى أصله لأن التصغير يعيد الاسم إلى أصله فنقول في تصغير "يد ، دم ، شفة ، شاة" "يدية ، دمي ، شفيهة ، شويهة"

لأن الياء كانت محذوفة من " يد ، دم " فأعيدت في التصغير وكذلك الهاء كانت محذوفة من " شفة ، شاة " فأعيدت في التصغير .

وقد سبق وأن ذكرنا أن جمع التكسير يعيد الكلمة إلى أصلها فكذلك التصغير .

إذاً " التصغير والتكسير يعيدان الكلمة إلى أصلها ".

وقد سبق أن أشرنا إلى أن التصغير من خواص الأسماء المعربة فلا تصغر المبنيات .

وشذ تصغير نحو "الذي ، التي ، ذا ، تا "فقالوا" اللذيا ، اللتيا ، ذيا ، تيا"(٢).

والشذوذ فيها من جهتين الأولى أن التصغير لا يكون في المبنيات وهذه صغرت وهي أسماء مبنية.

الثانية أن قاعدة التصغير ضم أول الاسم، وفي تصغير هذه الأسماء فتح أولها ولم يضم.

---

(١) واضع باب التصغير هو الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمه الله، وقد سئل لما بنيت التصغير على هذه الأوزان الثلاثة : "فُعيل ، فُعيعل ، فُعيعيل" فأجاب بأنه رأى الناس يتعاملون بالفلس والدرهم والدينار فأراد تحقيرها.

(٢) أطلق ابن مالك في ألفيته شذوذ تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة فقال:

وصغروا شذوذاً الذي والتي وذا مع الفروع منها تا وتي

قلت : أطلق بقوله الفروع أي أن جميع الفروع تصغر وليس كذلك وإنما سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة وهي : "ذا ، تا ، ذان ، تان ، أولى "فيقال " ذيا ، تيا ، ذيان ، تيان ، أوليا "

وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من الأسماء الموصولة هي "الذي ، التي وتثنيتهما ، الذين" فيقال "اللذيا ، اللتيا ، اللذيان ، اللتيان ، اللذيون".

باب
"الحروف الزائدة"

٢٥٧- وألـقِ في التّـصغيرِ مـا يُـستَثقَلُ زَائـــدُهُ أو مَـــا تَـــرَاهُ يَثقُـــلُ

٢٥٨- والأحرفُ اللاتي تُزادُ في الكَلِمْ مجموعُهَا قولُكَ يا هَوْلُ استَنِمْ

الاسم الخماسي إذا لم يكن رابعه حرف علة فإنه يستثقل في التصغير.

وسبب هذا الاستثقال وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير وحرفين قبلها وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطاً أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها

لذا فلا بد من حذف حرف منه فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف وإن لم يكن فيه فيحذف منه الحرف الأخير كما سيأتي .

و حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك : " سألتمونيها " أو " سائل و انتهم " " السين ، الهمزة ،اللام ، التاء ، الميم ، الواو ،النون ، الياء ، الهاء ، الألف "

ومعنى كونها زائدة أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها نحو " ضارب ، مستخرج "

أصلهما " ضرب ، خرج " فالزائد في الأول الألف وفي الثاني الميم والسين والتاء.

فالزائد عن الأصول لا يكون إلا من هذه الحروف وليس المعنى أنها لا تكون إلا زائدة لأنها قد تكون أصولاً.

٢٥٩- تقـــولُ في مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ فـــافهَمْ وفي مُرتـــزِقٍ مُرَيـــزِقُ

٢٦٠- وقيـــلَ في ســـفرجلٍ سُـــفَيْرِجُ وفي فتًـــى مُـــستخرِجٍ مُخَـــيْرِجُ

الاسم الخماسي إما أن يكون فيه حرف علة أولا ،فإن كان فيه حرف علة وجب حذفه مثل " قرقرى " اسم بقعة تقول في تصغيره " قريقر "

فاختصت الألف بالحذف لأنها حرف علة ، وإن لم يكن به حرف علة فإما أن تكون حروفه كلها أصول أو فيه حرف من حروف الزيادة.

فإن كانت حروفه أصول فيحذف الحرف الأخير منه فنقول في تصغير "سفرجل" "سفيرج"

وإن كان فيه حرف من حروف الزيادة فيتعين حذفه مثل " منطلق " فنحذف منه النون لأنها من حروف الزيادة فنقول في تصغيره " مطيلق "

وفي " منطلق " حرفان زائدان " الميم و النون " وإنما حذفت النون لأن الميم لها مزية وهي تصدرها ودلالتها على صيغة اسم الفاعل فلم تحذف بخلاف النون .

٢٦١- وقد تُزادُ اليَاءُ للتّعويضِ والجَبرِ للمصغَّرِ المَهِيضِ

٢٦٢- كقولِهم إنَّ المُطَيليقَ أتَى واخبَا السُّفَيريجَ إلى فصلِ الشّتَا

الاسم المصغر الذي حذف منه حرف يجوز أن تزاد فيه ياء قبل الحرف الأخير تعويضاً لما فاته من الحذف فنقول في سفيرج " سفيريج " وفي مطيلق "مطيليق "وهكذا.

قوله " المهيض " أي المكسور

٢٦٣- وشذَّ مما أصَّلوهُ ذَيَّا تصغيرُ ذَا ومثلُهُ اللَّذَيَّا

سبق وأن ذكرنا تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة تصغير شاذ **وذلك من وجهين :**

الوجه الأول: أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة لتمكنها من الإعراب وهذه أسماء مبهمة .

الوجه الثاني : أن الأصل في قاعدة التصغير أن يضم الحرف الأول من الاسم المصغر أما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فإن الحرف الأول منها يفتح فنقول في تصغير " ذا ، تا ، ذاك " ؛ " ذَيا ، تيا ، ذياك "وفي تصغير الذي ، التي " اللذيا ، اللتيا".

٢٦٤- وقولُهم أيضًا أُنَيْسِيَانُ شَذَّ كما شَذَّ مُغَيْرِبَانُ

٢٦٥- وليسَ هذا بمثالٍ يُحْذَى فاتَّبِعِ الأصلَ ودَعْ ما شَذَّا

سبق و أن ذكرنا أن قاعدة التصغير "ضم الحرف الأول و فتح الثاني و زيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني".

إلا أن هناك ألفاظاً سمع عن العرب في تصغيرها شذوذ خلاف قاعدة التصغير ولا يقاس على هذه الألفاظ بل هي محصورة على السماع ومن هذه الألفاظ :

تصغيرهم " إنسان " على أُنيسيان – وتصغيرهم "مغرب" على مغيربان و "ليلة" على لييلية و" عشية " على عشيشية .

و كان الأصل في تصغير هذه الألفاظ " أُنيسان ، مُغيرب ، لُييلة ، عُشية ".

باب
"النسب"

٢٦٦- وكلُّ منسوبٍ إلى اسمٍ في العرَبْ أو بلدةٍ تَلحَقُهُ ياءُ النَّسَبْ

النسب لغةً: الإضافة نسب فلان إلى فلان أي أضافه إليه.

واصطلاحاً: أن يؤتى في آخر الاسم المنسوب إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها للدلالة على نسبة شيء إلى آخر.

فإذا أردت أن تنسب اسماً من الأسماء إلى بلدة أو قبيلة أو صنعة فاجعل في آخر هذا الاسم ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها فنقول في النسب إلى "مصر" مصري و إلى "تميم" تميمي وهكذا...

٢٦٧- وتحذفُ الهاء بلا توقفِ مِنْ كلِّ منسُوبٍ إليهِ فاعرِفِ

٢٦٨- تقولُ: قد جاءَ الفتَى البَكرِيُّ كما تقولُ الحَسَنُ البِصريُّ

إذا كان الاسم المراد النسبة إليه مختوماً بتاء التأنيث مثل " مكة ، قلعة " فإن هذه التاء تحذف فنقول "مكي ، قلعي".

والسبب في حذفها أن هذه التاء حرف زائد و ياء النسب حرف زائد و هذان الحرفان الزائدان يتشابهان في أمرين :

١- أن كلاً منهما يكون متطرفاً أي في آخر الكلمة .

٢- أن كلاً منهما يقع حركات الإعراب عليه.

لهذا فلا تجتمع هاتان الزيادتان بل يجب حذف إحداهما بالإضافة إلى أنه يكره توالي زيادتين كما بينا سابقاً[١].

ومثل المؤلف بالنسبة إلى " البصرة " فإنها تحذف هذه التاء فنقول البصري .

٢٦٩- وإنْ يكـن ممَّـا عـلى وزنِ فتـى أو وزنِ دُنْيـا أو عـلى وزنِ متـى

٢٧٠- فأبـدِلِ الحَـرفَ الأخـيرَ وَاوَا وعاصِ مَنْ مَارَى ودَعْ مَنْ نَاوَى

٢٧١- تقـولُ: هـذا عَلَـويٌّ مُعْـرِقُ وكـلُّ لهـوٍ دُنيـويَ مُوبِـقُ

---

(١) ومن أسباب حذفها كذلك أن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر تقول "رجل مكي" ويوقع في اجتماع تأنيثين في نسبة المؤنث نحو "امرأة مكية" ويوقع في إبقاء تاء التأنيث حشواً وكل هذا ممنوع ، ومما يحذف كذلك مع ياء النسب إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي فإنه يجب حذفها كونها أشبهت ياء النسب في كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً بالإضافة إلى ما تشبه التاء ياء النسب لذا يجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال في النسب إلى الشافعي "شافعي" وفي النسب إلى مرمي "مرمي"

وكذلك مما يجب حذفه للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً نحو حبارى "الطائر" تقول في النسب إليه" حباري " أو رابعة متحرك ثاني ما هي فيه نحو جَمَزَى تقول "جمزي".

وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه كـ"حبلى" جاز فيها وجهان أولهما الحذف وهو المختار فتقول "حبلي" ، والثاني قلبها واو فتقول "حبلوي"

ومما يحذف كذلك لأجل ياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة الأربعة نحو معتدٍ ومستعلٍ تقول في النسبة إليهما "معتديّ ، مستعليّ" فيحذف ياء المنقوص وجوباً للطول.

ومما يحذف كذلك لأجل النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فنقول في النسب إلى زيدان ،زيدون" حال كونهما معربين بالحروف زيدي" بحذف علامة التثنية والجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعاً لما قبلها فنلخص من هذا أن ما يحذف لأجل ياء النسب ستة أمور من آخر الكلمة هي:

الأول: ما آخره ياءان نحو "كرسي ،شافعي". الثاني:تاء التأنيث.

الثالث:الألف إن كانت متجاوزة للأربعة أو كانت رابعة متحركاً ثانيها.

الرابع:ياء المنقوص المتجاوز الأربعة .

الخامس: علامة التثنية السادس: علامة الجمع.

إذا كان الاسم المنسوب إليه مقصوراً فإن كان ثلاثياً فإن ألفه تقلب واواً دائماً فنقول في النسبة إلى " فتى ، رحى ، حصى " " فتوي ، رحوي ، حصوي ".

وإن كان رباعياً نحو "دنيا ، عيسى ، وحبلى" **فإنه يجوز فيه ثلاث حالات:**

الأولى : أن تبدل ألفه واواً فنقول " دنيوي ، عيسوي ، حبلوي " .

الثانية : أن تحذف الألف وتكتفي بياء النسب فنقول " دني ، عيسي ، حبلي " .

الثالثة : إثبات الألف و زيادة واو فنقول " دنياوي و عيساوي و حبلاوي " .

أما الاسم المنقوص فإن كان ثلاثياً فتقلب ياءه واواً في النسب فإذا نسبت إلى "يد" تقول يدوي.

وإن كان رباعياً أو خماسياً فتحذف ياؤهما في النسب فتقول في النسب إلى قاضي ، مشتري تقول " قاضيٌ ، مشتريٌ " بحذف ياءه وإثبات ياء النسب .

قوله " وعاص من مارى " أي جادل وقوله " ودع من ناوى " أي من عارض.

وقوله " علوي معرق " أي أصيل وقوله موبق أي مهلك

٢٧٢- وانسُبْ أخَا الحِرفَةِ كالبَقَّالِ ومَنْ يُضاهيهِ إلى فَعَّالِ

قاعدة النسب أن تضاف ياء مشددة إلى الاسم المنسوب إليه.

إلا أن النسبة إلى الحِرف أي" الصناعات " تخرج عن هذه القاعدة.

فالنسبة إليها تكون على وزن فعّال فنقول " بقّال ، نجّار ، خباز ، عطار " و هكذا.

هذه هي قواعد النسب إما إضافة الياء المشددة في الاسم المنسوب إليه أو بناءه على وزن فعّال إذا كان منسوباً إلى صنعة.

إلا أن هناك أسماء نسبت على غير هذه القاعدة فهي شاذة تسمع ولا يقاس عليها.

و من هذه النسب قولهم في النسبة إلى البحرين " بحراني " و إلى اليمن " يماني " و إلى صنعاء " صنعاني "وإلى ظبي " ظبائي " و إلى طيىء "طائي "و غيرها فهذه شاذة ولا يقاس عليها ".

وكان الأصل في النسبة إليها" بحري ، يمني ، صنعاوي ، ظبي ، طيئي.

باب
"التوابع"

٢٧٣- والعَطفُ والتّوكيدُ أيضًا والبَدَلْ ... توابِعٌ يُعرَبْنَ إعرابَ الأُوَلْ

٢٧٣- وهكذا الوَصفُ إذا ضاهَى الصِّفَهْ ... مَوصوفُهَا مُنكَّرًا أو معرِفَهْ

٢٧٤- تقولُ: (خَلِّ المَزحَ والمُجُونَا) ... وأقبَلَ الحُجَّاجُ أجمَعونَا

٢٧٥- و (امرُرْ بزيدٍ رجُلٍ ظريفِ) ... واعطِفْ على سائِلِكَ الضّعيفِ

هذه التوابع تتبع ما قبلها بالإعراب وهي أربع :

"العطف، والتوكيد، والبدل، والنعت[1]"

فالأول : العطف وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة تسمى حروف العطف وهي " الواو ، الفاء ، ثم ، و حتى ، أو ، أم ، إما ، لا ، بل ، لكن " فتقول : " جاء زيدٌ وعمروٌ" فترفع " عمراً " تبعاً لزيد لأنه معطوف عليه .

وتقول : "قابلت علياً ثم خالداً " و تقول : " مررت بالمدرسة بل البيت "

فتعرب الثاني إعراب الاسم الأول.

ومثل الناظم للعطف بقوله " خل المزح والمجونا " .

---

(١) هذا هو ترتيب الناظم لها من أجل النظم وإلا فالأصل في ترتيبها أن يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم العطف بالحرف وقد نظمها بعضهم بقوله:

إن التوابع إن جاءت بأجمعها ... ورمت تحوي من الترتيب ما نقلا

فانعت وبين وأكد وأبدلن وجئ ... بالعطف بالحرف نلت العلم والعملا

فـ" خل " فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و" المزح " مفعول به منصوب و" الواو " حرف عطف و" المجونا " معطوف على المزح وهو منصوب كذلك.

الثاني : التوكيد ويقال فيه التأكيد ولكنه بالواو أفصح وبه جاء القرآن قال الله (وَلا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا).

والتوكيد قسمان لفظي و معنوي

فالتوكيد اللفظي[1] هو إعادة اللفظ وتكراره إما بلفظه أو بمرادفه "معناه"[2] سواء أكان اسماً كقول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساع إلى الهيجاء من غير سلاح

أم فعلاً كقول الآخر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

أم حرفاً كقول الثالث:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علي مواثقاً وعهودا.

وقد يكون التوكيد المعنوي بإعادة اللفظ بمرادفه أي معناه نحو"جاء حضر زيد".

والتوكيد المعنوي : وهو التابع الذي يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته.

---

(١) الغرض من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو تنبيهه إلى أهميته أو التهديد والتهويل نحو قول الله (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) وقوله سبحانه (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) وقد يفيد الترغيب والتحبب نحو "الأم الأم ما أجمل هذه الكلمة".

(٢) قد تؤكد الكلمة بتكرارها مرتين أو ثلاث مرات.

وألفاظه سبعة " النفس ، العين ، كل ، كلا ، كلتا ، جميع ، أجمع "[١]

فالنفس والعين لرفع توهم المجاز فحين تقول " جاء الأمير " يحتمل أنه جاء بنفسه أو جاء رسوله أو كتابه فلما تقول " جاء الأمير نفسُه أو عينه " يبطل أي احتمال غير مجيئه بنفسه فلا يحتمل المجاز حينئذ ".

وبقية ألفاظ التوكيد لدفع توهم عدم الإحاطة والشمول فحين أن تقول " جاء الطلاب كلهم ، قابلت العلماء جميهم " لا يتوهم أنك أردت البعض وإنما أردت الكل.

وهكذا في نحو " أقبل القوم كلُهم " ، " جاء الرجلان كلاهما " ، "رأيت الهندين كلتيهما " ، " أقبل الركب جميعه " ، " جاء الجيش أجمع " و هكذا ...

فنعرب هذه الألفاظ على حسب متبوعاتها.

ومثل الناظم للتوكيد المعنوي بقوله " وأقبل الحجاج أجمعونا ".

الثالث :البدل[٢] لغةً : العوض.

واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.

فحين أن نقول " كان الخليفة عادلاً " فهذه جملة تامة ولكن المعنى فيها يمكن أن ينطبق على أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي رضي الله عنهم أجمعين ،ولكن عندما ذكرنا عمر مثلاً فقلنا " كان الخليفة عمر عادلاً " تحدد الخليفة المقصود فـ " عمر " بدل وهذا معنى قولنا هو التابع المقصود بالحكم.

ولم نستخدم حرف العطف بين الخليفة وعمر وهذا معنى قولنا بلا واسطة.

---

(١) هناك ألفاظ تستعمل في التوكيد غير هذه ولكنها تكون تابعة لواحدة منها مثل " جاء الطلاب أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون" وهي بمعنى أجمعون.

(٢) البدل اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين والتكرير.

"ونحو: " جاء خالد أخوك " ، " مررت بزيد رجل " وهذا يسمي بدل كل من كل أو بدل مطابقة لأن أخاك هو " خالد " فهو مطابق له وكذلك " رجل " هو " زيد "وهو مطابق له .

والنوع الثاني : هو بدل البعض من الكل :مثل: "حفظت القرآن نصفه" ، "أكلت الرغيف ثلثه " فـ" نصفه " بدل بعض من القرآن و" ثلثه " بدل بعض من الرغيف[١].

والنوع الثالث بدل الاشتمال : وهو الدال على معنى في متبوعه لا يتعلق بالكلية أو الجزئية

مثل: " أعجبني الطالب أدبه " فـ" أدبه " بدل اشتمال من " الطالب " وكنحو: " أعجبني المدرس حسن أسلوبه "

النوع الرابع[٢]: بدل الغلط كأن تقول " رأيت علياً " وأنت تريد محمداً لكن سبقت لسانك فقلت علياً ثم قلت محمداً فهو بدل غلط من " علي ".

ومثله بدل النسيان إلا أن بدل النسيان متعلق بالعقل تقول " جاء خالد " ثم تذكر أنه ليس هو فتقول " بكر " لذا يقال بدل الغلط متعلق باللسان وبدل النسيان متعلق بالجنان. [٣]

---

(١) ويصح بدل البعض سواء كان ذلك البعض قليلاً أي دون النصف أو كثيراً أي فوق النصف أو مساوياً خلافاً لمن زعم أن لا يكون إلا فيما دون النصف كالكسائي وابن هشام.

(٢) قال الفاكهي ذكر بعض النحاة قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول عبيد الله بن قيس

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فـ "طلحة" بدل من "أعظما" بدل كل من بعض.

(٣) بقي معه نوع آخر وهو بدل البداء أي أن المتكلم يقصد أن يقول شيئاً فيقوله ثم يبدو له أن غيره أفضل منه فيقوله كأن يقول "الجارية بدر" ثم يقول في نفسه بل شمس فيقول "شمس" فهذا هو البداء أي أنه ظهر له أن يتكلم بشيء آخر إذاً فيندرج تحت هذا القسم ثلاثة أنواع :الغلط والنسيان والبداء.

فائـــدة :

"يجوز إبدال فعل من فعل نحو قول الله ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ، يُضَاعَفْ لَـهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾ فأبدل الفعل " يضاعف " من الفعل " يلق "

ويجوز كذلك إبدال جملة من جملة نحو قول الله ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُـونَ ، أَمَـدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾

فأبدل جملة " أمدكم بأنعام وبنين " من الجملة الأولى " أمدكم بما تعلمون "

الرابع من التوابع النعت[1]: وهو لغةً : الوصف .

واصـطلاحاً : التابع المشتق أو المؤول بالمشتق[2] المكمل متبوعه ببيان صفة مـن صفاته.

---

(١) النعت يكون للمدح نحو "بسم الله الرحمن الرحيم" أو الذم نحو "أعوذ بالله مـن الـشيطان الـرجيم" أو التخصيص نحو "مررت بزيد الخياط" أو التعميم نحو "إن الله يرحم عباده الطائعين والعاصين" أو للترحم نحـو "اللهم ارحم عبدك المسكين" أو التأكيد نحو "أمس الدابر لا يعود"ومنه قول الله (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَـةٌ وَاحِدَةٌ)

(٢) المؤول بالمشتق هو الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيده المشتق ولا يكون الجامد نعتاً مؤولاً بالمـشتق إلا إن كان واحد من أنواع تسعة هي:-

الأول: المصدر نحو "هو رجل ثقة" أي موثوق به و" أنت رجل عدل" أي عادل .

الثاني:اسم الإشارة غير الظرف المكاني نحو "مررت بزيد هذا" أما الظرف المكاني وهو "ثَم ، هنا" فلا ينعت به.

الثالث: الاسم الموصول المقترن بأل بخلاف ما ليس فيه أل نحو " من ، ما ، أي ، ذا" فإنه لا يوصف بها فـلا تقل "مررت برجل من جاءك" بل يوصف بالذي نحو " مررت بزيد الذي قام" أي المعلوم قيامه.

الرابع: ذو بمعنى صاحب نحو "مررت برجل ذي مال" أي صاحب مال.

الخامس: الاسم الذي ألحقته ياء النسب نحو "مررت بالرجل الدمشقي" ، "مررت برجل إبيّ" أي منسوب إلى بلدة إب.

السادس: ما دل على تشبيه نحو "رأيت رجلاً أسداً" أي شجاعاً و"عامر رجل ثعلب" أي محتال.

انظر الكواكب الدرية ٢/٦٦٣-٦٦٤

مثل " جاء رجل كريم " و "رأيت طالباً مجتهداً " ، " ومررت بعالم متواضعٍ[١] "ومثل الناظم للنعت بقوله " وامرر بزيد رجل ظريف ".

٢٧٦- والعطفُ قدْ يدخُلُ في الأفعالِ كقولِهِم ثِبْ واسمُ للمَعَالي

ذكر هنا أن العطف ليس خاصاً بالأسماء بل قد يدخل على الأفعال نحو: " قم و اذهب إلى المدرسة " فعطفنا الفعل " قم " على الفعل " اذهب "

و نحو" " ثب و اسمُ للمعالي " و لكن يجب في عطف فعل على فعل أن يكونا من نوع واحد فإن كان الفعل ماضياً عطفت عليه فعلاً ماضياً و إن كان مضارعاً عطفت عليه مضارعاً و هكذا و لا يجوز أن يتخالفا[٢] .

٢٧٧- وأحرُفُ العطفِ جميعًا عَشَرَهْ محصورَةٌ مأثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ

٢٧٨- الواوُ والفاءُ وثمَّ للمَهَلْ ولا وحتّى ثمَّ أوْ وأَمْ وبَلْ

٢٧٩- وبعدَهَا لكِنْ وإمّا إنْ كُسِرْ وجاءَ في التّخييرِ فاحفَظْ ما ذُكِرْ

سبق وأن ذكرنا أن حروف العطف عشرة :

الواو : و هي لمطلق الجمع والاشتراك و لا تفيد الترتيب على الصحيح نحو " جاء خالد وبكر "

الفاء : وهي تفيد الترتيب و التعقيب والتشريك نحو " دخل سعد فمحمد "

---

(١) العامل في النعت على الأصح عامل متبوعه وقيل بل العامل فيه التبعية استقلالاً وعليه الأخفش ونسبه أبو حيان لسيبويه وأكثر المحققين أهـ. من الكواكب الدرية

(٢) ويجوز أن يعطف الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه على الفعل نحو قول الله " فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً " ويجوز أيضاً العكس فتعطف الفعل على الاسم المشبه به نحو قول النابغة الذبياني

فألفيته يوماً يبير عدوه ومجرٍ عطاءً يستحق المعابرا

ثم : و تفيد الترتيب و التراخي لذا قال تعالى " أماته فاقبره " فاستعمل حرف العطف الفاء لأن القبر يعقب الموت بدون تراخي و لما كان النشور متأخراً عن القبر استعمل حرف العطف" ثم " الذي يفيد التراخي فقال: " ثم إذا شاء انشره "

لا : وتفيد نفي الحكم عن الثاني وإثباته للأول مثل: " جاء زيد لا عمرو "

حتى :وتفيد مطلق الجمع و يشترط أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها و يكون مذكوراً لعلو أو لدنو.

فمثال العلو: " أقبل الناس حتى الحجاج " و مثال الدنو: " قابلت الناس حتى الأطفال.

أو : وتأتي للتخيير مثل " أعطني كتاباً أو قلماً " وتأتي للإباحة نحو "جالس محمداً أو سعداً " والفرق بينهما أنه لا يجوز الجمع في التخيير ويجوز ذلك في الإباحة ،وتأتي للشك مثل: " لقيته مرة أو مرتين " ،وتأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

إما : وهي مثل " أو "[1] إلا أنه يشترط فيها التكرار نحو قوله تعالى " فإما مناً بعد وإما فداء" فـ " إما " الثانية هي حرف العطف أما الأولى فليست حرف عطف بل هي حرف تفصيل.

أم : و تأتي بعد همزة الاستفهام نحو: " أزيد عندك أم علي " وهي هنا للتعيين لأنها بين شيئين يراد تعيين أحدهما و تأتي بعد همزة التسوية نحو قول الله سبحانه : " وسواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم " وهي هنا للتسوية.

---

(١) فتأتي للتخيير نحو "امنح السائل إما ريالاً وإما ريالين" وتأتي للإباحة نحو "إما أن تزرع فاكهة وإما قصبا" وتأتي للشك نحو "احتجبت الشمس وراء الغيم إما ساعة وإما ساعتين".

فـ" إما" الأولى في هذه الأمثلة حرف تفصيل والثانية هي حرف العطف ،ومن النحاة من يرى أنها لا تكون حرف عطف مطلقاً بل هي حرف تفصيل والواو السابقة لها هي العاطفة.

بل : وهو حرف عطف يفيد الإضراب و الإضراب هو: الـــسكوت عـــن الأول والحكم على الثاني نحو: " سلمت على بكر بل خالد "

لكن : الساكنة و تفيد الاستدراك نحو: " ما خرج زيد لكن عمرو ".

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"ما لا ينصرف"

٢٨٠- هذا وفي الأسماءِ ما لا يَنصَرِفْ فَجَرُّهُ كنَصبِهِ لا يَختَلِفْ

٢٨١- ولَيسَ للتّنوينِ فيهِ مَدخَلُ لِشِبْهِهِ الفِعلَ الذي يُستَثقَلُ

الممنوع من الصرف اسم معرب لا يدخله تنوين التمكين ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

واعلم أن الأصل في الأسماء أنها كلها منصرفة و معنى صرفها أي دخول الكسرة و التنوين عليها فالمنع من الصرف[1] خلاف الأصل وسببه ما تنص عليه القاعدة من أن: "الأصل في الأسماء الإعراب فإذا شابه الاسم الفعل منع من الصرف و إذا شابه الحرف بني".

إذاً فالأصل أن جميع الأسماء معربة منصرفة فإن وجدنا من الأسماء ما يشبه الأفعال منعناها من الصرف و إن وجدنا منها ما يشبه الحرف بنيناها".

والشبه الذي وقع بين هذه الأسماء الممنوعة من الصرف و الأفعال هو استواء عدد الفرعيات لأن الأصل في الأسماء أن لها فرعية واحدة إما علمية أو وصفية علمية مثل: " محمد ، علي ، يوسف"

أو وصفية مثل: " مسرور ، عبوس ، حزين "

وأما الأفعال ففيها فرعيتان : فرعية لفظية و فرعية معنوية.

---

(١) اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين أنه التنوين وحده، وقال آخرون الجر مع التنوين.

واختلفوا في اشتقاق التصريف على قولين القول الأول: أنه مشتق من الصرف وهو صوت البَكَرة عند الاستقاء.

القول الثاني: أنه مشتق من الانصراف إلى جميع الحركات.

الفرعية اللفظية: هي كون الفعل مشتقاً من مصدر نحو: "قام" مشتق من القيام و"جلس" مشتق من الجلوس و هكذا.

والفرعية المعنوية : هي كون الفعل يحتاج إلى فاعل إما ظاهر وإما مستتر.

إذاً فالأسماء لها فرعية واحدة والأفعال لها فرعيتان.

والأسماء الممنوعة من الصرف شابهت الأفعال بكونها تحتوي على فرعيتين، فرعية لفظية وفرعية معنوية :

الفرعية المعنوية : علمية أو وصفية .

والفرعية اللفظية : واحدة من ستة أمور " التأنيث ، العجمي ، التركيب المزجي، زيادة الألف والنون، والعدل، ووزن الفعل "

ويشترط لكي يمنع الاسم من الصرف أن تجتمع فيه فرعيتان؛ فرعية لفظية وفرعية معنوية .

و لا تكفي فرعية واحدة للمنع من الصرف لانتفاء الشبه الذي سبب المنع من الصرف .

و العلمية تشارك الفرعيات اللفظية كلها و تكون كالآتي :-

١- العلمية و التأنيث[1] : و التأنيث ثلاثة أقسام :

أ- **تأنيث لفظي**: وهو ما كان لفظه مؤنثاً وذاته ليست مؤنثه مثل: "حمزة،طلحة".

---

(١) يعرف التأنيث بعلامة من العلامات الخمس الآتية:-

الأولى: بالتاء أو الألف المقصورة أو الممدودة.

الثانية: عود الضمير إليه مؤنث نحو "الكتف نهشتها ، العين كحلتها".

الثالثة: الوصف بالمؤنث نحو "أكلت كتفاً مشوية"

الرابعة: رد التاء إلى الاسم في التصغير نحو "كتيفة ، قديرة".

الخامسة: تأنيث الفعل نحو "تقوم هند ، قُتلت النمل".

ب- **تأنيث معنوي**:وهو ما كانت ذاته مؤنثة ولفظه ليس مؤنثاً مثل:"سعاد، إيمان".

جـ- **تأنيث لفظي معنوي** : وهو ما كان لفظه مؤنثاً وذاته مؤنثة مثل: "عائشة، فاطمة "

وأي نوع من هذه الأنواع يمنع من الصرف .

إذاً فكل اسم مؤنث فهو ممنوع من الصرف للعلمية و التأنيث سواء أكان التأنيث لفظياً أم معنوياً أم لفظياً معنوياً.

٢-العلمية والعجمي[١]:- إذا كان الاسم أعجمياً فإنه يمنع من الصرف بسبب اجتماع علتين (العلمية و العجمي) مثل: "إبراهيم ، إسماعيل ، عيسى ، موسى" وأسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا خمسة فقط فهي عربية وهي: " محمد ، صالح ، شعيب، شيث ، هود " فهذه الأسماء عربية مصروفة أما " لوط ، نوح " فإنهما يصرفان مع أنهما أعجميان.

والسبب في ذلك أن الممنوع من الصرف إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جاز صرفه[٢].

---

(١) تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها:- النقل من أئمة اللغة.

الثاني:- خروجه عن أوزان الكلمة العربية نحو "إبريسم" وهو أحسن الحرير فإن هذا الوزن لا يوجد في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث:- أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو "نرجس"أو آخره زاي بعدها دال نحو "مهندز" لأن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع:-أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام عربي كالجيم والصاد نحو "صولجان" أو الجيم والقاف نحو "منجنيق" أو الجيم والكاف نحو"أسكرجة".

الخامس:- أن يكون عارياً من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي أهـ. من همع الهوامع

(٢) أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا محمداً وصالحاً وشعيباً وشيثاً وهوداً، فليست أعجمية فتصرف وإلا نوحاً ولوطاً وشيثاً فإنها وإن كانت أعجمية إلا أنه تخلف شرط من الصرف في العجمية وهو الزيادة على ثلاثة أحرف =

٣- **العلمية والتركيب المزجي** :- التركب المزجي هو أن يكون الاسم مركب من كلمتين يكون الإعراب على الكلمة الثانية منهما مثل: " معدي كرب ، حضرموت "

٤- **العلمية مع زيادة الألف والنون** :- فكل اسم علم زيد في آخره ألف و نون فهو ممنوع من الصرف مثل : " سلمان ، عدنان ، قحطان ، عثمان "

٥- **العلمية والعدل**[1] :- كل اسم على وزن " فُعَلُ" فهو معدول عن فاعل مثل: " عُمر ، زُحل ، هُبل ، قُثم " معدولة عن " عامر ، زاحل ، هابل ، قاثم " فهذا هو العدل وهذه الأسماء ممنوعة من الصرف للعلمية و العدل .

٦- **العلمية و وزن الفعل** : إذا كان الاسم على وزن الفعل فإنه يمنع من الصرف بسبب علتي العلمية و وزن الفعل مثل: " أحمد " لأنه على وزن " أفعل " ، نحو: " يزيد " لأنه على وزن " يفعل " وهكذا...

إذا العلمية تشترك مع جميع الفرعيات اللفظية الست، أما الوصفية فلا تشترك إلا مع ثلاث منها و هي :

=فلما كانت من ثلاثة أحرف ساكنة الوسط صرفت وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمى سوى أربعة وهي منكر ونكير، ومالك ورضوان إلا أن رضوان يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ،وأسماء الشهور مصروفة إلا جمادى الأولى وجمادى الثانية ممنوعان من الصرف لألف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الألف والنون وصفر ورجب للعلمية والعدل عن الصفر والرجب.

(٢) يمنع صرف الاسم للعلمية والعدل في ثلاثة مواضع هي:

الأول: ما كان على فُعل من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو " جاء النساء جُمعٌ ، رأيت النساء جُمعَ ، مررت بالنساء جُمعَ".

الثاني: العلم المعدول إلى "فُعَل" كـ"عمر ، زفر وثعل" والأصل "عامر ، زافر ، ثاعل"

الثالث: "سَحَر" إذا أريد من يوم بعينه نحو "جئتك يوم الجمعة سحر" فهي ممنوعة من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك أنه معدول عن السحر لأنه معرفة والأصل في التعريف أن يكون بأل. أهـ. من شرح ابن عقيل بتصرف=

١- **الوصفية و وزن الفعل** : مثل: " أحسن " على وزن أفعل " فهي كلمة ممنوعة من الصرف لاجتماع علتين " الوصفية ، ووزن الفعل " أفعل "

كما قال تعالى : " فحيوا بأحسنَ منها " فأحسن مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف كما بينا .

٢-**الوصفية و العدل** : و ذلك في أسماء العدد التي على وزن " فُعال ، مفعل "نحو " ثلاث ، مثنى " فهي معدولة عن " ثلاثة ثلاثة " ، " اثنين اثنين " وهكذا نحو " رباع ، مربع ، خماس ، مخمس " .

ومما يمنع من الصرف للوصفية والعدل "أُخَر" التي في قولك "مررت بنسوة أُخَر" وهي معدولة عن الآخر.

٣- **الوصفية و زيادة الألف و النون** : بشرط أن يكون مؤنثها خالياً من تاء التأنيث نحو " عطشان ، شبعان ، غضبان "

فهذه ممنوعة من الصرف لأن مؤنثها خال من تاء التأنيث .

بخلاف " فرحان " فإنه يصرف لأن مؤنثه فيه تاء التأنيث" فرحانة ".

هذه هي موانع الصرف التسعة ستة في العلمية و ثلاثة في الوصفية .

فإذا وجدت هذه الموانع فإن الاسم يمنع من الصرف، و معنى المنع من الصرف أن الاسم لا ينون و يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فنقول: " مررت بفاطمةَ و سلمت على سلمانَ " و هكذا يجر بالفتحة و بلا تنوين .

و بقي من موانع الصرف ماله فرعية تقوم مقام فرعيتين و هي ثلاثة أنواع:

الأول : صيغة منتهى الجموع : وهو ما كان بعد ألف جمعه حرفان أولهما مكسور نحو " مساجد ، مساجد ، أكارم ، دراهم " أو كان بعد ألف جمعه ثلاثة أحرف

أوسطهما ساكن[١] نحو " مصابيح ، دنانير ، أباطيل " فهذا يمنع من الصرف و السبب من منعه من الصرف أن له علة تقوم مقام العلتين .

الثاني : ألف التأنيث الممدودة نحو :" حسناء ، بيضاء ".

الثالث : ألف التأنيث المقصورة نحو " سلمى ، ليلى " .

فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف و يقولون إن السبب من منعها أن لها علة تقوم مقام علتين .

والصواب و الله أعلم أن لكل منها علتين، فصيغة منتهى الجموع منعت من الصرف لعلتين علة كونها جمعاً، وعلة كونها مصوغة على منتهى وزن الجمع.

وكذلك الثاني و الثالث منع من الصرف بسبب علتين .

الأولى التأنيث المعنوي والثانية اللفظي وهي ألف التأنيث سواء الممدودة أو المقصورة .

هذا هو مجمل الممنوع من الصرف ،وقد أحببت أن أسرد شرح هذا الباب دون أن ألتزم ترتيب المصنف حتى يسهل على الطالب فهمه ولا يشرد ذهنه عن المراد.

وقد جمع ابن النحاس رحمه الله موانع الصرف إجمالاً بقوله

موانع الصرف تسع إن أردت بها ... عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

ثم فصّل الناظم و ذكر أن الممنوع من الصرف قسمان :

الأول : مالا ينصرف سواء كان نكرة أو معرفة .

---

(١) وله أوزان كثيرة منها "فعالل" كدراهم، و"فعاليل" كدنانير ، و"أفاعل" كأنامل" ، و" أفاعيل" كأضابير ، و"مفاعل" كمساجد و"مفاعيل" كمصابيح، و"يفاعل" كيحامد ، و يفاعيل" كيحاميم ، وفواعل" كخواتم ،و" فواعيل" كطواحين ، و فياعل" كصيارف ، و"فياعيل" كدياجير،و"فعائل" كصحائف. فهذه خمسة عشر وزناً مما يمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع أ.هـ من جامع الدروس العربية بتصرف.

الثاني : ما ينصرف إذا كان نكرة ولا ينصرف إذا كان معرفة .

وبدأ بالقسم الأول فقال :

٢٨٢ مثالُــهُ أفعَــلُ في الــصّفاتِ كقــولِهِم أحمــرُ في الــشِّيَاتِ

هذا هو النوع الأول مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة ، و هو ما جمــع علــتين " الوصفية و وزن الفعل " نحو: " أحمر ، أحسن ، أجمل " و قد ســبق بيانــه و قولــه الشيات أي الألوان.

٢٨٣- أو جاءَ في الوزنِ مثَالَ سَكْرَى أو وزنِ دُنيــا أو مِثــالَ ذِكــرَى

هذا هو النوع الثاني مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة و هو ما ختم بألف التأنيــث المقصورة مثل:" ذكرى ، بشرى ، دنيا "

٢٨٤- أو وزنِ فَعــلانَ الــذي مُؤنَّثُــهْ فَعْلَى كسَكرَانَ فخُذْ ما أَنفُثُهْ

هذا هو النوع الثالث مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة و هو ما جاء من الــصفات على وزن " فعلان " الذي مؤنثه فعلى مثل " سكران ، غضبان " لأن مؤنثهما "سكرى، غضبى ".

أما إذا كان مؤنثه فعلانة فانه ينصرف مثل : سلطان ، شيطان ، سيفان (الرجل الطويل) " فمثل هذا يصرف لان مؤنثها " سلطانة وشيطانة وسيفانة "

٢٨٥- أو وزنِ فَعــــلاءَ وأفعِــــلاءَ كمثــــلِ حــــسنَاءَ وأنبيــــاءَ

هذا هو النوع الرابع مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة وهو المختوم بألف التأنيــث الممدودة سواء كان على وزن فعلاء كـــ " حسناء ، بيضاء " أم كان على وزن أفعلاء كـــ " أشياء وأنبياء "

بخلاف " أسماء" فإنها تنصرف قال الله " إن هي إلا أسماءٌ "لأنها على وزن أفعال.

٢٨٦- أو وزنِ مَثنَى وثُلاثَ في العَدَدْ إذ ما رَأى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ

هذا هو النوع الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة و هو ما كان فيه علتان:" الوصفية والعدل " نحو " مثنى ، أحاد ، ثلاث " .

وقوله : فاصغ إلى قول السدد أي إلى الصواب.

٢٨٧- وكلُّ جمعٍ بعدَ ثانيهِ أَلِفْ وَهْوَ خُمَاسيٌّ فليسَ يَنصَرِفْ

٢٨٨- وهكذا إنْ زادَ في المِثَالِ نحوُ دَنَانيرَ بلا إشكَالِ

هذا هو النوع السادس و الأخير مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة و هو منتهى صيغة الجموع .

وذكر أن ضابطه أن يكون خماسياً بعد ثانيه ألف نحو: "دراهم ، مساجد ، أكارم" أو سداسياً بعد ثانيه ألف بعدها ثلاث أحرف وسطها ساكنة مثل: " مصابيح ، دنانير، أباطيل "

٢٨٩- فهذهِ الأنواعُ ليستْ تَنصرِفْ في موطنٍ يَعرِفُ هذا المُعتَرِفْ

أي أن هذه الأنواع الستة لا تنصرف سواءً في حالة التعريف أو التنكير و هذه الستة كما سبق هي :

١- الوصفية و وزن الفعل وهي المشار إليها بقوله " أفعل في الصفات "

٢-الوصفية و العدل وهي المشار إليها بقوله " أو وزن مثنى وثلاث في العدد".

٣- الوصفية و زيادة الألف و النون" ما كان على وزن فعلان مؤنثه فعلى ".

وهي المشار إليها بقوله " أو وزن فعلا الذي مؤنثه فعلى.

٤- المختوم بألف التأنيث المقصورة وهي المشار إليها بقوله " أو جاء في الوزن مثال " سكرى "

٥- المختوم بألف التأنيث الممدودة وهي المشار إليها بقوله " أو وزن فعلاء أو أفعلاء"

٦- صيغة منتهى الجموع وهي المشار إليها بقوله وكل جمع بعد ثانيه ألف ...

ثم انتقل إلى ذكر أنواع القسم الثاني وهو ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة فقال :

٢٩٠- وكلُّ ما تأنيثُهُ بلا ألفْ فَهْوَ إذا عُرِّفَ غيرُ مُنصَرِفْ

٢٩١- تقولُ هذا طلحَةُ الجَوَادُ وهلْ أَتَتْ زينبُ أَمْ سعادُ

٢٩٢- وإن يكنْ مُخَفَّفًا كَدَعدِ فاصرِفْهُ إنْ شئتَ كصَرفِ سَعدِ

هذا هو النوع الأول مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة : و هو ما جمع فرعيتين:(العلمية و التأنيث) مثل " عائشة ، طلحة ، زينب " فهذا النوع يمنع من الصرف في حال التعريف أما في حالة التنكير فيجوز صرفه فنقول: " سلمت على عائشةَ وعائشةٍ أخرى "

أما إن كان المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط نحو " دعد ، هند " فيجوز صرفه و منعه من الصرف فنقول " مررت بهندٍ أو هندَ "

ملاحظه قوله " وهل أتت زينب أم سعاد " الصواب أن يقول أو سعاد لان هل لا يأتي بعدها أم :

٢٩٣- وأجرِ ما جاءَ بوزنِ الفِعلِ مُجرَاهُ في الحكمِ بغيرِ فَصلِ

٢٩٤- فقولُهم "أحمدُ" مثلُ "أذهَبُ" وقولِهم تَغلِبُ مثلُ تَضرِبُ

هذا النوع الثاني مما ينصرف نكرة و لا ينصرف معرفة و هو ما جمع فرعيتين:(العلمية ووزن الفعل المضارع) مثل :" أحمد " ، "يزيد" و "تغلب" ، "نرجس"على ما شرحناه آنفاً فتقول " مررت بأحمدَ و أحمدٍ آخر ".

٢٩٥- وإن عَدَلْتَ فاعلاً إلى فُعَلْ لم ينصرِفْ مُعَرَّفًا مثلُ زُحَلْ

هذا النوع الثالث مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة و هو ما جمع فرعيتين (العلمية والعدل).

وقد سبق شرحه نحو " عمر ، زحل ، قثم " فنقول " رأيت عمراً غير أبي حفص " فنصرف عمر لأنه نكرة وقصد به الشيوع .

٢٩٦- والأعجميُّ مثلُ مِيكَائيلا كذاكَ في الحُكمِ وإسمَاعيلا

هذا النوع الرابع مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة و هو ما جمع فرعيتين (العلمية والعجمي) كـ"ميكائيل و إسماعيل و إسرافيل" و هكذا تقول "ما كل إبراهيمٍ خليل الله" فتصرفه لأنك نكرته.

٢٩٧- وهكذا الاسمانِ حينَ رُكِّبَا تركيبَ مَزجٍ نحوُ مَعدِ يْكَرِبَا

هذا النوع الخامس مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة و هو ما جمع فرعيتين: (العلمية و التركيب المزجي) مثل: "حضرموت ، معدي كرب " فنقول: "رأيت حضرموتاً غير حضرموت اليمن" فتصرفها لأنك نكرتها وهكذا.

٢٩٨- ومنهُ ما جاءَ على فَعلانَا على اختلافِ فَائِهِ أحيانَا

٢٩٩- تقولُ: مروانُ أتَى كِرمَانَا ورحمةُ الله على عُثمانَا

هذا النوع السادس مما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وهو ما جمع فرعيتين:(العلمية و زيادة الألف و النون) مثل " سليمان ، سعدان "و هكذا.

تقول " لم تُسَخّر الريح لسليمانٍ غير سليمان عليه السلام "

فتصرف الأولى لتنكيرها وتمنع الثانية لتعريفها .

٣٠٠- فهـذهِ إنْ عُرِّفَـتْ لا تَنـصَرِفْ وما أتَـى مُنكَّـرًا منهَـا صُرِفْ

أي إن هذه الأنواع الستة تنصرف إذا كانت نكرة ولا تنصرف إذا كانت معرفة.

وخلاصتها أنها ما جمعت علتين " العلمية و إحدى الفرعيات اللفظية "

وهي التأنيث و العجمي و العدل و الوزن و التركيب و الزيادة .

إذاً فما كانت إحدى فرعيتيه العلمية فإنه يصرف حال التنكير ويمنع من الصرف حال التعريف.

وما عداها يمنع من الصرف مطلقاً سواء عرف أم نكر.

٣٠١- وإنْ عَرَاهَـــا أَلـــفٌ ولامُ فـــما عـــلى صَـــارِفِهَا مَـــلامُ

٣٠٢- وهكـــذا تُـــصرفُ بالإضَـــافَهْ نحوُ "سَخَى بأطيبِ الضِيَافَهْ"

سبق وأن قلنا إن السبب الذي منع هذه الأسماء من الصرف شبهها بالفعل لكـــن إذا دخل على الممنوع من الصرف " أل أو الإضافة " فإنها تـــصرف لأن " أل " و " الإضافة " من خصائص الأسماء فلما دخلت على الممنوع من الصرف أضعفت شـــبهه بالفعل و أعادته إلى أصله فصرف.

إذاً يصرف الممنوع من الصرف في حالتين :

الأولى :إذا دخلت عليه " أل "نحو قوله سبحانه " و أنتم عاكفون في المـــساجد " فصرفت المساجد لدخول" أل "عليها .

الثانيـة :إذا دخلت عليه الإضافة نحو قوله تعالى " في أحسن تقـــويم " فـــصرفت الصفة أحسن للإضافة.

٣٠٣- ولـيسَ مـصروفًا مِـنَ البِقَـاعِ إلا بِقَـاعٌ جـئنَ في الـسَّمَاعِ

٣٠٤- مثـلُ حُنَـيْنٍ ومِنًـى وبَـدْرِ وواسـطٍ ودَابِـقٍ وحِجْـرِ

أسماء البقاع والبلدان ممنوعة من الصرف بسبب اجتماع فرعيتين هما " العلمية والتأنيث نحو: "صنعاء ، مكة ، دمشق" إلا أنه سمع عن العرب صرف بعض أسماء البقاع ،فهذا يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لشذوذه مثل " حنين " اسم لوادي بين مكة والطائف كما قال تعالى "ويوم حنينٍ إذ أعجبتكم كثرتكم" وكذلك "منى" و "بدر" وهي قرية بين مكة والمدينة وهي مصروفة كما قال تعالى " ولقد نصركم الله ببدرٍ " وكذلك " واسط " مدينة بين البصرة وبغداد و " دابق "وهي اسم بلد في حلب و حجر وهي حجر اليمامة فهذا شاذة في صرفها و لا يقاس عليها .

أما "مصر" وما شابهها من الثلاثي ساكن الوسط فإنه يجوز فيه الوجهان الصرف وعدمه :

٣٠٥- وجائزٌ في صَنعَةِ الشِّعرِ الصَّلِفْ أنْ يَصرِفَ الشّاعرُ ما لايَنصَرِفْ

أي أنه يجوز للشاعر في حال الضرورة أن يصرف الممنوع من الصرف[1] كقول الشاعر :

كأن دنانيراً على قسماتهم وإن كان قد شف الوجوه لقاء

فصرف " دنانير " وهي ممنوعة من الصرف لعلة صيغة منتهى الجموع.

وقول الآخر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

---

(١) فائدة :إذا صغر ما لا ينصرف صرف إذا كان المانع من الصرف العدل نحو "عمير"أو الألف المقصورة نحو "عليق" تصغير علقى أو الألف والنون نحو "سريحين" تصغير سرحان والوزن في "شمير" تصغير شمر وصيغة الجمع نحو "جنيدل" تصغير جنادل وذلك بسبب زوال المنع بالتصغير أهـ. من همع الهوامع

فصرف " عنيزة " وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث
ونحو هذا مما سمع عنهم كثير جداً
وقوله الصلف أي المتكلف. (١)

(٢) الأسباب التي يصرف من أجلها الممنوع من الصرف ستة أسباب:
الأول: الضرورة وهي التي ذكرها الناظم في الشعر وأقول إن هذا من أحسن الضرورات لما فيه من حمل جر الممنوع من الصرف على رفعه ونصبه والأقل يحمل على الأكثر دائماً.
الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين نحو "عمير وحميد" في عمر وأحمد وقد سبق شرح هذا فيما سبقه من التعليق.
الثالث: أن يكون أحد السببين العلمية ثم ينكر وقد بيناه في الشرح.
الرابع والخامس: دخول أل على الممنوع من الصرف أو الإضافة وقد سبق بيانه في الشرح معللاً وممثلاً.
السادس: إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي "أغلالاً وسلاسلاً وسعيراً" فصرف "سلاسلا" مع كونها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع وإنما صرفت لتناسب "أغلالا" و"سعيرا" المنونتين.

باب
"العـــــدد"

٣٠٦- وإنْ نَطقتَ بالعقودِ في العَددْ فانظُرْ إلى المَعدودِ لُقّيتَ الرَّشَدْ

٣٠٧- فأَثبِتِ الهَاءَ مَعَ المُذكَّرِ واحذف مع المؤنث المشتهر

٣٠٨- تقولُ لي خمسةُ أثوابٍ جُدُدْ وازمُمْ لَها تسعًا مِنَ النّوقِ وقُدْ

شَرَعَ الناظم هنا في الكلام عن الأعداد وسماها عقوداً لأنهم كانوا يعقدون عليها الأصابع.

واعلم أن العدد[1] على مراتب و هي "الآحاد و العشرات و المئات و الألوف" .

والآحاد لها حكمان :

فالواحد[2] والاثنان يجريان على القياس؛ أي أنهما يذكران مع المذكر نحو " واحد واثنان"، ويؤنثان مع المؤنث نحو " واحدة واثنتان "ولا يجمع بينها وبين المعدود فلا يقال "واحد رجل".

أو "اثنتان امرأتان " "بل تكتفي بذكر المعدود فتقول" رجل ورجلان و امرأة وامرأتان ".

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة فإنه يذكر مع المؤنث و يؤنث مع المذكر تقول: "عندي خمسه أقلام و سبع أوراق" ، "هؤلاء ستة طلاب و تسع طالبات" و منه قوله تعالى: " سخرها عليهم سبع ليالٍ و ثمانية أيام حسوما".

---

(١) العدد لفظ مبهم أي لا يوضح بنفسه المراد منه ولا يعين مدلوله ومعدوده فإن الأعداد "ثلاثة وأربعة وعشرة" لا يمكن إدراك المقصود منها فلا ندري أهي ثلاثة أقلام أم كتب أم أي شيء آخر.

(٢) فائدة: للعدد واحد ثلاثة أشكال في التذكير والتأنيث هي واحد وواحدة ، أحد وإحدى ، حادي وحادية ولا تستعمل حادي وحادية إلا مركبة مع العشرة.

وهذا معنى قوله " نطقت بالعقود " أي الأعداد فانظر إلى المعدود فأنثه مع المذكر و ذكره مع المؤنث و هذا في الثلاثة و العشرة و ما بينهما

فهذا هو حكم الآحاد.

فـــائـــدة :

العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع يقال " ثلاثـــة اصـــطبلات وخمـــسة حمامات.

فنؤنث العدد لأن مفرديهما مذكران والعبرة بالمفرد لا بالجمع .

فـــائـــدة :

إذا تأخر العدد عن المعدود جاز فيه التذكير والتأنيث نحو " حضرت طالبات ثلاث أو ثلاثة وحضر طلاب خمسة أو خمس كل ذلك جائز فتنبه.

٣٠٩- وإنْ ذكـــرتَ العـــددَ المُركَّبَـــا فَهْوَ الذي استَوجَبَ أنْ لايُعرَبَا

٣١٠- فـــألحقِ الهَـــاءَ مـــعَ المؤنَّـــثِ بـــآخرِ الثّـــاني ولا تكـــتَرِثِ

٣١١- مثالُـــهُ عنـــدي ثـــلاثَ عَـــشْرَهْ جُمَانَـــــةً منظُومَـــــةً وَدُرَّهْ

بعد أن ذكر حكم الآحاد شرع في بيان حكم العشرات أما لفظ " عشرة "

فتلحق بحكم الآحاد فتؤنثها مع المذكر وتذكرها مع المؤنث تقول: " عندي عشرة رجال وعشر نسوة"

والأعداد المركبة على قسمين :

القسم الأول : " ما يذكر جزئيه مع المذكر ويؤنثا مع المؤنث وهما " أحد عشر، اثنا عشر" فتقول : " هذا أحد عشر رجلاً " ، "هذه إحدى عشرة امـــرأة " وكـــذلك تقول " أقبل اثنا عشر طالباً " قال تعالى "إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شـــهراً "،

"أقبلت اثنتا عشرة طالبة" فتذكر جزئي كل من "أحد عشر" و "اثنا عشر" مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث.

القسم الثاني : ما يؤنث جزءه الأول ويذكر الثاني مع المذكر والعكس مع المؤنث وهذا جارٍ في " ثلاثة عشر وتسعة عشر " وما بينهما .

فتقول " هؤلاء ثلاثة عشر رجلاً " فتؤنث الجزء الأول " ثلاثة " وتذكر الثاني " عشر " لأن المعدود مذكراً .

وتقول في المؤنث " أقبلت خمس عشرة طالبة " فتذكر الجزء الأول " خمس " وتؤنث الثاني " عشرة " لأن المعدود مؤنث وهكذا ...

إذاً من " ثلاثة عشر إلى تسعة عشر " إذا كان المعدود مذكراً ذكرت الجزء الثاني " عشر " وأنثت ما قبلها و إن كان المعدود مؤنثاً أنثت الجزء الثاني " عشر " و ذكرت ما قبلها.

فالجزء الثاني يطابق المعدود تذكيراً وتأنيثاً والجزء الأول يخالفه.

ويبنى جزئي " أحد عشر ، تسعة عشر " وما بينهما على الفتح[1] إلا اثنا عشر فإن الجزء الأول " اثنا " يعرب إعراب التثنية ،فتقول في إعراب " جاء سبعة عشر طالباً " " جاء " فعل ماض مبني على الفتح، "سبعة عشر" اسم مركب مبني على فتح الجزئين في محل رفع فاعل ، " طالباً " تمييز منصوب وهكذا ...

فائـــدة :

"ما كان من الأعداد على صيغة فاعل فإنه يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث.

---

(١) إنما بني العدد المركب لأنه أشبه الحرف بالشبه المعنوي وهو تضمن حرف العطف "الواو" لذلك لو ظهر الحرف أعرب العدد نحو قول الشاعر

كأن بها البدر نحو عشر وأربعٍ

يقال في المذكر "حادٍ وثانٍ وثالث ورابع" وهكذا إلى عاشر وفي المؤنث "حادية وثانية وثالثة ورابعة وهكذا إلى عاشرة.

وكذلك في المركب تقول في المذكر " حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر وهكذا إلى تاسع عشر وتقول في المؤنث " حادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة وهكذا إلى تاسعة عشرة.

وكذلك في العقود نقول في المذكر " حادي وعشرون وثاني وعشرون وهكذا ونقول في المؤنث " حادية وعشرون وثانية وعشرون وهكذا..."

وأما (عشرون ، ثلاثون ، أربعون ، .....تسعون) فهذه تسمى ألفاظ العقود وتعرب إعراب جمع المذكر السالم و يستوي فيها المذكر و المؤنث تقول " عشرون رجلاً وثلاثون امرأة و هكذا.

وما قبلها يأخذ حكم الآحاد فنقول "ثلاثة وعشرون طالباً وخمس وثلاثون طالبة".

وأما مرتبة المئات والآلاف فيشترك فيها المذكر و المؤنث تقول في المئات : "هؤلاء خمسمائة جمل و ثلاثمائة ناقة " و تقول في الآلاف" جاء ألفا رجل و ألفا امرأة" و "رأيت ثلاثة آلاف رجل و ثلاثة آلاف امرأة " .

٣١٢- وقد تَنَاهَى القولُ في الأسماءِ على اختصارٍ وعلى استيفَاءِ

أي قد انتهى الكلام في الأسماء من ناحية إعرابها وبنائها وتنكيرها وتعريفها وبيان مرفوعها ومنصوبها ومجرورها وكيفية نسبتها وتصغيرها ونطق أعدادها على اختصار اللفظ واستيفاء المعلومة .

باب
"نواصب الأفعال"

٣١٣- وحَـقَّ أنْ نـشرَحَ شرحـاً يُفهِـمُ ما يَنصِبُ الفعلَ وما قـد يَجزِمُ

أي بعد أن أنهينا الكلام عن الأسماء فقد وجب أن نشرع في الكلام عن الفعل المضارع وذكر ما ينصبه وما يجزمه لما تقدم من أنه لا يعرب من الأفعال سواه .

٣١٤- فتنصِبُ[1] الفعلَ السّليمَ أنْ ولَنْ وكـي وكَـيْلا ثُـمّ حتـى وإذَنْ

٣١٥- والنّـصبُ في المُعتـلِّ كالـسّليمِ فانـصِبهُ تَـشفي عِلَّـةَ الـسّقيمِ

وذكر نواصب المضارع وقد سبق أن ذكرنا أن الأصل في الفعل المضارع الرفع إلا إذا دخلت عليه أداة من أدوات النصب فينصب أو أداة من أدوات الجزم فيجزم.

ولعل المصنف جرى هنا على مذهب الكوفيين من أن النواصب عشرة وليس هذا بصواب بل الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن النواصب أربعة فقط.

والستة الباقية لا تنصب المضارع بنفسها بل بـ" أن " المضمرة إما جوازاً وإما وجوباً.

إذاً فالنواصب هي " أن ، لن ، إذن ، كي " فهذه تنصب الفعل لمضارع بنفسها بدون تقدير.

وبقي ستة حروف ينصب الفعل المضارع بعدها بـ " أن " مضمرة جوازاً أو وجوباً.

جوازاً بعد لام التعليل ووجوباً بعد "لام الجحود ، حتى ، أو ، الفاء ، الواو" على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

---

(١) وإنما قدم النواصب على الجوازم لأن أثر النواصب وجودي وهو الحركة بخلاف الجوازم فعدمي والأول أشرف.

الناصب الأول : أن[1] وهي حرف مصدر ونصب واستقبال و تنصب المضارع بنفسها فنقول (أحب أن تذهب) و (أخاف أن يأكلَه الذئب).

فـ" أخاف " فعل مضارع مرفوع و" أن " حرف مصدر ونصب واستقبال و"يأكل" فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة و" الهاء " ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به و" الذئب " فاعل مرفوع.

و" أن " أم باب النواصب لذا عملت ظاهرة ومضمرة كما سيأتي.

الناصب الثاني: لن وهي حرف نفي و نصب و استقبال نحو " لن نبرح عليه عاكفين " فتنفي معنى الفعل المضارع و تنصب لفظه وتصرف زمنه إلى الاستقبال.

ونقول في إعرابه " لن " حرف نفي ونصب واستقبال و" نبرح " فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " نحن " و"عليه " جار ومجرور و" عاكفين " حال منصوب.

الناصب الثالث: "كي" و هي حرف تعليل ونصب مثل "سجدت كي يرحمني الله"

---

(١) أن المصدرية تقع في موضعين:- أحدهما: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو قول الله "ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله" أي خشوع قلوبهم.

أو في موضع نصب على المفعولية نحو "يريد الله أن يخفف عنكم" فـ"أن" حرف مصدر و نصب و"يخفف" فعل مضارع منصوب بأن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول به والتقدير يريد الله التخفيف عنكم. أو في موضع جر كقوله سبحانه "من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة" والتقدير من قبل إتيان يوم.

الثاني: أن تقع في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء، نحو قوله جل جلاله "وأن تصوموا خير لكم" فـ"أن" حرف مصدر ونصب و"تصوموا" فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها في محل رفع مبتدأ والتقدير صومكم خير لكم.

فـ"سجدت" فعل وفاعل و" كي " حرف تعليل ونصب و" يرحم " فعل مضارع منصوب بـ كي وعلامة نصبه الفتحة و"النون" للوقاية و"الياء" ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

ومشتقاها (كي ، لكي ، كيلا ، كيما ، لكيما) كلها تنصب الفعل المضارع .

الناصب الرابع: إذن وهي حرف جواب وجزاء واستقبال وتنصب الفعل المضارع بنفسها إلا أنها لا تنصبه إلا بثلاثة شرائط :-

الأول: أن تكون مصدرة ،أي في بداية الكلام ،فإن قلت " زيد إذن أكرمه " رفعت الفعل بعدها لأنها لم تأتِ مصدرة.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها دالاً على الاستقبال .

الثالث: أن لا يفصل بينها و بين الفعل فاصل فلو قلت "إذن إن شاء الله أكرمك" رفعت الفعل لأنه فصل بينه و بين إذن فاصل.

إلا إذا كان الفاصل القسم أو لا النافية أو النداء[1] فيبقى نصبها تقول إذن والله أكرمك أو لا أكرمك أو يا زيد أكرمك " كل ذلك بالنصب.

---

(١) جوز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك "إذن أمام الأستاذ أجيب أو إذن في البيت أكرمك"بالنصب فيهما قال بعضهم :

وافصل بظرف أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء فالأول كقولك "إذن يا محمد أكرمك" والثاني كقولك "إذن غفر الله لك أكرمك".

وجوز الكسائي وهشام الفصل بمفعول الفعل المضارع نحو قولك "إذن صديقك أكرم" ، قلت الصواب أنه لا يجوز النصب مع الفصل بغير القسم ولا النافية لأنه لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشيء غير هذين وإنما زاد من زاد هذه الأشياء قياساً على القسم ولا النافية وهو بعيد وأبعد منه من قال بالفصل بمفعول الفعل المضارع لأن تقدم المعمول يدل على جواز تقدم العامل فهل يصح عندهم على هذا أن يتقدم الفعل على إذن ويبقى نصبها، هم لا يقولون بهذا فقياسهم ليس بذاك والله أعلم.

قال الشاعر :

إذن والله نـــرميهم بحـــرب تشيب الطفل من قبل المـــشيب

الناصب الخامس: حتى[1] وهي حرف يدل على انتهاء الفاء " حتى يرجع إلينـــا موسى " و يشترط نصبها أن يكون الفعل المضارع دالاً على الاستقبال و هي تنـــصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً لا بنفسها فنقول في إعراب المثال السابق " حـــتى " حرف يدل على انتهاء الغاية و" يرجع " فعل مضارع منصوب بأن مـــضمرة وجوبـــاً و"إلينا " جار ومجرور و"موسى" فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

٣١٦- والـلامُ حـينَ تَبتَـدي بالكَـسرِ كمثـلِ مـا تَكـسِرُ لامُ الجـرِّ

ومن نواصب المضارع اللام المكسورة و هي قسمان :

الناصب السادس: لام التعليل و تسمى لام كي وهي الدالة على علة الفعل نحو " جئت لأجلس معك " فعلة المجيء هي الجلوس.

وينصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً أي أنه يجوز ذكر أن بعـــدها و إضمارها فتقول " جئت لأجلس أو لأن اجلس " ومنه قوله تعالى " ليغفر لك الله مـــا تقدم من ذنبك وما تأخر "فـــ" يغفر " مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً.

الناصب السابع: والثانية لام الجحود وضابطها أن تسبقها "ما كان أو لم يكن"

---

(١) حتى هذه لها ثلاثة معان: الأول: تدل على انتهاء الغاية فتكون بمعنى إلى نحو "لن أبرح المكان حتى تعود" إي إلى أن تعود.

الثاني: بمعنى إلا أن نحو قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

الثالث: بمعنى كي نحو "أطع أبويك حتى تفوز برضاهما".

والفعل المضارع بعدها في أي معنى من هذه المعاني منصوب بأن مضمرة وجوباً.

نظمها بعضهم فقال:

وكل لام قبلـــه مـــا كـــان أو لم يكـــن فللجحـــود بانـــا

وكذلك إن سبقها "إن كان" إذا كانت إن نافية كقوله تعالى " وإن كان مكـــرهم لتزول منه الجبال " فـــ"إن" نافية بمعنى ما واللام للجحود

ولام الجحود تنصب المضارع بأن مضمرة و جوباً نحو قولـــه تعـــالى "ماكـــان الله ليعذبهم"

وقوله "لم يكن الله ليغفر لهم".

٣١٧- والفَاءُ إنْ جاءتْ جوَابَ النَّهي والأمرِ والعَرْضِ معًا والنَّفي

٣١٨- وفي جَوابِ ليتَ لي وهَلْ فتَى؟ وأيـنَ مَغْـدَاكَ وأنَّـى ومتَـى؟

الناصب الثامن: الفاء السببية.

أي إذا سبقت الفعل المضارع الفاء السببية[1] فإنه ينصب بشرط أن يتقدمها واحد من تسعة أمور مجموعة في قول الشاعر :

مر وأنه وادع وسل واعرض لحظهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا

وقد أشار إليها الناظم بقوله:

إن جاءت جـــواب النـــهي والأمـــــر والعـــــرض .. الخ

الأول: الأمر نحو " قم فأذهب معك " .

الثاني: النهي نحو " لا تذهب فأحزن عليك ".

---

(١) الفاء السببية وهي التي يقصد بها كون ما قبلها سبباً لما بعدها، وهل هي حينئذ عاطفة أو لا ؟ قـــال الجمهـــور نعم، وقال الرضي لا، محتجاً بأن فاء العطف لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ،وهذا مفقـــود هنـــا والجمهور يقولون ليس بمفقود هنا بل موجود لأن التقدير في "زرني فأكرمك" ليكن منك زيارة فإكرام مني.
أهـــ. من الكواكب الدرية

الثالث: الدعاء نحو " اللهم تب عليّ فأتوب ".

الرابع: العرض وهو الطلب برفق وأحرفه ألا ــ أما ــ لو

نحو " ألا تستغفرون ربكم فيغفر لكم " .

الخامس:التحضيض وهو الطلب بشدة وأحرفه هلا ــ لولا ــ ألا

نحو " هلا تزورني فأكرمك "ومنه قوله تعالى ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾.

السادس: التمني وهو طلب المستحيل أو ما فيه عسر وحرفاه " ليت، لو ".

نحو قول الله ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

وكقول الشاعر:

ليت الكواكب تدنو لي فأنظمها عقود مدح فما أرضى لكم كلمي

السابع: الاستفهام نحو قول الله ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾.

الثامن: الترجي وهو طلب أمر محبوب وحرفه " لعل " نحو قوله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾.

التاسع: النفي[1] نحو قوله سبحانه ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾.

والمضارع في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة وجوباً.

فإذا لم يسبق الفاء واحد من هذه الأمور لم ينصب المضارع نحو " يقوم محمد فأجلس معه " فنرفع الفعل لمضارع " أجلس " لأنه لم يسبقه أمر من الأمور السابق ذكرها.

---

(١) ويشترط أن يكون نفياً محضاً أي خالصاً من معاني الإثبات فإن انتقض بإلا نحو "ما تأتينا إلا فتحدثنا" أو كان النفي متلو بنفي نحو"ما تزال تأتينا فتحدثنا" أو سبق النفي الاستفهام التقريري نحو "ألم تأتني فأحسن إليك" فإنه يمتنع النصب في هذه كلها ويجب الرفع.

ولنعرب مثالاً مما سبق قوله سبحانه " لا يقضى عليهم فيموتوا ".

فـ" لا " نافية و" يقضى " فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر و"عليهم " جار ومجرور و" الفاء " سببية و"يموتوا" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل.

وقول الناظم أين مغداك هو موضع الغدو وهو المسير أول النهار فالمعنى أين موضع ذهابك أول النهار.

٣١٩- والواوُ إنْ جاءتْ بمعنَى الجَمعِ في طلبِ المأمورِ أو في المَنعِ

الناصب التاسع: الواو وهي تنصب الفعل المضارع بأن المضمرة و جوباً بشرط السابق في الفاء فيشترط أن يسبق الواو واحد من الأمور الثمانية المتقدم ذكرها.

فمثال مجيئها بعد الأمر " قم وأجلس معك "

ومجيئها بعد النهي نحو قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ومجيئها بعد الدعاء نحو " اللهم ارزقني علماً وأنتفع به "

ومجيئها بعد الاستفهام نحو قول الشاعر:

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

ومجيئها بعد العرض نحو " ألا تقوم وأقوم معك "

ومجيئها بعد التحضيض نحو " هلا اتقيت الله ويغفر لك "

ومجيئها بعد التمني نحو قول الله ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾

ومجيئها بعد الترجي نحو " لعل الله يشفيني وأقوم "

ومجيئها بعد النفي نحو قول الله ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾.

فالفعل المضارع في هذا كله منصوب بعد الواو بأن مضمرة وجوباً، ولو لم يسبق الواو واحد من هذه الأمور لم ينصب المضارع بعدها نحو " أحببت أن أجلس مع خالد ويجلس هو معي "

فـ" يجلس " مضارع مرفوع ولا يجوز نصبه لأنه لم يسبق الواو واحد من الأمور التسعة السابقة.

٣٢٠- ويَنصِبُ الفِعلَ بأوْ وحتَّى وكلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبًا شتَّى

العاشر من النواصب "أو" و أو من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع بأن مضمرة و جوباً و تكون بمعنى " إلى أن" أو بمعنى "إلا أن"

فالأول نحو قول المتنبي :

لأستسهلن الصعب أوأدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي إلى أن أدرك المنى.

والثاني نحو قولك " لأقتلن الحربي أو يسالم " أي إلا أن يسالم

ونحو قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيم

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها.

وقوله "وكل ذا أودع كتباً شتى"

أي إنه جمع النواصب في هذه المنظومة وهي مبثوثة في كتب متفرقة وهو من أول من جمعها رحمه الله بنظم لأنه توفي قبل ابن معطي وابن مالك و غيرهما ممن نظموا في فن النحو .

إذاً فخلاصة ما سبق أن النواصب التي تنصب بنفسها أربع هي " أن ، لن ، إذاً ، كي" ، والتي تنصب بأن مضمرة جوازاً أداة واحد فقط هي " لام التعليل " ، والتي تنصب بأن مضمرة وجوباً خمس هي "لام الجحود، حتى، الجواب بالفاء، الواو، أو".

ثم شرع الناظم بذكر أمثله لكل من هذه النواصب فقال :

٣٢١- تقولُ أبغي يا فتَى أنْ تذهبَا ... ولنْ أزَالَ قائمًا أو تَركَبَا

٣٢٢- وجئتُ كي تُولِيَني الكَرَامهْ ... وسِرتُ حتى أَدخُلَ اليَمَامَهْ

٣٢٣- واقتَبِسِ العِلمَ لكيمَا تُكْرَمَا ... وعاصِ أسبابَ الهَوَى لِتَسلمَا

٣٢٤- ولا تُمارِ جاهلاً فتَتعَبَا ... وما عليكَ عَتبُهُ فَتُعْتَبَا

٣٢٥- وهلْ صديقٌ مُخلِصٌ فأُقْصِدَهْ ... وليتَ لي كَنزَ الغِنَى فَأرفِدَهْ

٣٢٦- وزُرْ فَتَلْتَذَّ بأصنَافِ القِرَى ... ولا تُحاضِرْ وتُسِيءَ المَحضَرَ

٣٢٧- ومنْ يَقُلْ إنِي سَأغشَى حَرَمَكْ ... فقُلْ لهُ: إني إذًا أحترِمَكْ

٣٢٨- وقُلْ لهُ في العَرْضِ: يا هذا ألا ... تَنزِلُ عندي فتُصِيبَ مَأْكَلا؟

٣٢٩- فهذهِ نَوَاصِبُ الأفعالِ ... مَثَّلتُهَا فَاحذُ على تِمثَالِي

وهو ظاهر غني عن الشرح إن شاء الله

وقو له: أبغي يا فتى أي أطلب.

وقوله: فتعتب أي تلحق العتبى و الملامة.

قوله: أصناف القِرى أي أنواع الضيافة، و القِرى هو الطعام المعد للضيافة .

وقوله: تسيء المحضر أي المجالسة .

وقوله: إني إذن احترمك " بالنصب غلط لأن من شروط نصب المضارع بإذن أن تكون مصدرة أي محلها أول الكلام وهنا ذكرت في حشو الكلام فيرفع الفعل المضارع بعدها :

٣٣٠- وإنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الفعلِ ألفْ فَهْيَ على سُكُونِهَا لا تَخْتَلِفْ

٣٣١- تقولُ لنْ يَرضَى أبو السّعودِ حتّى يَرَى نَتَائجَ الوُعودِ

أشار هنا إلى الفعل المضارع المعتل فذكر أن المضارع المعتل بالألف نحو " يسعى ، يرضى " تبنى ألفه على السكون وإن دخلها ناصب فلا تتغير و يكون الفعل منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

أما إن كان معتلاً بالواو أو الياء فإن الفتحة تظهر تقول " لن يدعوَ و لن يرقيَ " فإنهما منصوبان بالفتحة الظاهرة على آخرهما.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب
"الحـــــذف"

٣٣٢- وخمسةٌ تَحذِفُ منهُنَّ الطَّرَفْ ... في نَـصبِهَا فألقِـهِ ولا تَخَـفْ

٣٣٣- وَهْيَ - لَقِيتَ الخَيرَ - تَفعَلانِ ... ويَفعـلانِ فـاعرِفِ المَبَـاني

٣٣٤- وتفعلـونَ ثـمّ يَفعلـونَ ... وأنـتِ يـا أسـمَاءُ تَفعَلـينَ

٣٣٥- فهـذهِ تُحـذَفُ منهَـا النُّـونُ ... في نَـصبِهَا ليَظهَـرَ الـسّكُونُ

٣٣٦- تقـولُ للزَّيْـدَيْنِ: لـنْ تَنطلِقَـا ... وفَرقَـدَا الـسّماءِ لـنْ يَفتَرِقَـا

٣٣٧- وجَاهِدوا يا قَومِ حتى تَغنَموا ... وقَـاتِلوا الكُفّارَ حتى يُسلِموا

٣٣٨- ولنْ يَطيبَ العَيشُ حتى تُسعَدِي ... ياهندُ بالوَصلِ الذي يَشفي الصَّدِي

أي أن هناك خمسه أفعـال تسمى الأمثلة[1] الخمسة تنصب بحذف النون وهـي: "يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين".

وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الخمسة وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها.

---

(١) تسمى الأفعال الخمسة والأمثال الخمسة وكلا الاسمين علم عليها بالغلبة ،والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لأنها ليست أفعالاً بعينها كما أن الأسماء الخمسة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل بمنزلتها فإن تفعلان كناية عن نحو يذهبان وينطلقان ونحو ذلك وكذا البواقي وسموها خمسة نظراً إلى لفظها.
أهـ. من الكواكب الدرية بتصرف

والأمثلة الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، فهذه ترفع بثبوت النون و تنصب بحذفها تقول " لن يقوما "و" حتى يذهبا " و" كي ترجعي "

قال الله (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)

فـ" لن " حرف نصب ونفي واستقبال

و" تفعلوا " فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال أو الأمثلة الخمسة.وهكذا تقول في بقية الأمثلة

فألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة فاعل.

قوله " فرقدا السماء " الفرقدان نجمان صغيران

وقوله الصدي أي الضمآن .

باب
"الجـــــوازم"

٣٣٩- ويُجـزَمُ الفعـلُ بِـ"لَمْ" في النّفْـي والـلامِ في الأمـرِ ولا في النّهـي

٣٤٠- ومِـنْ حُـروفِ الجَـزمِ أيـضًا لَمَّـا ومَـنْ يَـزِدْ فيهـا يَقُـلْ: أَلَمَّـا

٣٤١- تقولُ: لم تَسمَعْ كلامَ مَنْ عَذَلْ ولا تُخَاصِمْ مَنْ إذا قـالَ فَعَـلْ

٣٤٢- وخَالِـدٌ لَمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ومَـنْ يَـوَدَّ فَلْيُوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدْ

بعد أن ذكر النواصب أردف ذلك بذكر الجوازم، وذكر أن جـوازم المـضارع قسمان :

فالقسم الأول: ما يجزم فعلاً واحداً.

والقسم الثاني: ما يجزم فعلين و هي أدوات الشرط.

وبدأ بما يجزم فعلاً واحداً و هي أربعة أحرف : "لم ، لما ، لام الأمر ، لا النهي".

فأما لم و لما فهما حرفا نفي وجزم وقلب، أي أنهما ينفيان معنى المضارع ويجزمـان لفظه ويقلبان زمنه إلى الماضي .

فحين تقول " لم يقم زيد " أو " لما يقم زيد " فإنك نفيت معنى القيـام وجزمـت لفظه وقلبت زمنه إلى الماضي أي لم يقم زيد في الزمن الماضي.

و" لم " هي أصدق علامة لمعرفة الفعل المضارع لذا قال ابن مالك في ألفيته:

" فعل مضارع يلي لم كيشم ".

فعلامة الفعل المضارع هي دخول لم عليه.

والفرق بين لم و لما :

أن المنفي بلم غير متوقع الثبوت غالباً تقول " لم يقم زيد " أي إنه لم يقم ولا تتوقع قيامه .

أما لما فالمنفي بها يتوقع ثبوته تقول " لما يأتِ زيد " و أنت تتوقع إتيانه .

ولذا قال الله سبحانه" لما يذوقوا عذاب " أي أنهم لم يذوقوه ولكنهم سيذوقونه.

فـ" لما " حرف نفي وجزم وقلب.

و" يذوقوا " فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة.

و" الواو " ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل و" عذاب " مفعول به منصوب.

وقد تزاد على لم و لما همزة التقرير فتصير " ألم ، ألما "

كقوله تعالى " ألم نشرح لك صدرك " ونحو " ألما أكرمك "

والفعل معهما يجزم كذلك.

أما لام الأمر فنحو " لتطلب العلم " فالفعل المضارع " تطلب " جزم بسبب دخول لام الأمر عليه و كقوله تعالى " لينفق ذو سعة من سعته ".

وأما لا الناهية نحو " لا تأكل كثيراً " و كقوله تعالى " ولا تقف ما ليس لك به علم"

جُزم المضارع" تقف" بلا الناهية و علامة جزمه حذف حرف العلة الواو لأن أصله تقفوا .

وقوله " لا تحس الطلا" أي لا تشرب الخمر وأصله ما طبخ من عصير العنب.

٣٤٣- وإنْ تَلاهَا ألفٌ ولامُ فليسَ غيرُ الكسرِ والسَّلامُ

٣٤٤- تقـولُ: لا تَنتَهِـرِ المِـسكِينَا ومِثلُـهُ لَمْ يَكُـنِ الَّـذِينَا

ذكرنا سابقاً أنه إذا التقي ساكنان وجب كسر الأول منهما وهنا ذكر أنه إذا جاء بعد الفعل المضارع المجزوم ألف ولام أو أي حرف ساكن فإن الفعل المضارع يكسر وهذه الكسرة ليست كسرة إعراب وإنما هي كسرة تخلص من التقاء ساكنين .

نحو قوله تعالى " لم يكن الذين كفروا " وتقول " لا تنهر المسكين " كما مثل الناظم وهكذا ...

فـ" لا " ناهية و" تنهر " فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء ساكنين،والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت،و" المسكين " مفعول به منصوب.

٣٤٥- وإنْ تَـرَ المُعتَـلَّ فيهـا رِدْفَـا أو آخِـرِ الفِعـلَ فَسِمْهُ الحَـذْفَا

٣٤٦- تقـولُ: لا تَـأسَ ولا تُـؤذِ وَلا تَقُلْ بِـلا عِلـم ولا تَحْسُ الطِّلا

٣٤٧- وأنـتَ يـا زيـدُ فَـلا تَـزدَدْ عَنَـا ولا تَبِـعْ إلا بِنَقـدٍ في مِنَـى

أي وإن تجد حرف العلة ردفاً للفعل المجزوم أو آخره فإنك تحذف هذه الأحرف والردف ما كان قبل الآخر نحو " تقول وتبيع " قبل آخرها حرف علة فإذا جزمتهما وجب حذفه تقول " لا تقل ولا تبع ".

وكذلك إن كان آخره حرف علة وجب حذفه نحو " لم يسع ، لا ترم ، لما يغد " فحذفنا الألف من الأول والياء من الثاني والواو من الثالث "

وتكون علامة جزم الفعل المضارع حذف حرف العلة.

والحركات دالة عليها فالفتحة دالة على الألف المحذوفة والكسرة دالة على الياء المحذوفة والضمة دالة على الواو المحذوفة.

و هكذا في مثال الناظم " لا تؤذ " فـ" لا " ناهية جازمة و"تـؤذ " فعـل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء

وتبقى الكسرة على آخر الفعل دليل على حذف حرف الياء منه .

وهكذا في قوله " لا تقل " حذف الواو لأنه التقى ساكنان الواو واللام .

و القاعدة أنه إذا التقا ساكنان كسر أولهما إلا إذا كان الحرف الأول حرف علـه فإنه يحذف.

فهنا يحذف حرف العلة الواو وتصير " لا تقل " وكذلك " لا تحس الطلا " حذف حرف الواو من الفعل المضارع لأنه حرف علة و كان أصله تحسو.

وقوله :" فسمه الحذف " أي فاطلب له الحذف.

والخلاصة: أن الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف منه الحرف الأخير حالة الجـزم فتقول : " لا ترم ، لا تسع ، لا تدع "

وكذلك إن كان قبل آخره حرف علة فإنه يحذف نحو " لا تقل ، لا تبع ".

٣٤٨- والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي

أي إنه كما قلنا في الأمثلة الخمسة أنها تنصب بحذف النون فكذلك جزمها فتجزم بحذف النون فتقول " لم يقولا ، لما يقوموا، لا تذهبي " و هكذا ..

قال تعالى " فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا "و " ولا تخافي و لا تحزني " و " فلـم يغنيـا عنهما ".

ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجـزم فعلـين فقال:

باب
"الشرط والجزاء"

٣٤٩- هـذا وإنْ في الـشّرطِ والجَـزَاءِ تَجـزِمُ فعلـينِ بِـلا امـتِرَاءِ

٣٥٠- وتِلوهَـا أيٌّ ومَـنْ ومَهـمَا وحيـثُمَا أيـضًا ومَـا وإذمَـا

٣٥١- وأيـنَ مـنهُنَّ وأَنَّـى ومَتَـى فـاحفَظْ جميعَ الأدَوَاتِ يـا فتَى

ذكرنا أن الجوازم قسمان: قسم يجزم فعلاً واحداً وهو " لم ولما ولام الأمر ولا النهي و سبق شرحه.

القسم الثاني: ما يجزم فعلين وهي أدوات الشرط والجزاء ويكون الفعل الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط.

وأدوات الشرط التي تجزم فعلين عشرة:

الأولى: إن : وهي أم الباب ومن ثم قدمها ومثل لها بقوله " إن تخرج تصادف رشدا " فجزمت فعلين :-

الأول: تخرج وهو فعل الشرط الثاني تصادف وهو جواب الشرط وهي حرف لا محل له من الإعراب.

الثانية:" أي " مثل " أي رجل يكرمني أكرمه " فالأول مجزوم وهو فعل الشرط والثاني مجزوم كذلك وهو جواب الشرط.

ومنه قوله تعالى ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

ومحلها من الإعراب أنها تكون مبتدأً إن باشرت فعلاً لازماً نحو " أيٌّ يذهب يستفد".

أو فعلاً ناقصاً نحو " أيّ يكن مهذباً يُكبره الناس "

أو متعدياً مستوفياً مفعوله نحو " أيٌ يخدم أمته تكرمه "

وتكون مفعولاً به إذا باشرت متعدياً لم يستوف مفعوله نحو " أيَ كتاب تقرأ تستفد" ، وكقوله سبحانه : ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

وتكون مفعولاً مطلقاً إذا أضيفت إلى المصدر نحو " أيَ إكرام تكرم أكرم ".

وتكون مفعولاً فيه إذا أضيفت إلى الظرف نحو " أيَ ساعة تذهب أذهب ".

الثالثة: "من" نحو " من يزرني أزره " ونحو قوله سبحانه ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾.

ففعل الشرط" يعمل " و جوابه " يجز "و كلاهما مجزوم بمن.

ومحلها من الإعراب أنها في محل رفع مبتدأ إذا باشرت فعلاً لازماً نحو " من يَكثُر كلامُه يَكثُر ملامُه "

أو ناقصاً نحو " من يكن عجولاً يَكثُر خطؤه "

أو متعدياً مستوفياً مفعوله نحو " من ير فقيراً فليكرمه "

وتكون في محل نصب مفعولاً به إذا باشرت متعدياً لم يستوف مفعوله نحو " من تصاحب فأكرمه "

الرابعة: مهما نحو" مهما تصنع أصنع " الأول فعل الشرط و الثاني جوابه و كلاهما مجزوم بمهما

وكقول امرئ القيس

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعلِ

وكقول الآخر:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

فـ" تأمري " فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل ، و"يفعل" جواب الشرط مجزوم وإنما حُرك بالكسر لأجل الروي والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" ومحلها من الإعراب كمحل " من " فهي في نحو " مهما يكثر مالك تبتلى به "في محل رفع مبتدأ لمجيء الفعل اللازم بعدها وهو " يكثر ".

وفي نحو " مهما تفعل تُسأل عنه " في محل نصب مفعول به لأن بعدها فعل متعدٍ لم يستوف مفعوله ،وهو " تفعل ".

الخامسة: حيثما نحو " حيثما تجلس أكرمك " و يشترط أن تزاد فيها ما فان لم تزد لا تجزم ولا تكون من أدوات الشرط.

وقول الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك اللـــــه نجاحاً في غابر الأزمان

السادسة: " ما " نحو قوله تعالى ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾.

ومحلها من الإعراب كمحل " من، مهما "

السابعة: " إذ ما " نحو " إذ ما تطع والديك تنل عطفهما" ويشترط أن تزاد فيهما "ما" فإن لم تزد فيها لا تجزم ولا تكون من أدوات الشرط .

الثامنة: " أين " نحو قول الله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾.

التاسعة: " أنى "[1] نحو " أنى يأتهم نذير يعرضوا "

العاشرة: " متى نحو " متى تذهب أذهب معك ".

وكقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

---

(١) قد تأتي "أنى" بمعنى متى كقول الله "فأتوا حرثكم أنى شئتم" وبمعنى من أين نحو قول الله "أنى لك هذا " وبمعنى كيف كقوله سبحانه "أنى يحيي هذه الله بعد موتها"

و" حيثما، إذ ما، أين، أنى، متى " كلها في محل نصب مفعول فيه لأنها ظروف .

٣٥٢- وزَادَ قَـومٌ مـا فقـالوا إمَّـا وأيـنَما كـمَا تَلَـوْا أيَّامَّـا

أشار الناظم هنا إلى أن " إن ، أين ، أيا " تزاد عليها "ما" جوازاً لتأكيد معنى الشرط .

في "إن" نحو قول الله : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾

وفي أين نحو قوله سبحانه : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾

وفي "أيا" نحو قوله تعالى : ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

وأفهم كلامه أن "حيثما ، إذما" لا تعمل إلا إذا اقترنت "ما"[1] بهما وهو الصحيح وبقية الأدوات لا يجوز زيادة "ما" عليها.[2]

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

٣٥٣- تقولُ إنْ تخرُجْ تُصَادِفْ رُشدَا وأيـنَما تَـذهَبْ تُـلاقِ سَـعدَا

---

(١) هذه الأدوات في لحاق "ما" على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها وهو "حيث ، إذا" وأجاز الفراء الجزم بها دون "ما" ، وضرب لا يلحقه "ما" وهو "من ، ما ، مهما ، أنى" .

وضرب يجوز فيه الأمران وهو "إن ، أي ، متى ، أين ، أيان" ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز أهـ. من شرح الأشموني ونظمها بعضهم بقوله:

تلزم ما في حيثما وإذ مـا وامتنعت فيما ومن ومهما

كـذاك في أنى وباقيها أتى وجهان إثبات وحذف ثبتا

أ.هـ من حاشية الخضري

(٢) يذكر من الجوازم "كيفما" والجزم بها مذهب كوفي ووافقهم قطرب من البصريين ويجوز عندهم حذف "ما" لكن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من أنها تقع حرف شرط ولكنها لا تجزم لأنه لم يسمع الجزم بها وإنما قاسها الكوفيون على غيرها.

لم يذكر كذلك أيان لقلة الجزم بها وكثرة ورودها استفهاماً ولا إذا لأن الجزم بها خاص بالشعر وهي ضرورة نحو قول الشاعر

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل.

٣٥٤- ومَـــنْ يَـــزُرْ أزُرْهُ باتّفـــاقِ وهكـــذا تَـــصنَعُ في البَـــوَاقي

٣٥٥- فهـــذهِ جَـــوَازِمُ الأفعَـــالِ جَلَوتُهَـــا مَنظُومَـــةَ الـــلآلِي

٣٥٦- فَاحفَظْ وُقِيتَ السهوَ ما أملَيتُ وقِسْ على المَذكورِ ما ألغَيتُ

بـاب
"البنـــــــاء"

٣٥٧- ثـمَّ تَعَلَّـمْ أنَّ في بعـضِ الكَلِـمْ ما هُـوَ مبنيٌّ عـلى وَضـعٍ رُسِـمْ

٣٥٨- فـسَكِّنوا مَـنْ إذ بَنَوْهَـا وأجَـلْ ومُـذْ ولكـنْ ونعـمْ وكَـمْ وهَـلْ

الكلام قسمان: معرب ومبني والأصل في الأسماء أن تكون معربة والبناء فرع عن الإعراب والبناء هو لزوم الكلمة حالة واحدة.

وينقسم البناء إلى أربعة أقسام:

" مبني على السكون ومبني على الضم ومبني على الفتح ومبني على الكسر " .

وبدأ الناظم بالمبني على السكون وهو أصل البناء، ومثل للمبني على السكون بـ " من ، أجل ، منذ ، لكن ، نعم ، كم ، هل "

والبناء على السكون يكون في الأسماء والأفعال والحروف

ففي الأسماء نحو " من ، كم "

وفي الحروف نحو " لكن ، هل ، أجل ، نعم "

أما الأفعال ففعل الأمر إن لم ينته بحرف علة ولم يكن من الأفعال الخمسة فهو مبني على السكون نحو " قم ، كل ، اشرب "

٣٥٩- وضُـمَّ في الغَايَـةِ مِـن قَبـلُ ومِـنْ بَعـدُ وأمَّـا بعـدُ فـافهَمْ وَاسَـتبِنْ

٣٦٠- وحيـثُ ثُـمَّ مُنـذُ ثُـمَّ نحـنُ وقَـطُّ فَاحفَظْهَـا عَـدَاكَ اللَّحـنُ

ثم ثنى بذكر المبني على الضم، والبناء على الضم خاص بالأسماء فلا يوجـد فعـل مبني على الضم ولا حرف كذلك إلا منذ على من قال بحرفيتها.

وكذلك الفعل الماضي على رأي من يقول إنه يبني على الضم إذا اتصلت بـــه واو الجماعة وهو الصواب كما ذكرنا آنفاً.

و ذكر الناظم ألفاظاً مبنية على الضم وهي :

" بعد ، قبل ، منذ ، حيث ، نحن ، قط "

فأما" منذ "فهو حرف مبني على الضم و" حيث" ظرف مكان مبني على الضم و" قط "ظرف زمان مبني على الضم و" نحن "ضمير رفع منفصل مبني على الضم.

وقبل و بعد سبق أنهما ظرفان فإن أضيفا إلى اسم زمان صارا ظرفي زمـــان نحـــو " جئت قبل ساعة ، سأراك بعد شهر ".

وإن أضيفا إلى ما يدل على المكان صارا ظرفي مكان نحو " قبـــل البيـــت ، بعـــد المسجد " .

وقبل وبعد لهما أربع حالات :

الحالـة الأولى: أن يذكر المضاف إليه فينصبان دائماً على الظرفية إلا أن يسبقهما حرف الجر "من" فيخفضان نحو " جئت قبل محمدٍ و بعده " " ومن قبل خالـــد و مـــن بعده " .

فهنا ذكر المضاف إليه فوجب نصب قبل وبعد فلما دخل " من " جُرا"

ومنه قول الله سبحانه ْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) ، (قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَـــبْلِهِمْ مِثْـــلَ قَوْلِهِمْ) ، (فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ) ، (ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ).

الحالة الثانية: أن يقطعا عن الإضافة لفظاً و معنى .

فيأخذان نفس الحكم السابق وينونان لأنهما اسمان تامان فنقول " جئت قبلاً وبعداً ومن قبلٍ ومن بعدٍ "ومنه قول الشاعر

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه .

فيأخذان نفس الحكم السابق نحو قولك" جئت قبلَ " و أنت تنوى تقدير لفظ المضاف إليه وهو ذلك ، ولا تريد معناه و كذلك نحو "رائيته بعد " إذا نويت ثبوت لفظة ذلك وهكذا جئت من قبل و من بعد.

ومنه قول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

أي ومن قبل ذلك.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه ،

فهذا يبنى على الضم دائماً مثل أن تقول " جئت من قبل " و تقصد قبل الكسل لكنك تنوى المعنى لا اللفظ فيجوز تقدير قبل الفتور أو قبل الإرهاق وهكذا.

ومنه قوله تعالى " لله الأمر من قبل و من بعد " أي من قبل الغلب ومن بعده أو من قبل الهزيمة ومن بعدها وهكذا ينوى المعنى دون اللفظ .إذاً فقبل وبعد لا يبنيان على الضم إلا في حالة واحدة وهي إذا حذف المضاف إليه و نوى معناه دون لفظه.

باب
"البناء على الفتح"

٣٦١- والفـــتحُ في أيـــنَ وأيَّـــانَ وفي كيـفَ وشَـتَّانَ ورُبَّ فـاعرِفِ

٣٦٢- وقـد بَنَـوا مـا رَكَّبـوا مِـنَ العَـدَدْ بِفـتحِ كـلَ مـنهُما حـينَ يُعَـدْ

القسم الثالث من المبنيات المبني على الفتح

والبناء على الفتح يدخل في الأسماء والأفعال والحروف.

فمثال المبني على الفتح من الأسماء " أين ، أيان ، كيف ، شتان " وكذلك الأعداد المركبة من " أحد عشر إلى تسعة عشر "

باستثناء اثني عشر فلا يبنى إلا جزءه الثاني أما الأول "اثنا" فيعرب إعراب التثنية

ومثاله من الحروف " رب ، ثم ، إن "

وأما في الأفعال فالفعل الماضي مبني على الفتح دائمـــاً إلا إذا اتـــصلت بـــه واو الجماعة فيبني على الضم نحو " قاموا ، ذهبوا " أو اتصلت به ضمائر الرفع المتحركـــة وهي " تاء الفاعل و نون الفاعلين " فيبني على السكون نحو " قمت و ذهبت " ، " قمنا و ذهبنا " ، " قمن ، ذهبن ".

وكذلك الفعل المضارع يبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة سواء كانت مثقلة كقوله تعالى " ليسجننّ" أم كانت مخففة كقوله "وليكونن" ، ومثله الأمـــر نحو اضربنَّ واخرجنَّ.

قوله: شتان هو اسم فعل ماض بمعنى افترقا.

باب
"البناء على الكسر"

٣٦٣- وأَمسِ مبنيٌّ على الكسرِ فإنْ صُغِّرَ صارَ مُعرَبًا عندَ الفَطِنْ

٣٦٤- وجَيْرِ أيْ حقًّا وهؤلاءِ كأمسِ في الكسرِ وفي البِنَاءِ

٣٦٥- وقيلَ في الحربِ نَزَالِ مثلَ مَا قالوا: حَذَامِ وقَطَامِ في الدُّمَى

البناء على الكسر يدخل على الأسماء والحروف ولا يدخل الأفعال.

وقد مثل الناظم للمبني على الكسر بخمسة أسماء وحرف واحد فالأسماء هي: "أمس ، هؤلاء ، نزال ، حذام ، قطام" وحرف واحد وهي جير.

فأما "أمس" فإنك تبنيه على الكسر إذا قصدت به اليوم الذي قبل يومك ،فإن قصدت به ما مضى مطلقاً فإنك تعربه، و كذلك يعرب إذا صغّر نقول " مضى أميسٌ، عشنا أميساً ، ما لقيته مذ أميس ".

وكذلك إذا عرف بأل فإنه يعرب ويكون معناه ما مضى من الزمان قبل اليوم .

نقول "مضى الأمسُ ، عشت الأمس ، رأيته مذ الأمس".

ومن هنا ألغزوا بقولهم "ما اسم إذا عرف نكر وإذا نكر عرف"

والجواب هو أمس لأنك إن عرفته بأل صار نكرة وقصد ما مضى من الزمان قبل اليوم ، كقوله الله : ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ ، أي بالزمن الماضي.

وجير بمعنى حقاً أو نعم يبنى على الكسر كذلك.

وكذلك اسم الإشارة "هؤلاء" يبنى على الكسر مطلقاً تقول " جاء هؤلاء ، رأيت هؤلاء ، مررت بهؤلاء".

وقوله " وقيل في الحرب نزال " يشير إلى أن " نزال " مبني على الكسر وهو اسم فعل أمر بمعنى انزل و خصه بالحرب لكثرة استعمالهم له عند طلب المبارزة.

وقوله " حذام[1] و قطام " إشارة إلى الأعلام المؤنثة التي على وزن " فعال" فإنها تبنى على الكسر نحو " قطام وحذام ووبار "

قال الشاعر

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة وهي في محل رفع فاعل في الموضعين.

وقوله في الدمى جمع دمية وهي الصورة المنقوشة على الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه.

---

(١) قد يحوي المبني الكسر والضم والفتح كما ألغز فيه بقول القائل:

يا سيبويه أجبني لا زلت تجلو العمى

ما اسم حوى في زمان فتحاً وكسراً وضما

والجواب هو "حذام" إذا ناديته تقول "يا حذام" فهو مبني على الكسر في محل بناء على الضم لأن المنادي مبني على الضم في محل نصب مفعول به والتقدير أدعو حذام.

باب
"بناء الفعل المضارع"

٣٦٦- وقد بُنِيْ يَفعَلْنَ في الأفعَالِ فما لهُ مُغيّرٌ بحَالِ

٣٦٧- تقولُ منهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ يَسْرَحْنَ إلا لِلّحَاقِ بِالنَّعَمْ

بدأ الناظم بما بني من الأسماء والحروف وهنا ذكر بناء الفعل المضارع.

والفعل المضارع معرب دائماً و إنما يبنى في حالتين :

الحالة الأولى: وهي التي ذكرها الناظم " أنه يبنى على السكون و هذا فيما إذا اتصلت به نون النسوة[1] فنقول "النساء يذهبن" وكقوله تعالى "والوالدات يرضعن" ففي هذه الحالة يبنى على السكون ولا تجري عليه حركات الإعراب وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله فما له مغير بحال

فنقول " النوق يسرحن " و لم يسرحن و لن يسرحن ".

الحالة الثانية: أن يبنى على الفتح وذلك فيما إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة نحو " ليجلسنَ "أو الخفيفة نحو" لأذهبن"[2].

---

(١) ادعى ابن مالك في شرح التسهيل أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة وليس كذلك فقد قال بإعرابه جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وإعرابه مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

(٢) اختلف النحاة في الفعل المضارع إن لحقته نون توكيد إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول:- إه مبني إن باشرته نون التوكيد لتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه أما إن فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقديراً فإنه معرب لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً.

القول الثاني:- إنه مبني مطلقاً لضعف شبهه بالاسم لأن نون التوكيد من خصائص الأفعال فأعادت الفعل إلى أصله وهو البناء. =

والفرق بين نون التوكيد المخففة ونون النسوة أن نون النسوة قبلها ساكن و هذه قبلها مفتوح ونون النسوة في محل رفع فاعل وهذه لا محل لها من الإعراب.

٣٦٨- فهـــذهِ أمثلـــةٌ لّمـــا بُنِـــي جَائِلَـــةٌ دَائِـــرَةٌ في الألـــسُنِ

٣٦٩- وكـــلُّ مَبنـــيَ يكـــونُ آخِـــرَهُ عـلى سَـوَاءٍ فَاستَمِعْ مـا أذكُـرَهُ

أي إنه لم يستوف ذكر المبنيات وإنما مثل لها بما هو جائل أي دائر علـــى ألـــسنة الناس، وهذا يدفع قول من يقول إنه يرى إعراب المضارع من نون التوكيـــد لأنـــه لم يذكر مثال في هذه لبناءه مع نون التوكيد ويرد هذا أنه إنما مثل للمبنيات تمثـــيلاً و لم يقصد الاستقصاء و الله أعلم.

وقد يكون مذهبه أن المضارع لا يبنى مع نون التوكيد بل يبقى معرباً وهو قـــول جماعة من النحاة إلا أن الصواب ما ذهب إليه الجمهور من أنه يبنى معها إن باشرته ولم يفصل بينهما فاصل والله أعلم.

ثم ذكر أن المبني ما يلزم آخره حالة واحدة ولا يتغير حسب المواقع الإعرابية.

وسبق أن ذكرنا هذا في تعريف المبني. والله أعلى وأعلم وأعز وأحكم.

= القول الثالث:-أنه معرب مطلقاً كمثل ما قال ابن درستويه في نون الإناث أ.هـ من جمع الجوامع.

تم آخر ما أردت إملاءه على هذا الشرح صبيحة يوم الأحد ٢٣/شعبان/١٤٢٩هـ

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

٣٧٠- وقَدْ تَقَضَّتْ مُلحَةُ الإعرَابِ مُودَعَةً بَدَائعَ الإعرابِ

أي إنها انقضت شيئاً فشيئاً.

وقوله بدائع أي الغرائب التي لم يسبق إلى مثلها ولم ينسج على منوالها.

والملحة: ما يستملح من الكلام.

٣٧١- فَانظُرْ إليها نَظَرَ المُستَحسِنِ وأحسِنِ الظَّنَّ بها وحَسِّنِ

٣٧٢- وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَنْ لا فيهِ عَيبٌ وَعَلا

التمس الناظم من قارئ الملحة أن ينظر إليها نظر المستحسن لها حتى يستفيد منها ولا يسيء الظن فإن من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به ولم يستفد منه.

وهذا من حرص الناظم رحمه الله أن يستفاد من هذه المنظومة لما فيها من العلم و الحكمة و الأدب فإنك وأنت تتصفح أبياتها تجد الشيء الكثير من الأدب و الحكمة مع ما نظمه من العلم الكثير ومن بديع ما جاء من هذا قوله رحمه الله :

وإن يكن أمرك للمؤنث فقل لها خافي رجال العبث

وكذلك قوله " واسع إلى الخيرات " ، " كفيت المسلمات شري " " ما الفخر إلا الكرم " ، " لا تؤذ خلق الله " ، " كل لهو دنيوي موبق " ، " لا تنتهر المسكين " ، " يا فهماً دع الشره "

وأمثلة كثيرة فيها من الكلمات التي تحمل جمال الأدب وروعة الحكمة ما ينبغي أن يتحلى بها طالب العلم .

وبعد أن أمر الناظم قارئ هذا النظم بأن يحسن الظن بما أمره أنه إذا وجد بها عيباً أو نقصاً أن يسد هذا النقص و يصلح هذا العيب لأنه لا يعصم من العيب و لا يتره من النقص إلا الله جل في علاه " فجل من لا عيب فيه وعلا ".

٣٧٣- والحمدُ لله على ما أوْلَى فَنِعمَ مَا أوْلَى وَنِعمَ المَولَى

٣٧٤- ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حَمدِ الصَّمَدِ على النَّبيِّ المُصطَفَى مُحَمَّدِ

٣٧٥- وَآلِهِ الأفَاضِلِ الأخيَارِ مَا انسَلَخَ الليلُ مِنَ النَّهَارِ

٣٧٦- ثُمَّ على أصحَابِهِ وعِترَتِهْ وتَابِعِي مَقَالِهِ وسُنَّتِهْ

ختم الناظم رحمه الله نظمه بالثناء على الله كما بدأ به فحمده على ما وهب من النعم التي لا تعد ولا تحصى ثم ثنى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

فكما بدأ نظمه بالسلام على رسول الله فقد ختمه بالصلاة عليه

وقد اشتهر أن الحريري رحمه الله نظم هذه المنظومة في ليلة واحدة فإن يكن كذلك فيكون قد جمع بين الصلاة والسلام في مجلس واحد و الله أعلم.

و هذا آخر ما تمت كتابته من شرحي لهذه المنظومة .

وإني لألتمس ممن وجد تقصيراً أو خطأً أو عيباً في شرحي هذا أن يسامح كاتبه فبضاعتي مزجاة ولست بذاك حتى أؤهل للكتابة في مثل هذه الفنون إلا أن للضرورات أحكامها

فألتمس المعذرة كما التمسها الإمام الأخضري رحمه الله حين أن قال في نهاية سلمه

وكن أخي للمبتدي مسامحاً وكن لإصلاح الفساد ناصحا

وأصلح الفساد بالتأمل وإن بديهة فلا تبدل

وقل لمن لم ينتصف لمقصدي العذر حق واجب للمبتدي

ولبني إحدى وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة

وتصدق في هذه الأبيات فأنا ابن واحد وعشرين سنة وهذا السن يشفع لي عند من يعثر على عيب أو خطأ وقد كتبت هذا الشرح خلال اثنتين وعشرين يوماً وها أنا انتهي منه في عشية الثامن والعشرين من رمضان المبارك ١٤٢٧هـ فأسأل الله أن يجعل عملي فيه خالصاً لوجهه وأن ينفع به كما نفع بأصله.

وما توفيقي إلا بالله هو حسبي ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

٢٨- رمضان - ١٤٢٧هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة للكتاب

الموضـــــوع	رقم الصفحة
تقديم فضيلة الشيخ العلامة إبراهيم محمد عبد الله الشنقيطي	٥
تقديم فضيلة الشيخ العلامة محمد سعيد محمد الأمين الشنقيطي	٥
تقديم فضيلة الشيخ المشري أحمد الهادي الشنقيطي	٦
المقدمة	٧
باب حد الكلام	١٢
باب معرفة الإسم.....	١٦
باب الفعل.....	٢٢
باب معرفة الحرف.....	٢٦
باب النكرة والمعرفة.....	٢٨
باب التعريف.....	٣٤
باب قسمة الأفعال.....	٣٧
باب فعل الأمر.....	٤٢
باب الفعل المضارع.....	٤٦
باب الإعراب.....	٥٢
باب تنوين الاسم المفرد.....	٥٦
باب الأسماء الستة.....	٦٠
باب حرف العلة.....	٦٥
باب إعراب الاسم المنقوص.....	٦٦
باب إعراب الاسم المقصور.....	٧١
باب التثنيه.....	٧٧
باب جمع المذكور السالم.....	٨٠
باب جمع المؤنث السالم.....	٨٣
باب جمع التكسير.....	٨٦
باب حروف الجر.....	٨٨
باب حروف القسم.....	٩٣
باب الإضافة.....	٩٥
باب الأسماء الملازمة للإضافة.....	٩٩
باب كم الخبرية.....	١٠١
باب المبتدأ والخبر.....	١٠٢
باب اشتغال العامل عن المعمول.....	١١٠
باب الفاعل.....	١١٢
باب مالم يُسم فاعله.....	١١٩
باب المفعول به.....	١٢٤

باب ظنـــت و أخواتهـــا ١٢٨
باب عمل اسم الفاعل المنون ١٣٢
باب المصادر ١٣٥
باب المفعول له ١٤٠
باب المفعول معه ١٤٣
باب الحال ١٤٦
باب التمييز ١٥٣
باب نعم وبئس وحبذا ١٥٦
باب غير النسبية ١٥٩
باب كـــم الاستفهامية ١٦٠
باب الظرف ١٦٢
باب الاستثناء ١٦٨
باب "لا" النافية للجنس ١٧٥
باب التعجب ١٧٩
باب الإغراء ١٨٣
باب التحذير ١٨٥
باب إن وأخواتها ١٨٦
باب كان وأخواتها ١٩١
باب ما الحجازية ١٩٨
باب النداء ٢٠٠
باب الترخيم ٢٠٦
باب التصغير ٢١٠
باب الحروف الزائدة ٢١٥
باب النسب ٢١٨
باب التوابع ٢٢٢
باب ما لا ينصرف ٢٣٠
باب العدد ٢٤٣
باب نواصب الأفعال ٢٤٧
باب الحذف ٢٥٧
باب الجوازم ٢٥٩
باب الشرط والجزاء ٢٦٣
باب البناء ٢٦٨
باب البناء على الفتح ٢٧١
باب البناء على الكسر ٢٧٢
باب بناء الفعل المضارع ٢٧٤
الخـــاتمـــة ٢٧٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com